

ديسمبر ٢٠١٧

لمحة عن شخصية
ديفيد أوتور ص ٣٢

لجنة ما قبل الموارد
ص ٣٦

الوصول إلى الفقراء
ص ٤٨

التمويل والتنمية



الشرق الأوسط في حالة تغير

صندوق النقد الدولي

ديسمبر ٢٠١٧

لمحة عن شخصية
ديفيد أوتور ص ٣٢

لعنة ما قبل الموارد
ص ٣٦

الوصول إلى الفقراء
ص ٤٨

التمويل والتنمية



الشرق الأوسط في حالة تغير

المحتويات

لم تكن هناك
فترة أكثر
أهمية من الفترة
الحالية للتركيز
على إمكانات
المنطقة غير
المستغلة.



الشرق الأوسط في حالة تغيير

- ٢٣ **وعد التكنولوجيا**
تأمل الحكومات في الشرق الأوسط أن يحفز أصحاب المشروعات
الرقمية النمو الاقتصادي — وأن يخلقوا فرص عمل للشباب
كامبل ماكديارميد
- ٢٦ **تحيزات وحواجز**
زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة بالعالم العربي يمكن أن
تعزز النمو الاقتصادي، ولكن هناك عقبات متأصلة
نازيلا فتحي
- ٣٠ **في خندق العمل:
التغلب على المقاومة**
إبراهيم سيف يناقش السبب وراء أهمية توافق الآراء للنجاح
في إصلاح دعم الطاقة

- ٤ **وقت التحرك العملي**
أمام بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة سانحة لإجراء
الإصلاحات اللازمة بما يكفل الرخاء لعقود قادمة
جهاد أزغور
- ١٠ **وجهة نظر: آمال وليدة**
الانتفاضات العربية ربما تكون قد بدأت مسارا طويلا للتحويل في
المنطقة
مروان المعشر
- ١٤ **الوصول إلى الهدف**
على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنويع اقتصاداتها
رابح أرزقي
- ١٨ **تكلفة الصراع**
الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات
المنطقة
فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روث

أبواب ثابتة

٣٢ شخصيات اقتصادية

التفتح متأخرا

كريس ويليش يقدم لمحة عن شخصية ديفيد أوتور، الاقتصادي بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذي حقق أعمالا رائدة بشأن آثار الواردات على سوق العمل في الولايات المتحدة

٤٦ تأمل معي

احترار المناخ

العبء الأكبر لتغير المناخ يقع على البلدان الفقيرة، لكن ظروفها أسوأ من أن تتحملة
ماريا يوفانوفيتش

٥٣ استعراض الكتب

علم الاقتصاد للصالح العام، جان تيرو
كيف تعمل العملات العالمية: الماضي والحاضر والمستقبل،
باري آيكنغرين وأرنو ميهل وليفيا شيتو
كلام صريح عن التجارة، داني رودريك

٥٦ أوراق العملة

استقبال تشوبه الانتقادات

ورقة بنكنوت جين أوستن الجديدة والحفاوة المنقوصة
جون بيشوب



٤٨

وفي هذا العدد أيضا

٣٦ لعنة ما قبل الموارد

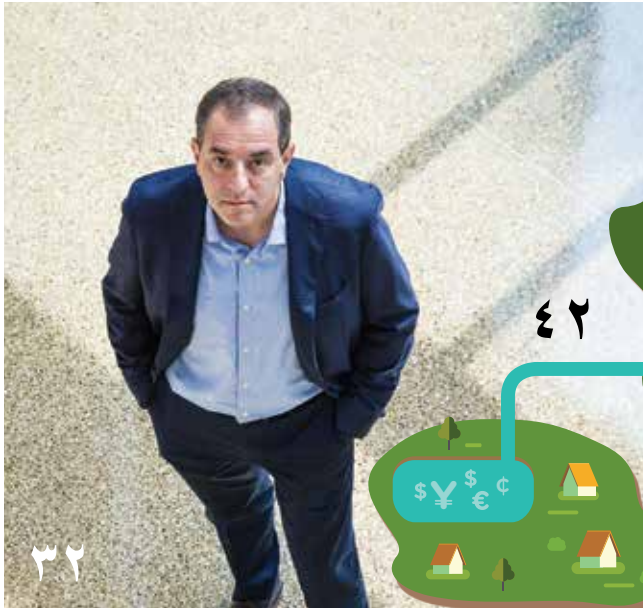
الاكتشافات النفطية قد تؤدي إلى البهجة في البداية ثم إلى الخطر الاقتصادي
جيمس كست وديفيد ميهاليبي

٤٢ بداية جديدة للتمويل العالمي

التراجع في التدفقات الرأسمالية عبر الحدود يؤذن بنظام مالي عالمي أكثر قوة
سوزان لوند وفيليب هارلي

٤٨ الوصول إلى الفقراء

أدلة جلية من إفريقيا توضح مدى صعوبة توجيه جهود مكافحة الفقر توجيهها حسنا
كايتلين براون
ومارتن رافاليون
ودومينيك فان
دي وال



٤٢



رئيس التحرير:

كاميلا لوند أندرسن

مدير التحرير: مورين بيرك

محررون أوائل:

ناتالي راميريز-جومينا كريس ويليز
جيمس رو

محررون مساعدون

بوب أحمد بروس إدواردس
إيسزير بالازس مارييا يوفانوفيتش

محررو الطبعة الإلكترونية:

ماري بوريكوت ليجون لي

مدير الإنتاج:

نيكول برينز-كيماني

محرر النسخ:

لوسي موراليس

مستشارو رئيس التحرير:

برناردين أكيوتوبي روبا دوتاغويتا
سيلين ألرد توماس هلبلينغ
باس باكر لورا كودريس
ستييفن بارنيت توماسومانسيني-غريغولي
نيكوليتا باتيني جيان مارييا ميليس-فيريتي
هيلج برغر إنجي أوتكر-روب
بول كاشين كاتريونا بيرفيلد
أدريين شيسيتي أوما رامكريشان
لويس كوبيدو عبد الحق الصنهاجي
ألفريدو كوفاز أليسون ستوارت

© ٢٠١٧ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة.
للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من
مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة
المتاحة على الموقع التالي: www.imf.org/external/terms.htm
أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا
الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي
من مركز تراخيص النشر (Copyright Clearance Center) في
العنوان الإلكتروني التالي: www.copyright.com.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services

Finance & Development

PO Box 92780

Washington, DC, 20090, USA

Telephone: (202) 623-7430

Fax: (202) 623-7201

E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to Finance & Development,
International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC,
20090, USA. Periodicals postage is paid at Washington, DC, and
at additional mailing offices.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company,
Hanover, NH.

Finance & Development is published
quarterly by the International Mone-
tary Fund, 700 19th Street NW, Wash-
ington, DC 20431, in English, Arabic,
Chinese, French, Russian, and Spanish.
English edition ISSN 0145-1707



FSC FPO



رمال متحركة

هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية يركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيحصر نتائج التحول السريع في المنطقة منذ انتفاضات عام ٢٠١١ — وهي الفترة التي أحييت آمال الملايين في مستقبل أفضل، وأصابت ملايين آخرين باليأس.

فقد رُفِعَ الغطاء الحديدي عن المجتمعات العربية الذي حافظ لها على حالة من الاستقرار المصطنع، وفقا لما كتبه مروان المعشر من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. ويات الطريق الوحيد نحو الاستقرار والرخاء هو من خلال بناء المؤسسات واقتسام السلطة وتحقيق النمو الاحتوائي للجميع — مما يتطلب الاتفاق على عقد اجتماعي جديد بين الحكومات والشعوب.

وبينما كانت المطالب السياسية هي الدافع وراء الانتفاضات، كان السبب الرئيسي وراءها هو القضايا الاجتماعية/الاقتصادية غير المحسومة، وفقا لما قاله جهاد أزغور من صندوق النقد الدولي. وبعد سبعة أعوام، لا تزال هذه المشكلات دون معالجة تذكر. ونظرا لأن الشباب دون سن الثلاثين يشكلون ٦٠٪ من سكان المنطقة فمن الضروري توفير مزيد من الوظائف وإتاحة فرص اقتصادية أفضل من أجل تحقيق الاستقرار في المستقبل. ولكن ذلك يقتضي اتخاذ إجراءات حاسمة. وأودت الصراعات الدائرة في المنطقة بحياة ما يقرب من نصف مليون شخص منذ عام ٢٠١١ وأدت إلى نزوح أعداد هائلة من السكان، مٌخلفة وراءها الدمار، وفقا لما كتبه اقتصاديو الصندوق «فيل دي إيموس» و«غايل بيبير» و«بيورن روث». فعلى سبيل المثال، يُقدَّر إجمالي الناتج المحلي في سوريا اليوم بأقل من نصف مستواه في عام ٢٠١٠.

ومع ذلك، فإن المنطقة تزرخ بإمكانات هائلة. فالتكنولوجيا، بما في ذلك الطاقة الخضراء، تبشر بتوفير فرص العمل المناسبة. ووفقا لما أورده رابح أرزقي من البنك الدولي، فإن الطاقة الشمسية وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة يمكن أن تساعد على موازنة مخاطر أصول النفط والغاز المحبوسة. وكتب «كاميل ماكديارميد» في مقاله أن الحكومات في أنحاء المنطقة تعكف حاليا على إطلاق صناديق للتكنولوجيا، حيث تتطور بعض المشروعات المبتدئة لتصبح شركات كبيرة توفر فرص العمل. وتمثل المرأة أحد مصادر النمو الذي بدأ مؤخرا استيعاب ما له من قوة في زيادة إجمالي الناتج المحلي.

لم تكن هناك فترة أكثر أهمية من الفترة الحالية للتركيز على إمكانات المنطقة غير المستغلة: الشباب والنساء وروح ريادة الأعمال. وببساطة عدم اتخاذ أي إجراءات ستكون له عواقب وخيمة. **FD**

كاميلا لوند أندرسن، رئيس التحرير

على الغلاف

ظل النفط والغاز يمارسان دورا محوريا في اقتصادات العالم العربي. ولكن عصرًا جديدا بدأت تظهر ملامحه. ويعرض غلاف عدد ديسمبر ٢٠١٧ من مجلة التمويل والتنمية للرسم مايكل وراكسا صورة للماضي والحاضر ومستقبل ما بعد النفط في المنطقة — ذلك المستقبل الذي يسخر إمكانات الشباب والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.



Fiscal Policies and Gender Equality

Lisa Kolovich, Editor

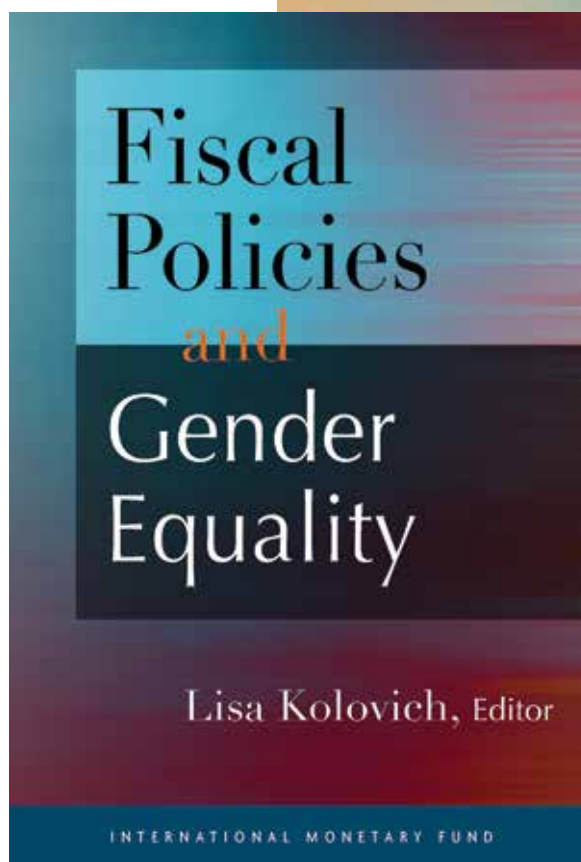
Historically, women around the world have had less opportunity than men in education, employment, and health care, and less political representation.

Although the gender gap is shrinking, progress remains uneven across many regions of the world. This book reviews a range of approaches to help whittle away at the barriers that prevent girls and women from achieving their full economic potential.

There are still many lessons to be learned in implementing the appropriate government policies and fiscal measures to continue promotion of women's development issues and gender equality.

For more information visit bookstore.imf.org/fd127
Fall 2017. Paperback ISBN 978-1-51359-036-3. \$25

To view additional publications on Gender and Economics, visit elibrary.imf.org/page/free



INTERNATIONAL MONETARY FUND



وقت التحرك العملي

أمام بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة سانحة لإجراء الإصلاحات
اللازمة بما يكفل الرخاء لعقود قادمة
جهاد أزغور

كانت انتفاضات عام ٢٠١١ إيذانا بفترة من التغير غير المسبوق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبينما

استحوذت المطالبات بالتحول السياسي على اهتمام العالم، كان الدافع الأساسي وراء هذه الدعوات هو القضايا الاجتماعية/الاقتصادية غير المحسومة. فطاف المتظاهرون شوارع القاهرة وتونس مطالبين بحقوقهم في «العيش والكرامة والعدالة الاجتماعية»، معبرين بذلك عن طموحات الأغلبية في الحصول على حقوقهم الاقتصادية الأساسية، إلى جانب المطالبة بمزيد من الرخاء والعدالة.

وبعد قرابة سبعة أعوام، نجد أن تقدما ملحوظا قد تحقق من حيث إصلاحات المالية العامة. لكن هذه الإصلاحات لا يزال أمامها شوط طويل حتى تتمكن من تقليص التفاوتات في توزيع الثروة داخل معظم بلدان المنطقة أو تضيق فوارق التنمية فيما بينها. فقد أدت الصراعات الإقليمية المطولة، وانخفاض أسعار النفط، وضعف الإنتاجية، وعدم جودة الحوكمة، إلى إلحاق خسائر فادحة بالمنطقة. ولم يكن النمو قويا بالدرجة الكافية لإحداث خفض ملموس في البطالة، حتى بلغ تعداد الشباب غير العاملين نسبة مذهلة قدرها ٢٥٪ حاليا.

ونتيجة لذلك، تواجه الآن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خيارا صعبا بين التقشف لفترة قصيرة والمثابرة في إتمام الإصلاحات طويلة الأجل التي يتعين القيام بها لتأمين رخائها الاقتصادي في المستقبل. فالتخلي عن التعديلات الاقتصادية المهمة المطلوبة لتعزيز النمو الاحتوائي وتحديث القطاعين العام والخاص من شأنه أن يعود بالمنطقة إلى الوراء، ربما لعدة عقود مضت. ويتيح الاقتصاد العالمي بظروفه المواتية فرصة مواتية للتعجيل بوتيرة الإصلاح.

وقد حافظت بلدان المنطقة على استقرار اقتصادها الكلي، لكن النمو كان أبطأ بكثير من المستوى المطلوب لمواكبة تزايد السكان، مما أسفر عن ارتفاع مستمر في البطالة. فمتوسط النمو الاقتصادي لم يتجاوز ٣,٦٪ سنويا منذ عام ٢٠١١، وهو ما يقل عن العقد الماضي بمقدار الثلث (انظر الرسم البياني ١). ولا يبدو معدل البطالة الكلي البالغ ١٠٪ مثيرا للقلق، ولكنه يتراوح بين أقل من ١٪ في قطر وأكثر من ١٨٪ في الأردن، كما أنه مركّز في النساء والشباب أكثر من أي فئة سكانية أخرى. ولن يؤدي الإبقاء على الوضع الراهن إلا إلى تفاقم الأمور.

من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠١٤. لكن هذه الأرقام تحجب وراءها جهودا كبيرة لتخفيض العجز. فقد تحسن الرصيد الأولي غير النفطي — الذي يستبعد أثر أسعار النفط ويمكن اعتباره مقدار الجهد المالي الذي تبذله الحكومات في تحصيل الإيرادات — بأكثر من ١٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠١٤.

كذلك لا يزال عجز الموازنات العامة مرتفعا في البلدان المستوردة للنفط، وإن كانت هذه البلدان مستفيدة من انخفاض أسعار النفط (انظر الرسم البياني ٢). وتتجاوز العجزات ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، كما تزيد مستويات الدين على ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في مصر والأردن ولبنان. وبالرغم من أن هذه البلدان تمكنت من خفض العجز بما يكفي للحفاظ على استقرارها الاقتصادي، فإنها تحتاج إلى توفير موارد إضافية لمعالجة القضايا الاجتماعية والتنمية. ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى أكثر من ٤٪ هذا العام نتيجة لزيادة الاستهلاك الخاص والصادرات.

خطط التنمية

ويدرك صناع السياسات في المنطقة أن هناك حاجة لخلق مزيد من فرص العمل وتقوية النمو ومن ثم فقد أضافوا هذه الأهداف، إلى جانب تعزيز الطابع الاحتوائي للنمو، إلى خطط التنمية الوطنية. وإذا أحسنوا تنفيذ هذه الخطط، فسوف تقطع شوطا طويلا نحو تحقيق هذه الأهداف. وسيكون من المهم بوجه خاص إدراك الحاجة إلى منح المرأة حقوقا مساوية للرجل وزيادة مشاركتها في سوق العمل. وقد اتخذت خطوات في الاتجاه الصحيح مؤخرا — بما فيها قرار المملكة العربية السعودية بالسماح للمرأة بقيادة السيارات — ولكن المزيد لا يزال مطلوبا في هذا الخصوص. وستكون سياسات التعليم وسوق العمل أمرا أساسيا أيضا، لأن الشباب دون سن الثلاثين يشكلون حوالي ٦٠٪ من مجموع السكان. ومع توفير الفرص والتعليم المناسبين، يمكن لشباب المنطقة أن يستحثوا نموا اقتصاديا غير مسبوق وتحقيق مكاسب من هذه الميزة الديمغرافية على غرار ما فعلته النمور الآسيوية منذ بضعة عقود.

وتبذل الحكومات جهودا لتنشيط التجارة والاستثمار. وفي هذا السياق، تم تخفيض الحواجز التجارية في كثير من البلدان — من الأردن إلى المملكة العربية السعودية. وانضمت المغرب وتونس إلى «ميثاق مجموعة العشرين مع إفريقيا» الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة المنتظر أن تساعد على تحسين البنية التحتية. وقام الأردن والمغرب وتونس بجهود لتنويع قاعدة الصناعة التحويلية، ودعم الصادرات، وزيادة فرص العمل. فعلى سبيل المثال،

وتشير تقديرات الصندوق إلى أن استمرار معدلات النمو السائدة منذ عام ٢٠١١ يمكن أن يرفع متوسط البطالة إلى أكثر من ١٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى ذلك، تكبدت المنطقة خسائر فادحة بسبب الصراعات في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا واليمن التي أودت بحياة ما يقدر بنصف مليون نسمة منذ عام ٢٠١١، وأسفرت عن نزوح ١٢ مليون نسمة في سوريا وحدها. وكان الأثر الاقتصادي مدمرا، إذ أصيبت المنازل والمستشفيات والطرق والمدارس بالتلف أو الدمار، بتكلفة تقديرية تعادل أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي السابق على الأزمة. وبالطبع، يضيف نزوح اللاجئين من مناطق الصراع ضغوطا كبيرة على الميزانيات والبنية التحتية وأسواق العمل والإسكان في البلدان المضيفة، مثل لبنان والأردن. كذلك أدت الصراعات إلى إرباك أنشطة التجارة والسياحة والاستثمار.

وفي نفس الوقت، تعاني البلدان المصدرة للنفط من الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة الذي أدى إلى عجوزات كبيرة في المالية العامة فضلا عن تراجع النمو. ففي متوسط الحالات، زادت العجزات بأكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، وتضاعف الدين العام إلى أكثر من ٣٠٪

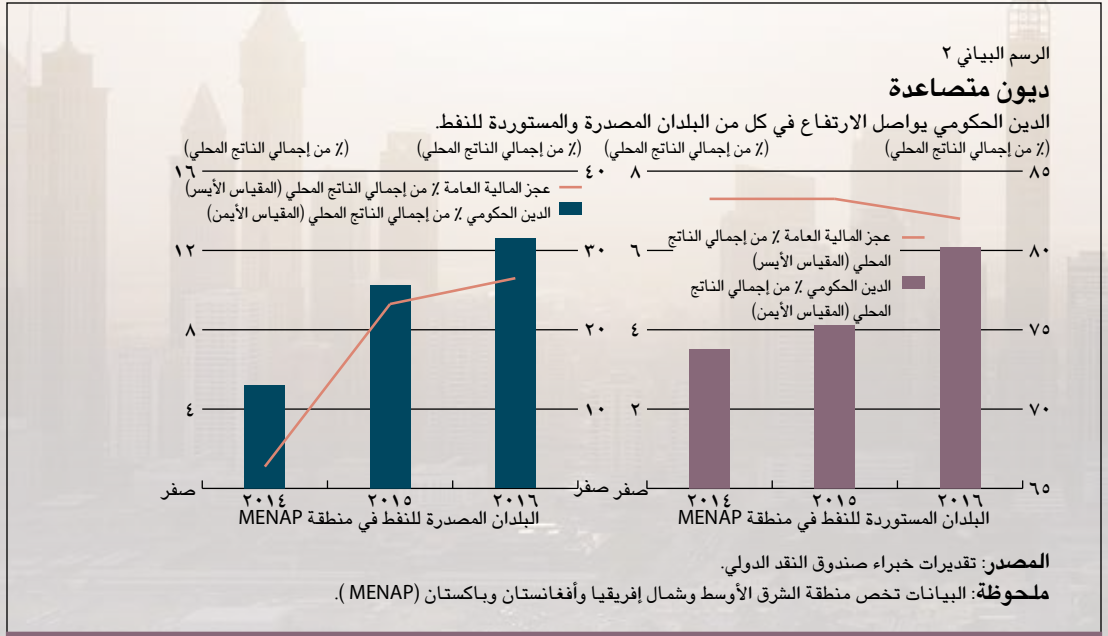
الرسم البياني ١

تباطؤ النمو

معدل النمو السنوي منذ عام ٢٠١١ يقل عن متوسط العقد الماضي بحوالي الثلث. (التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٪، مرجحا بإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: البيانات تخص الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.



الحكومات تبذل جهوداً لتنشيط التجارة والاستثمار

قادة المنطقة في عمان لتحديد السياسات التي تعطي دفعة للوظائف والنمو والعدالة في العالم العربي، وهي لا تزال تحتل موقعا مركزيا في حوارنا اليوم على خلفية مطالبة المواطنين بتغيير أسرع وأعمق.

ولحسن الحظ، تساعد زيادة النمو العالمي والابتكارات التكنولوجية العالمية على خلق بيئة مواتية للإصلاحات. وسيستغرق الأمر وقتا حتى تتحقق النتائج، ولذلك ينبغي أن يسارع صناع السياسات بالتحرك العاجل وليس الآجل، واغتنام فرصة تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

وينبغي أن تعمل الحكومات على وضع وتنفيذ جداول أعمال للنمو الاحتوائي، أي خطط عمل للمدى المتوسط توفر حولا عملية للأولويات الملحة وتساعد على استعادة ثقة المستثمرين والمواطنين. وهناك خمسة روافع سيكون دورها حيويا في هذا الخصوص: سياسة المالية العامة السليمة، والشمول المالي، وإصلاح سوق العمل والنظام

تمكن المغرب من جذب شركات صناعة السيارات، بما فيها مجموعة بي إس إيه بجو سيتروين ومجموعة رينو، عن طريق توفير البنية التحتية ذات الكفاءة وإمدادات الكهرباء الجيدة والعمالة الماهرة. ونتيجة لذلك، يهدف قطاع السيارات المغربي إلى خلق ٩٠ ألف فرصة عمل مع حلول عام ٢٠٢٠. ما مقدار النمو الذي يمكن أن يتحقق مع زيادة التجارة؟ تشير تقديرات الصندوق إلى أن المنطقة إذا تمكنت من مضاهاة أفضل تحسن حقيقته لمدة عام حتى الآن في مجال الانفتاح، فسوف يرتفع المعدل السنوي المتوسط للنمو الاقتصادي نقطة مئوية واحدة على مدار الخمس سنوات القادمة، مقارنة بتنبؤاتنا الأساسية التي تشير إلى نمو قدره ٣,٣٪.

خلق فرص العمل

كذلك تضع الحكومات خلق فرص العمل في صدارة جدول أعمال السياسات. وتهدف خططها في هذا الخصوص إلى تنمية القطاع الخاص عن طريق توفير فرص عمل أفضل للشباب والنساء وزيادة فرص الحصول على التمويل، كما تسعى إلى توفير خدمات عامة أفضل، وتحسين الشفافية والمساءلة، والمساهمة في زيادة حجم وكفاءة الإنفاق للأغراض الاجتماعية والاستثمارية. وقد تصدر كثير من هذه الموضوعات النقاش بالفعل في عام ٢٠١٤ حين اجتمع

وتطبيق ضرائب أكثر تصاعدياً على الدخل الشخصي، بالإضافة إلى تقليص فاتورة الأجور الباهظة في القطاع العام. ويشكل كل هذا حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي الست، مقارنة بمتوسط ٦٪ في الاقتصادات الصاعدة والنامية ككل. وسيساعد تضيق الفارق بين أجور القطاعين العام والخاص على استيعاب ٢٧ مليون شاباً من المتوقع دخولهم سوق العمل في الخمس سنوات القادمة، علماً بأن كثيراً من الشباب المؤهلين يفضلون البقاء دون عمل لفترات طويلة في انتظار توافر وظائف مجزية في القطاع العام.

وقد أوضحت تجربة بعض البلدان بالفعل أنه يمكن استخدام الوفورات التي تحققها مثل هذه الإجراءات لزيادة الاستثمار والإنفاق على الخدمات الاجتماعية الضرورية. فهناك أحد عشر بلدا استعاضت عن دعم الوقود الذي يطبق على كل السكان بتحويلات نقدية موجهة إلى الفقراء. ومن بين هذه البلدان مصر، التي رفعت التحويلات النقدية الموجهة بمقدار عشرة أضعاف لتصل إلى ١,٧ مليون أسرة على مدار عامين. ولكن التقدم متفاوت، وثمة حاجة لزيادة الإنفاق الاجتماعي لتحقيق تحسن ملموس في النمو ومستويات المعيشة على المدى المتوسط. وسيساعد في هذا الصدد التعجيل ببيع الشركات المملوكة للدولة — وكذلك اختيار وإدارة مشروعات تحقق عائداً اقتصادياً كبيراً لتحسين جودة الاستثمارات العامة.

ومن خلال زيادة فرص التمويل، ستقطع هذه البلدان شوطاً طويلاً نحو تشجيع نشاط القطاع الخاص. فنحو ثلثي السكان لا يملكون حسابات مصرفية، كما تبلغ نسبة القروض المصرفية التي تقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي من أقل النسب على مستوى العالم. ومن شأن تحسين إمساك الدفاتر في الشركات أن يزيد من فرص الحصول على التمويل لأنه يتيح للبنوك تقييم المخاطر الائتمانية بسهولة. كذلك ينبغي تحقيق مزيد من التطور في أسواق رأس المال حتى يسهل على الشركات الحصول على التمويل من خلال الأسهم والدين.

الاستعانة بالتكنولوجيا

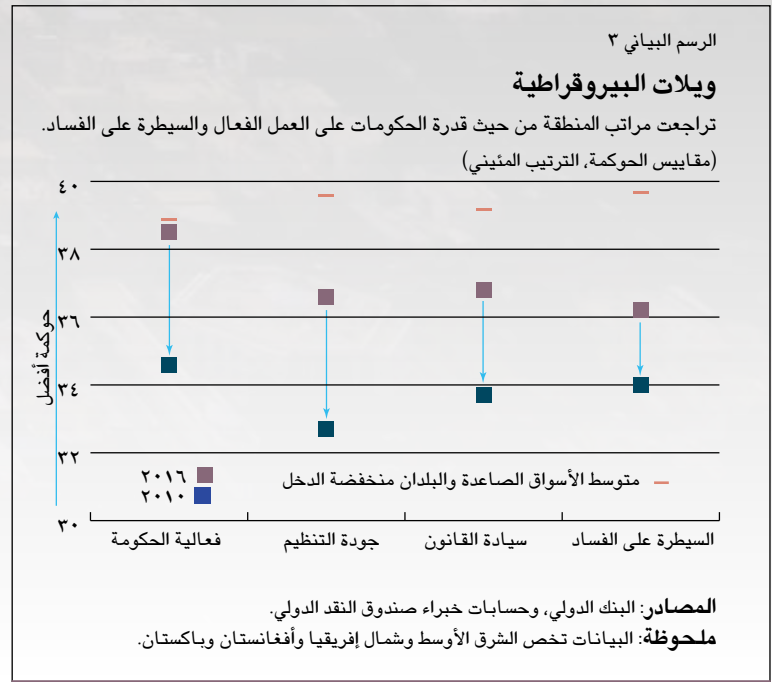
ونظراً لأن ٦٠٪ من سكان المنطقة يستخدمون الهواتف المحمولة، فإن التكنولوجيا المالية تقدم فرصة لتوفير الخدمات المالية لعدد أكبر من المستهلكين. لكن معظم بلدان المنطقة لم تعتمد إصلاحات تسمح للمؤسسات غير المصرفية بدخول هذا المجال. وينبغي للأجهزة التنظيمية أن تضع أطراً تشجع الابتكار مع حماية خصوصية المستهلكين والبيانات ومنع أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التعليمي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز مناخ الأعمال. وسيؤدي هذا المنهج أيضاً إلى تمكين الحكومات من إعادة النظر في نماذج النمو التي تعتمد عليها والانتقال بالتدريج إلى تنفيذ عقود اجتماعية أكثر عدالة، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. والخطوة الأولى هي وجود رؤية تلهم المواطنين، على أن يعقبها تحديد الأهداف ووضع استراتيجية لتحقيقها.

ولا تزال إصلاحات المالية العامة أهم رافعة من روافع السياسة لتشجيع النمو الاحتوائي. ويمكن للبلدان التي تمتلك هوامش وقائية أكبر في مآليتها العامة ومستويات مديونية أقل أن تقوم بتخفيض العجز تدريجياً لتجنب تعطيل النمو بلا داع. أما البلدان التي تعاني عجزاً كبيراً ومستويات مديونية مرتفعة، مثل الأردن ولبنان وموريتانيا، فينبغي أن تكثف جهودها المبذولة لتخفيض العجز.

إصلاحات المالية العامة

من الطرق الممكنة لتخفيض العجز تعبئة مزيد من الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية. ويبلغ متوسط نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة أقل من ١٠٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط الأسواق الصاعدة الذي يبلغ ١٨٪. وسيساعد في هذا الخصوص أيضاً تخفيض الإعفاءات ومكافحة التهرب الضريبي



سيكون التقدم محدودا لو لم تتح للنساء، اللاتي يشكلن نصف السكان، فرصا للنجاح

الماضية (انظر الرسم البياني ٣). وينبغي أن تقدم الحكومات الموارد اللازمة والسلطة القانونية المطلوبة لتحسين الشفافية والإدارة المالية مع العمل في نفس الوقت على مكافحة الفساد.

ويعتبر الدمار المترتب على الحرب أكبر اختبار للجميع. فاللاجئون بحاجة إلى الغذاء والمأوى والتعليم والمساعدة في العثور على فرص عمل؛ والبلدان المضيفة لا طاقة لها بتحمل هذه الأعباء وحدها. وعندما تنتهي الصراعات، ستكون المهمة التالية هي تعبئة الموارد اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات وإعادة النازحين إلى سوق العمل. وغالبا ما يكون نمط التمويل متقلبا بالنسبة للبلدان الخارجة من مرحلة صراع، مما يتطلب تنسيقا قويا على المستوى الدولي لضمان حصولها على الدعم الكافي. وينبغي أن يكون التمويل الرسمي في صورة منح أو يُقدّم بشروط على درجة عالية من التيسير، كما ينبغي أن تُكمله تدفقات كبيرة من القطاع الخاص، بما في ذلك التبرعات وتحويلات العاملين.

لا شك أن المنطقة تقف عند مفترق طرق في تاريخها الحديث، مع احتمالات أن تكون العواقب وخيمة على الرخاء العالمي. فلم يمر على صناع السياسات وقت أكثر حرجا يتطلب منهم التركيز على تمكين أعداد هائلة من أصحاب المهارات غير المستغلة. وسيكون التقدم محدودا لو لم تتح للنساء، اللاتي يشكلن نصف السكان، فرصا للنجاح. وعلى ذلك فإن التحول لن يكون قابلا للاستمرار ما لم يتم تعجيل الإصلاحات، مع جعل الاحتواء الاقتصادي هدفا أساسيا لها. ويتيح التعافي العالمي فرصة فريدة، وحين يعود السلام إلى المنطقة، سيزداد أثر الإصلاحات التي تتم اليوم أضعافا مضاعفة. ولذلك يتعين التحرك الآن لرفع النمو ومستويات المعيشة على أساس قابل للاستمرار وتحقيق طموحات شعوب المنطقة. فالجمود سيكون كارثيا وسيعني استمرار الركود الاقتصادي وتزايد البطالة وتصادم التوترات الاجتماعية وامتداد أجل الصراع. الآن هو وقت الانتقال من الأهداف إلى التحرك العملي. **FD**

الدكتور **جهااد أزغور** يعمل مديرا لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.

وبشكل أعم، يمكن للتكنولوجيا أن ترفع الإنتاجية والنمو. وهناك فرص كبيرة واعدة تقدمها التكنولوجيا الخضراء على وجه الخصوص، بما في ذلك الطاقة الشمسية. ولكن بينما يمكن للتكنولوجيا أن تجعل العمالة أكثر كفاءة وتخلق فرص عمل في القطاعات الجديدة، فقد تتسبب أيضا في إلغاء الحاجة لبعض الوظائف. ويمكن أن يستمر اتساع فجوات الدخل والتوظيف إذا لم يعاد إدماج هذه العمالة في الاقتصاد على نحو فعال.

ومن هنا تأتي أهمية تحسين التعليم والتدريب. وفيما عدا بضعة بلدان، مثل البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية، نجد أن نسبة البالغين في سن العمل الحاصلين على تعليم بعد الثانوي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١٧٪. وينبغي زيادة تركيز العملية التعليمية على المهارات التي يطلبها أصحاب الأعمال في الصناعات المختلفة مثل الإلكترونيات والسيارات والطائرات والتكنولوجيا المالية. وسيكون التعليم عاملا أساسيا أيضا في تشجيع المساواة بين الجنسين. فمعدل مشاركة النساء في سوق العمل لا يتجاوز ثلث مشاركة الرجال. وتساعد السياسات التي تشجع المرأة على العمل، مثل ساعات العمل المرنة وخدمات رعاية الطفل، على إدخال أعداد أكبر من النساء في سوق العمل الرسمية وتعزيز الإنتاجية والنمو. ولكن هذه السياسات هي البداية فقط. فمن الصعب أن نتصور مستقبلا اقتصاديا مشرقا للمنطقة دون تغييرات عميقة في التصورات الجارمة للأدوار الاجتماعية ومساهمات الجنسين. وينبغي أن تكون المساواة في فرص الحصول على التمويل والتدريب والتكنولوجيا هي ركيزة تمكين المرأة والسماح لها بالمنافسة على قدم المساواة مع الرجل.

بناء الثقة

إلى جانب نقص الوظائف، كان الفساد وعدم الكفاءة من أسباب الاستياء الشعبي الذي أشعل انتفاضة المنطقة. ولن يقتصر أثر تحسين الحوكمة على المساعدة في علاج الشكاوى الاجتماعية، بل إنه سيؤدي أيضا إلى تعزيز ثقة الأعمال وزيادة الاستثمار. فلا يزال ترتيب معظم بلدان المنطقة في النصف الأدنى من المؤشرات العالمية التي تقيس قدرة الحكومات على العمل الفعال والسيطرة على الفساد، كما أن هذه المراتب تدهورت في السنوات القليلة

آمال وليدة

الانتفاضات العربية ربما تكون قد بدأت مساراً طويلاً للتحول في المنطقة

مروان المعشر

من احتمال أن تؤدي الاحتجاجات إلى ما آل إليه الحال في بلدان الجوار - مصر وليبيا بالنسبة للمغاربة ومصر وسوريا بالنسبة للأردنيين. وهكذا عادت الأمور إلى سابق عهدها دون معالجة جوهرية للتحديات الملحة التي تواجه تلك البلدان.

وفي تونس فقط كانت الاحتجاجات إيذاناً بمرحلة جديدة من بناء الدولة في تحرك توافقي يقوم على عملية يقودها المجتمع للاتفاق على عقد اجتماعي جديد.

تحول تأخر كثيراً

ولكن إذا كان ما يطلق عليه الربيع العربي قد فشل في تغيير الوضع الراهن بسرعة، فربما يكون قد بدأ مسار التحول الذي تأخر طويلاً، كما حدث في تونس. ولا شك في أن نتائج هذه العملية ستظهر للعيان بعد عقود، ولكنها يمكن أن تؤدي، إذا حُسن إدارتها، إلى خلق مجتمعات أكثر انفتاحاً واعتماداً على الجدارة في مختلف أنحاء المنطقة.

ويرجع هذا إلى أن المطالبات بتحسين الحوكمة لم تنطفئ جذوتها. ورغم استمرار سيطرة النظم القديمة على زمام الأمور، فإن التصعد بدأ يصيب العقود الاجتماعية التي حكمت معظم العالم العربي أجيالاً طويلة. وكانت الركيزتان الأساسيتان لما يسمى بالنظام الربيعي هما الأساس الذي تقوم عليه هذه العقود الاجتماعية - المفروضة في الغالب من السلطات الحاكمة وليس الناتجة عن اتفاق ترتضيه الأطراف الاجتماعية المختلفة. وتنص الركيزة الأولى على أن الحكومات مسؤولة في الأساس عن توفير مستوى ملائم من الخدمات الصحية والتعليمية والوظائف والدعم للسلع الأولية الأساسية - في سخط أتاحته وفرة الإيرادات النفطية. وفي المقابل، قبل المواطنون الركيزة الثانية - وهي عدم إبداء الرأي في إدارة شؤونهم.

وقد استمر العمل وفق هذه العقود الاجتماعية بشكل أو بآخر ما دامت هناك مراعاة كافية للجزء الأول من هذه الصيغة. ولكنها انهارت بمجرد أن أصبحت الحكومات مثقلة بالأعباء ولم تعد قادرة على توفير خدمات وامتيازات كافية - وإن ظلت مُصَرَّة على ألا يكون للمواطنين تمثيل مؤثر. وحاولت بعض الحكومات معالجة المشكلات الاقتصادية وحدها - عن طريق دفع الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة مع الاستمرار في كبج الإصلاح السياسي والحيلولة دون إرساء نظام للضوابط والتوازنات. وليس من الغريب أن



الصورة: COURTESY OF THE CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE

بدأت شرارة الانتفاضات المناهضة للحكومات في

تونس في أواخر عام ٢٠١٠ وما لبثت أن انتشرت في معظم أرجاء العالم العربي. ومن الواضح أنها لم تؤد بسرعة إلى إقامة بلدان ديمقراطية على النحو الذي عقد عليه الكثيرون الآمال. بل إن كل البلدان تقريباً عادت مجدداً إلى الحوكمة غير الرشيدة التي كانت سائدة منذ قرابة السبع سنوات وتسببت في إشعال الثورة عبر بلدان المنطقة.

ولم تكن المظاهرات الاحتجاجية في شوارع ليبيا وسوريا واليمن أدوات فعالة لبناء الدولة - ولا تزال هذه البلدان تعاني من الصراعات والحروب الأهلية. وفي مصر سيطرت قوى الثورة المضادة في سياق من الاستقرار المؤقت والخادع في الغالب الذي فشل في تحسين الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية للمواطن العادي. أما دول الخليج فقد قاومت موجة التغيير بوسائل مالية في البداية - رغم مواردها المتناقصة حالياً - دون السماح بأي فرصة للمساهمة الفعالة من جانب المواطنين التواقين للمشاركة في صنع القرار الوطني.

وفي الأردن والمغرب، عملت الحكومات على تهدئة المواطنين عن طريق الجمع بين الإصلاحات المخصصة غير الهادفة إلى التأثير على هيكل السلطة، وتخفيف الرأي العام

اتفاق من خلال مفاوضات مؤلمة وحلول توفيقية بين هذه الفئات المختلفة وليس عن طريق نتيجة غير قابلة للاستمرار تفرضها الحكومات أو الأغلبية أو قوة خارجية - كالولايات المتحدة في العراق.

ويؤيد الدستور التونسي الجديد حقوق جميع عناصر المجتمع، ويضمن ألا تتمكن أي فئة من فرض أسلوب حياتها على الفئات الأخرى، كما يتمسك بمبدأ انتقال السلطة بالطرق السلمية. وفي خطوة أتاحها عقود من النضال النسائي في تونس من أجل المساواة في الحقوق، يقر الدستور الجديد حق المرأة في المساواة أمام القانون أكثر مما يقره أي دستور عربي آخر، ويمهد السبيل للمساواة

هناك حاجة إلى إرادة سياسية مستمرة لتحقيق التحول السياسي والاقتصادي التدريجي الذي تتطلبه نشأة مجتمعات مستقرة ومزدهرة.

في المواطنة، وهي مطلب حيوي في جهود أي مجتمع ينشد التطور بطريقة صحية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن تونس برهنت على انتفاء التعارض بين الإسلام والديمقراطية وأن العناصر العلمانية والدينية يمكن أن تتفق على أن يكون الإطار الإرشادي للمساواة السياسية وثيقة إنسانية غير مستمدة من وحي إلهي.

ولا شك أن تونس لا تزال بعيدة عن تحقيق الاستقرار أو الازدهار، نظراً لمشكلاتها السياسية والاقتصادية والأمنية الخطيرة. لكنها تعالج هذه المشكلات ضمن إطار قوي يتمثل في دستورها الجديد الذي تسترشد به فيما تتخذه من خطوات. ومن هنا تأتي أهمية النموذج التونسي وضرورة أن يدعمه المجتمع الدولي - مالياً وفنياً. فنجاح النموذج التونسي يمكن أن يكون ضوءاً إرشادياً لبقية المنطقة إذا حاولت تغيير خطابها الحالي. وفي نفس الوقت، سيكون لفشلها تداعيات تتجاوز حدودها أيضاً.

وينبغي أن يكون التحول تدريجياً من النظام الريعي إلى النظام القائم على الجدارة والإنتاجية. فمحركات النمو ينبغي أن تنتقل ببطء إلى القطاع الخاص الذي يمثل جهة التوظيف الرئيسة في هذا النظام بينما توفر الحكومات الخدمات التعليمية والصحية وتنظم النشاط الاقتصادي. ويجب إعطاء جميع المواطنين الأدوات التي تتيح لهم المنافسة، بما في ذلك وجود نظام تعليمي أحدث وأكثر انفتاحاً وشمولاً لمختلف شرائح المجتمع.

ويجب التخلي عن فكرة أن الإصلاح الاقتصادي يمكن أن ينجح دون عملية يتزامن فيها بناء المؤسسات السياسية

نرى تفشي الفساد الذي لم يخضع لأي ضوابط. وأصبح الوضع أكبر من قدرة الكثيرين على التحمل فكان النزول إلى الشوارع.

وستؤدي أسعار النفط، التي يُتوقع أن تواصل الهبوط في المستقبل القريب، إلى التعجيل بنهاية النظام الريعي الذي أبقى على الاقتصادات غير الكفؤة لعقود عديدة. فلم يعد باستطاعة البلدان المنتجة للنفط أن تقوم بدور دولة الرعاية تجاه مواطنيها، بينما لم يعد باستطاعة البلدان المستوردة للنفط أن تعتمد على الموارد المقدمة في شكل منح من الدول المنتجة للنفط - أو تحويلات مواطنيها العاملين في تلك البلدان - لتمويل نظم الإعطيات. وتتجاهل البلدان المنتجة والمستوردة للنفط على السواء أهمية التحول إلى نظم قائمة على الجدارة وضرورة إخضاع الحكومات للمساءلة، ومن ثم فهي تعرض نفسها للخطر.

ويبدو هذا التحول لإخراج العالم العربي من المستنقع الراهن أمراً بديهياً، ولكن لا شك أن الكلام أسهل من الفعل. فقد أفرزت النظم الريعية القائمة منذ عقود طويلة طبقات سياسية من أصحاب المصالح الخاصة الذين لا يرغبون في اعتماد نظم تخضع للمساءلة وتقوم على الجدارة حتى لا يخسرون مراكزهم وامتيازاتهم. كذلك ولدت النظم الريعية بيروقراطيات تنقصها الكفاءة ولا ترغب في التحول إلى نظم اقتصادية أكثر إنتاجية أو لا تمتلك القدرة على إجراء هذا التحول. ومن الإشكاليات في هذا الصدد أيضاً كيفية تمكين شرائح مجتمعية كاملة - اعتمدت طويلاً على الدولة في الحصول على الوظائف والخدمات والدعم - لتصبح قادرة على تغطية احتياجاتها والمنافسة على الوظائف في القطاع الخاص. فالأمر يتطلب إرادة سياسية مستمرة لتحقيق التحول السياسي والاقتصادي التدريجي الذي تتطلبه نشأة مجتمعات مستقرة ومزدهرة - ويبدو أن هذه الإرادة السياسية غائبة إلى حد كبير في المنطقة اليوم.

نموذج تونس

ومع ذلك، فقد أثبتت تونس أن التغيير ليس مستحيلاً. لكن من الوارد أن ظروف تونس الفريدة - فئة متوسطة كبيرة، ونقابات عمالية مستقلة، وتاريخ من النجاحات بشأن حقوق المرأة، ومعارضة إسلامية معتدلة - قد تجعل تكرار التجربة قريباً في أي بلد عربي آخر أمراً بعيد الاحتمال. وقد اتخذت تونس خطوات يمكن أن يسترشد بها أي مجتمع عربي يتطلع إلى إقامة حوار جديد يؤدي إلى الاستقرار والأمن. فالتونسيون أثبتوا أن أول خطوة في هذا الصدد هي الاتفاق على عقد اجتماعي جديد يعرف الحقوق ويضمنها لكل مكونات المجتمع - العلمانية والدينية. وقد توصلت تونس إلى

تونسيون يلوحون بالأعلام أثناء
تجمع في شارع الحبيب بورقيبة
في تونس للاحتفال بالذكرى
السادسة لثورة ٢٠١١.



اقتصار التركيز على الإصلاحات الاقتصادية التدريجية والبطيئة لم يحقق من النتائج الإيجابية إلا القليل. ولكي تظل للمؤسسات المالية الدولية مساهمة فعالة في عصر التحول الذي يشهده العالم العربي، عليها أن تجد وسائل جديدة لمساعدة البلدان على النجاح في جهودها الإنمائية. فعلى سبيل المثال، بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في السنوات الأخيرة العمل مع المجتمع المدني والتركيز على سبل مكافحة الفساد والسعي لتحسين النظم التعليمية والصحية. وسيكون عليهما مضاعفة هذه الجهود عند العمل مع البلدان العربية في برامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد أظهرت الانتفاضات العربية أن المنطقة تفتقر إلى مفهوم حديث للمواطنة. فمن الضروري تغيير نمط التفكير القديم الذي ينظر إلى المواطنين كرعايا غير مؤهلين للمساهمة في تحديد كيفية إدارة شؤونهم. ويجب أن تنص كل العقود الاجتماعية الجديدة على مفهوم المواطنة المتساوية للجميع، بصرف النظر عن نوع

مع خلق نظام للضوابط والتوازنات. فقد كان الفشل الذريع مآل المنهج الذي يقتصر تركيزه على الاقتصاد فقط والذي استمر عقوداً طويلة في العالم العربي. ويجب أن تحقق العقود الاجتماعية الجديدة التوازن الصحيح بين الشواغل الاقتصادية والسياسية لتخفيف وطأة الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والمؤلمة. ويتعين في هذا الصدد إعطاء المواطنين صوتاً مؤثراً وإشراكهم في عملية صنع القرار.

نهاية عصر النفط

وقد أصبحت هذه العملية المؤلمة إلزامية عملياً، نظراً لنهاية عصر النفط في العالم العربي. وهنا يصبح دور المؤسسات المالية الدولية – كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي – دوراً صعباً. ذلك أن الاختصاصات التقليدية لتلك المؤسسات تكاد تحظر تعرضها للقضايا السياسية، إلا أن

من الأطراف الفاعلة غير المنتمية لدول إلى دفع الجماعات الإسلامية الأكثر اعتدالا مثل الإخوان المسلمين لأن تعلن تفضيلها القوي لإقامة دولة «مدنية»، سعيا لتجنب استخدام مصطلح «علمانية». ويربط معظم سكان المنطقة هذا المصطلح الأخير بالإلحاد والفصل الكامل بين الدين والسياسة. ورغم إعلان كل من القوى العلمانية والدينية أنها تؤيد الدولة المدنية، فإن الشيطان يكمن في التفاصيل. وباستثناء تونس، لا يزال النقاش مركزا بقوة

ينبغي النظر إلى التنوع الثقافي والعربي والديني في العالم العربي باعتباره موطن قوة وليس نقطة ضعف.

على منهج «الفائز يحصد على كل شيء» بدلا من التركيز على معركة تحقيق التعددية بما يكفل لكل المجموعات حق العمل السلمي ويمنع أي مجموعة من فرض أسلوب حياتها على الآخرين.

وإذا كان هناك أمل للمنطقة في تحقيق مجتمعات تعددية، فلا توجد مسألة تتطلب جهدا فوريا ومستمرًا مثلما يتطلبه إصلاح التعليم. ويجب أن يذهب هذا الإصلاح إلى أبعد من المقاييس الكمية، مثل عدد الحواسيب في الفصول المدرسية وبناء المدارس، لتشمل النظر في القيم والمهارات التي تدرّس والأساليب المستخدمة في تدريسها. ويتعين إدخال أنماط جديدة في التعليم وتشجيع التفكير الناقد للسماح بطرح التساؤلات حول ما يدرّس وتشجيع الطلاب على التفكير بمنطقية وفضول. ويجب أن تقوم المدارس بتعليم قيمة التنوع وتفهم الطلاب أنه لا توجد حقيقة مطلقة، وأن تقبل وجهات النظر المختلفة أمر بالغ الأهمية، وأن تقدير الآراء الأخرى هو مفتاح الابتكار والتجديد. ومن نافذة القول إن هذه القيم تمثل شروطا مسبقة للتعددية والمساواة في المواطنة والدول المدنية.

وقد رفعت الانتفاضات غطاء حديديا عن المجتمعات العربية، غطاء حافظ لها على حالة من الاستقرار المصطنع وأخفى التحديات الحقيقية التي تواجهها المنطقة. وطريق النجاح الوحيد نحو الاستقرار والازدهار الطبيعي هو عملية طويلة ومؤلمة تشمل بناء المؤسسات واقتسام السلطة وتحقيق نمو أكثر احتواءً للجميع. ^{FD}

مروان المعشر هو نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.



الجنس أو التوجه السياسي أو الديني أو الأصل العرقي. ولن يستطيع أي مجتمع منح المواطنين إمكاناتهم الكاملة إلا بتمكينهم جميعا من منطلق المساواة بينهم أمام القانون. وقد عمدت بلدان عربية كثيرة إلى تشجيع أشكال ضيقة من الوطنية تركز على أهمية فئات بعينها. لكن عليها التركيز بدلا من ذلك على بناء هويات وطنية قوية تتفوق على كل الانتماءات الأخرى. وينبغي النظر إلى التنوع الثقافي والعربي والديني في العالم العربي باعتباره موطن قوة وليس نقطة ضعف إذا كان للمجتمعات أن تتطور بصورة صحية.

دينية أم علمانية

مع وقوع انتفاضات العالم العربي، عاد إلى طاولة النقاش موضوع الاختيار بين اعتماد التوجه الديني أو العلماني في أطر الحكم الجديدة. وقد أدى ظهور جماعات متطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (أو داعش) وغيرها

الوصول إلى الهدف

على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية
تنويع اقتصاداتها
رابع أرزقي

أقدم

كثير من البلدان الغنية بالنفط والغاز — بما في ذلك تلك الواقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية — إما على إعلان سياسات للحد من اعتمادها على النفط عن طريق تنويع اقتصاداتها أو التنفيذ الفعلي لمثل تلك السياسات. وقد أدى انهيار أسعار النفط — الذي بدأ في عام ٢٠١٤ (راجع الرسم البياني) والمتوقع أن يطول أمده — إلى وضع التنويع الاقتصادي في صدارة النقاش الدائر بشأن السياسات.

وعلى الرغم من أن كثيرا من البلدان المصدرة للوقود الأحفوري يتفهم ضرورة التنويع الاقتصادي، لم يتمكن سوى القليل منها من تحقيقه. وأظهرت السوابق التاريخية أن تلك البلدان الغنية بالنفط تجد صعوبة في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن استخراج النفط — وهو ما يرجع في جانب كبير منه إلى أن منهج العمل من أعلى إلى أسفل المتبع في البلد المعني لم يمنح الثقة أو الحافز للمديرين وسائر الوكلاء الاقتصاديين لاغتنام أفكار جديدة والابتكار والمجازفة. فعلى سبيل المثال، لا تعمل هياكل الحوافز في شركات النفط المملوكة للدولة في كثير من بلدان العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على تشجيع المديرين والموظفين باستمرار على إطلاق كامل إمكاناتهم وتطبيق تكنولوجيات حديثة تؤثر بسرعة على صناعاتها. وتعكف كثير من الشركات المملوكة للدولة على القيام بمهام خارج نطاق نشاطها واختصاصاتها الرئيسية، ولا تقدم من الابتكارات إلا القليل، وتكافح للاحتفاظ بالموظفين الموهوبين لديها. والأسوأ من ذلك، أن عددا من شركات النفط المملوكة للدولة في مختلف أنحاء العالم تعاني من أعباء الدين الثقيلة، رغم ما لديها من احتياطات نفطية كبيرة بتكلفة استخراج منخفض نسبيا.

تحويل التركيز

ولكن إذا قامت البلدان بتحويل تركيزها من الهدف النهائي، وهو التنويع الاقتصادي، إلى كيفية الوصول إلى الهدف — أي إلى عملية التحول الاقتصادي — فقد تكتشف أن التنويع أسهل. إذ إن الجهد المطلوب يتضمن اتخاذ خطوات للتحول بعيدا عن قطاع النفط والغاز المهيمن. ويتضمن التركيز على عملية التحول اعتماد منهج إزاء ذلك القطاع المهيمن بحيث يمكن أن تنتقل آثاره إلى قطاعات خارج نطاق الهيدروكربونات، بل ويساعد في تشجيع تلك القطاعات. أي أنه باعتماد منهج التحول، سوف تركز البلدان على توفير الحوافز السليمة للمديرين وسائر الوكلاء الاقتصاديين وتحويل أسواق التكنولوجيا والطاقة المبتكرة إلى أصدقاء بدلا من نظرة العداء المربك الحالية. وسوف تقل احتمالات تعثر البلدان التي تتخذ هذا المنهج أو مقاومتها التغيير. ويمكن أن تساعد التغييرات التكنولوجية في أسواق الطاقة على تحقيق استمرارية الاقتصادات التي تعتمد على الإيرادات النفطية. فالنظم الاقتصادية الأسرع تحركا والتي تتمتع

بهيكل ملائمة لحكومة الشركات — بحيث تسمح بتمكين المديرين والموظفين — سيكون بوسعها الاستفادة بسهولة أكبر من التكنولوجيا الحديثة في التخفيف من حدة المخاطر المصاحبة للانقطاعات المحتملة في أسواق الطاقة بل وخلق فرص جديدة. وعلى سبيل المثال، غالبا ما تكون الشركات ذات الأسهم المطروحة للتداول العام أفضل حالا من الشركات المملوكة للدولة (أو حتى الشركات الخاصة). ونظرا لأن هذه الشركات تخضع للمساءلة أمام المساهمين، فمن الأرجح أن تتكيف مع الظروف المستجدة وأن تظل في الصدارة.

وعلى المستوى القطري، نجد أن غياب مساءلة الحكومة مع ملكية الدولة لقطاع النفط يؤديان إلى تعرض البلدان لمخاطر كبيرة. وغالبا ما يكون هذا القطاع مقاوما لأي

تعكف كثير من الشركات المملوكة للدولة على القيام بمهام خارج نطاق نشاطها واختصاصاتها الرئيسية.

تغيرات في التكنولوجيات المنتجة والمستخدمة للطاقة والتي يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغا على أسواق الطاقة. ومن الأمثلة على ذلك، على جانب إنتاج الطاقة، ظهور تكنولوجيا المزج بين التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، فقد أدت هذه التقنية إلى تسهيل إنتاج النفط الصخري بشكل كبير، مما أدى إلى تغيير ديناميكية سوق النفط. وفي نهاية المطاف سيؤدي النفط الصخري، الذي يمكن إنتاجه ووقف إنتاجه بسرعة أكبر وبتكلفة أقل من التفتيح المعتاد، إلى تقصير دورات أسعار النفط وخفض معدل تواترها حيث يمكن تسريع وتيرة الإنتاج عند ارتفاع الأسعار وإبطائها عند انخفاض الأسعار. وهناك أيضا من يقول إن الزيادة السريعة في إنتاج النفط الصخري — إلى ٥ ملايين برميل يوميا في سوق عالمي ينتج ٩٤ مليون برميل يوميا — ساهمت في وفرة المعروض النفطي التي أدت إلى انهيار أسعار النفط.

وهناك مثال آخر يتناول التغييرات التي طرأت على التكنولوجيا المستخدمة للطاقة. فمع زيادة استخدام السيارات الهجينة والكهربائية، سيعتمد قطاع النقل بصورة متزايدة على قطاع الكهرباء والعكس بالعكس، في حين سيتضاءل دور المنتجات النفطية. وليس هذا بالخبر السار بالنسبة للنفط، الذي ظل استخدامه الأساسي لأغراض النقل — عن طريق منتجات مثل البنزين والديزل ووقود الطائرات. وستؤدي التغييرات التكنولوجية أيضا إلى تحفيز المنافسة التي يواجهها النفط من مصادر الطاقة الأخرى — مثل الغاز الطبيعي ووصولا في النهاية إلى موارد الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويرتبط التغيير التكنولوجي بالطبع

مصير النفط من جهة ومصير البلدان والشركات التي تعتمد عليه من جهة أخرى.

ويمثل التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون أو الخالية منه (مثل مصادر الطاقة المتجددة) هدفا رئيسيا للجهود الرامية إلى احتواء ظاهرة الاحترار العالمي وهو ما قد يلحق الضرر بالبلدان الغنية بالنفط. فانخفاض الطلب على أنواع الوقود الغنية بالكربون، كالنفط، قد يؤدي إلى عزوف البلدان عن استغلال احتياطياتها لعدم جدواها الاقتصادية — مما يحيل تلك الاحتياطيات إلى ما يطلق عليه الأصول المحبوسة.

ويبرز اتفاق باريس التاريخي لعام ٢٠١٥، الذي يهدف إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية لأقل من درجتين مئويتين، مدى التحول بعيدا عن الوقود الأحفوري بدعم من التغيرات في تكنولوجيا إنتاج الطاقة واستخدامها (مثل مصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية والهجنة). وهناك أدلة تفيد بأن ثلث النفط، ونصف الغاز، و٨٠٪ من احتياطيات الفحم ستظل حبوسة تحت الأرض إلى الأبد في حالة تحقيق أهداف هذا الاتفاق (راجع مقال «ثروة الأمم التي لا ينبغي حرقها»، في عدد مارس ٢٠١٧ من مجلة التمويل والتنمية). وتأتي البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط من بين البلدان الأكثر تضررا. فلا يمكن حرق نحو ٢٦٠ مليار برميل من النفط في الشرق الأوسط إذا ما أراد العالم تحقيق هدفه بشأن الاحترار. وإلى جانب النفط، فإن المعدات وغيرها من رؤوس الأموال المستخدمة في استكشاف واستغلال تلك الاحتياطيات ستصبح محبوسة أيضا.

ويتزايد في الوقت الراهن حجم الأصول المحتتم بقائها محبوسة. فالإكتشافات الهائلة الأخيرة من النفط والغاز (في مصر وإسرائيل ولبنان) تؤدي على اتساع قائمة البلدان التي قد لا تخرج أصولها من النفط والغاز من باطن الأرض. ومع الزيادة الكبيرة في عدد البلدان المعرضة لمخاطر الأصول المحبوسة، أصبح من أولويات الحكومات والشركات تنويع أصولها لمساعدتها على التكيف مع هذه المخاطر والتخفيف من حدتها.

الحد من انبعاثات الكربون

في معرض أي مسعى إلى تنويع الاقتصاد، سيكون التحرك نحو خفض عنصر الكربون في الطاقة مفيدا نظرا لأنه يتيح للبلدان فرصا كبيرة لتسخير إمكاناتها للاستفادة من الموارد المتجددة غير المستغلة نسبيا. ولا تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باحتياطيات هائلة من النفط فحسب، ولكن لديها أيضا موارد كبيرة وغير مستغلة إلى حد بعيد من الطاقة المتجددة. فكل ست ساعات من أشعة الشمس تبعث في صحاري العالم قدرا من الطاقة يفوق ما يستهلكه كوكب الأرض في عام كامل، وفقا لمبادرة تقنية الصحراء (DE-SERTEC) — وهي مبادرة تنطوي رؤيتها المعنية بوضع خطة عالمية للطاقة المتجددة على تسخير الطاقة القابلة

بمستوى أسعار الطاقة أو بوجه أعم بالحاجة إلى الابتكار — مثلا عندما يكون أمن إمدادات الطاقة معرضا للخطر كما حدث خلال أزمة النفط في سبعينات القرن الماضي.

وتذهب فرضية يطلق عليها اسم «ذروة إنتاج النفط»، ظهرت في منتصف الخمسينات، إلى أن إنتاج النفط على المستوى العالمي، الذي يقيد الواقع الجيولوجي والقدرة على استخراج النفط، سيصل إلى ذروته قرابة عام ٢٠٢٠. وكان يبدو لعدة سنوات أن هذه الفرضية ستتحقق. ولكن مع اقتراب الموعد المفترض لبلوغ الإنتاج ذروته، بدأت انطلاقة ثورة النفط الصخري. ومن الممكن اعتبار هذه الثورة، في جوانب عديدة منها، وما ترتب عليها من زيادة المعروض، رد فعل المعروض النفطي لارتفاع الأسعار في الألفينات، مدفوعا بالتوسع الاقتصادي في الصين وما نجم عنه من توسع سوق النفط. وقد شكل ذلك الأمر تحديا مباشرا لرؤية «ذروة إنتاج النفط» المفردة في التشاؤم بأن العوامل الجيولوجية ستؤدي إلى نقص المعروض.

غير أنه ليس من الواضح إلى أي مدى سيؤدي انخفاض الأسعار نتيجة ثورة النفط الصخري إلى تأخير تحول قطاع النقل بعيدا عن استخدام النفط. وفي الواقع هناك أدلة على أن الشركات العاملة في صناعة السيارات تميل إلى زيادة ابتكاراتها فيما يطلق عليه اسم التكنولوجيا النظيفة لدى تعرضها لارتفاع أسعار الوقود.

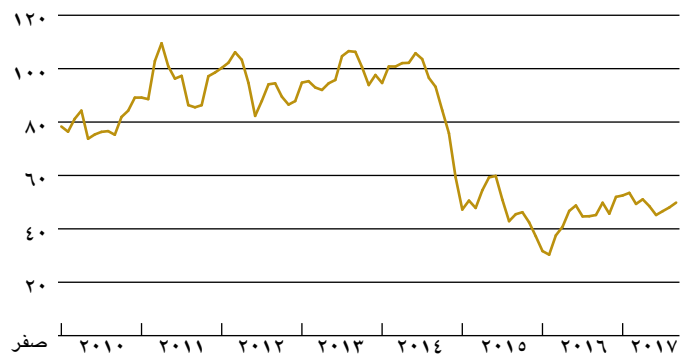
الأصول المحبوسة

من الضروري تفهم دور التغيير التكنولوجي في أسواق الطاقة لأن مثل هذا التغيير له أهمية كبيرة في تحديد

هبوط مستمر

من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط الذي بدأ في عام ٢٠١٤ إلى فترة مطولة من الأسعار المنخفضة.

(سعر النفط، دولار للبرميل)



المصدر: الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة.

ملحوظة: يستند هذا الرسم البياني إلى سعر خام غرب تكساس الوسيط، وهو مؤشر معياري شائع الاستخدام.

ومشروعات الأعمال التي تعتمد على هذه الأسواق، وما تحققه من إيرادات، أن تصوغ سياسات لمواجهة المخاطر واغتنام الفرص التي يطرحها التحول. وهناك عوامل مؤسسية، مثل حوكمة الشركات والنظم القانونية والأسواق المفتوحة للمنافسة — التي تخلق من حواجز الدخول والخروج — وإنفاق المحسوبية في الشركات المملوكة للدولة، تؤثر على السلوك تجاه الابتكار والانفتاح إزاء الأفكار الجديدة، وبالتالي على عملية التحول في البلدان الغنية بالنفط. فعلى سبيل المثال، نجد أن معدلات التوظيف المرتفعة في القطاع العام بتمويل من الإيرادات النفطية تسببت في تقييد زخم الابتكار. ومن غير المرجح أن تؤدي

للاستمرار من المناطق ذات مصادر الطاقة المتجددة الوفيرة. وأظهرت دراسات «المركز الألماني للفضاء» (German Aero-space Center) أن شمس الصحراء يمكن أن توفر بسهولة إمدادات الطاقة التي تكفي لتلبية الطلب المتزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن تساعد كذلك في إمداد أوروبا بالطاقة.

وتتيح الطاقة الشمسية وغيرها من أصول الطاقة المتجددة للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة لتحديد أثر مخاطر الأصول المحبوسة من النفط والغاز. فالإشعاع الشمسي يبلغ أعلى المستويات في تلك المنطقة — وأجزاء من آسيا والولايات المتحدة — وفقا للإدارة الأمريكية الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا).

معدلات التوظيف المرتفعة في القطاع العام بتمويل من الإيرادات النفطية تسببت في تقييد زخم الابتكار

السياسات الاقتصادية غير الموجهة نحو تغيير السلوكيات إلى تنفيذ خطة التحول اللازمة للبلدان الغنية بالنفط. ويبدو أن المملكة العربية السعودية — وهي أهم بلد منتج للنفط في المنطقة بل وربما في العالم — تدرك ضرورة تعزيز مصدر ثرواتها طيلة الحياة بمصادر دخل غير نفطية. فقد أعلنت المملكة، في إطار خطتها الطموحة لتحويل اقتصادها، عن طرح عام لأسهم شركة النفط المملوكة للدولة، أرامكو، للتداول العام. ويبدو أن هذه الخطوة تحاكي الشركات الغربية المملوكة للقطاع العام، مثل شركة إكسون، التي كانت تركز على النفط في السابق ولكنها وسعت مجال تركيزها لتصبح شركات للطاقة وحقق

التوازن بين أصولها النفطية وأشكال الطاقة الأخرى. وكان التركيز على تحقيق الهدف النهائي، المتمثل في تنويع الاقتصاد، هو ما حال دون تنفيذ بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عملية التحول بالشكل الصحيح. فيجب أن تبتعد السياسات ذات الأثر التحويلي عن مناهج التطبيق من أعلى إلى أسفل التي تنتقي قطاعات معينة لتطويرها. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية تشجع على فتح الأسواق أمام المنافسة وتغيير الحوافز المقدمة للمديرين وأصحاب المشروعات من الشباب ذوي الدراية التكنولوجية ومساعدتهم، وشركاتهم، وفي نهاية المطاف الاقتصاد بأكمله، على تحقيق كامل الإمكانيات. ^{FD}

رابح أرزقي، رئيس وحدة السلع الأولية سابقاً في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، وهو حالياً كبير الاقتصاديين الجديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي.

ويمكن أن تسهم هذه الموارد من غير النفط والغاز في تلبية الطلب المتنامي بسرعة على الكهرباء من أعداد السكان المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. غير أن تسخير الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة يستلزم أن تعمل المنطقة على تحسين وتوسيع البنية التحتية، وتحسين المستوى التعليمي لسكانها، وتعزيز قوة الدولة، وإتاحة حوافز مناسبة لتشجيع المديرين الاقتصاديين ورواد الأعمال على اعتماد أحدث التكنولوجيات المتاحة. وشرعت بلدان عديدة بالفعل في إطلاق مشروعات طموحة لتعزيز قطاع الطاقة المتجددة لديها، فالإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، تود أن تصل نسبة استهلاكها الأساسي من الطاقة من الموارد المتجددة إلى ٢٤٪ بحلول عام ٢٠٢١. وكشفت المغرب عن انطلاق المرحلة الأولى من إنشاء محطة ضخمة للطاقة الشمسية في منطقة الصحراء الكبرى يتوقع أن تبلغ طاقتها المجمعة ٢ غيغاواط بحلول عام ٢٠٢٠، مما يجعلها أكبر مشروع قائم بذاته لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم.

ضرورة ملحة

مع تراجع أسعار النفط والغاز قد يصبح التحول حتمياً. ويبدو أن المثل القائل «الحاجة أم الاختراع» له صدق خاص في البلدان الغنية بالنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي اهتمت بسبب تراجع أسعار النفط وأدركت أن عليها أن تطور اقتصاداتها بحيث تكون قادرة على الصمود أمام التغيرات في أسواق الطاقة. فقد عمدت دبي، على سبيل المثال، التي تواجه نزوح احتياطياتها النفطية، إلى التحول إلى مركز عالمي للتجارة. ويجب على البلدان



ألمه، سوريا — ١٤ يناير
٢٠١٣: طفلتان سوريستان
تغسلان الملابس خارج
خيمتهما في مخيم ألمه
للنازحين، سوريا.

الصورة: ISTOCK/CARILLET

تكلفة الصراع

الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة
فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روثر



تعرضت

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصراعات أكثر تواترا وحدة مما تعرض له أي جزء آخر في العالم على مدى الخمسين عاما الماضية. وفي المتوسط، شهدت بلدان هذه المنطقة نوعا من أنواع الحروب كل ثلاث سنوات. والآن، نادرا ما يمر يوم بدون تقارير إعلامية عن وقوع عنف أو معاناة بشرية واسعة النطاق أو تدمير كبير في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن.

وتنطوي هذه الصراعات على تكاليف بشرية واقتصادية ضخمة للبلدان المعنية مباشرة وللبلدان المجاورة لها. وقد شهدت ليبيا وسوريا واليمن تراجعات حادة في اقتصاداتها مصحوبة بزيادات حادة في التضخم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦. ولا يزال اقتصاد العراق هشاً نتيجة الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وانخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤. وانتقلت الاشتباكات إلى بلدان أخرى، مما تسبب في مشاكل من المتوقع أن تستمر — مثل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن استضافة اللاجئين. وقد أدى الصراع العنيف إلى تدهور الأوضاع في منطقة تواجه

٥٠٪ في عام ٢٠١٣، ووصلت معدلات ترك الدراسة إلى ٥٢٪، وانخفضت تقديرات العمر المتوقع من ٧٦ عاما قبل الصراع إلى ٥٦ عاما في عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، ازداد الوضع سوء.

وثانيا، تعرض رأس المال المادي والبنية التحتية إلى الضرر أو التدمير. فقد تعرضت المنازل والمباني والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات — فضلا عن البنية التحتية الخاصة بالمياه والطاقة والصرف الصحي — إلى أضرار بالغة. وفي بعض المناطق، أزيلت نظم حضرية تماما. وبالإضافة إلى ذلك، تدهورت بشدة البنية التحتية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل النفط والزراعة والصناعات التحويلية، مع ما لذلك من تداعيات على النمو والمالية العامة وعائدات التصدير واحتياجات النقد الأجنبي. وفي سوريا، تعرض أكثر من ربع الرصيد من المنازل إلى التدمير أو الضرر منذ بداية الحرب، بينما أدى الضرر الذي تعرضت له البنية التحتية في اليمن إلى تفاقم حالات الجفاف وأسهم في انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض بشكل حاد. وتعرض القطاع الزراعي للبلد، الذي

البلدان تكون لا تزال تعاني من الهشاشة حتى بعد انتهاء أسوأ أشكال العنف.

كان يوظف أكثر من نصف السكان، إلى صدمة بالغة حيث شهد إنتاج الحبوب انخفاضا نسبته ٣٧٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة (UNOCHA 2017).

وثالثا، تعرض التنظيم الاقتصادي والمؤسسات للضرر. فقد كان تدهور الحوكمة الاقتصادية حادا للغاية في الوقت الذي كانت فيه جودة المؤسسات ضعيفة بالفعل قبل اندلاع العنف، كما كان الحال في العراق وليبيا وسوريا واليمن. وقد أدى هذا الضرر إلى تراجع إمكانية الوصول وارتفاع تكاليف النقل وانقطاعات في سلاسل الإمداد والشبكات. ويمكن أن تصبح المؤسسات عرضة للفساد في محاولة أطراف الصراع السيطرة على النشاط السياسي والاقتصادي. فقد يعاد توجيه إنفاق المالية العامة والائتمان مثلا إلى الدوائر الانتخابية ومؤيدي من هم في السلطة. وبشكل أعم، شهد الكثير من المؤسسات الاقتصادية المؤثرة — البنوك المركزية ووزارات المالية وهيئات الضرائب والمحاكم التجارية — انخفاضا في فعاليتها لأنها فقدت الاتصال بالمناطق الأكثر بُعدا من البلد. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة الاضطرابات التي تعرض لها التنظيم الاقتصادي تزيد بأكثر من ٢٠ ضعف عن التدمير الرأسمالي في السنوات الست الأولى من الصراع السوري (World Bank 2017).

بالفعل قصورا هيكليا وانخفاض الاستثمار وتراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة، مما كان له أثر كبير على الاقتصادات المنتجة للنفط.

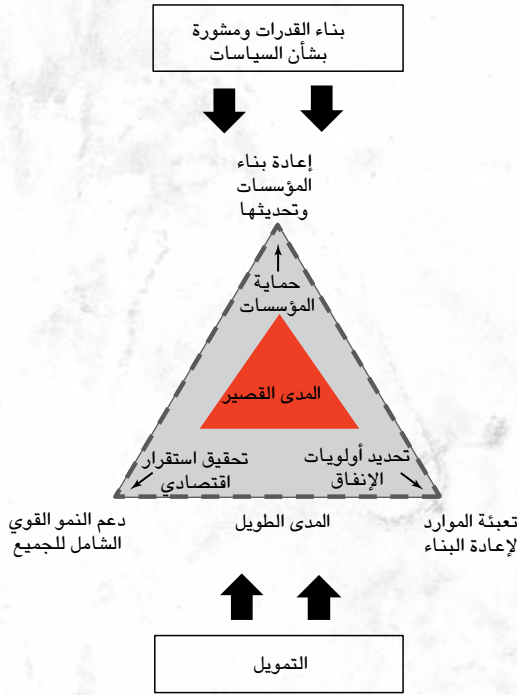
القنوات الرئيسية

يؤثر الصراع على الاقتصادات من خلال أربع قنوات. أولا، تؤدي الوفيات والإصابات وحالات النزوح إلى تآكل خطير في رأس المال البشري. وفي حين أنه من الصعب التحقق من الأرقام، فإن التقديرات تشير إلى مقتل نصف مليون من المدنيين والمحاربين في المنطقة منذ عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، حسب الوضع في نهاية عام ٢٠١٦، كانت المنطقة تضم ما يقرب من نصف سكان العالم النازحين قسرا: اضطر ١٠ ملايين لاجئ و٢٠ مليون نازح داخليا من المنطقة إلى هجر ديارهم. ويوجد بسوريا وحدها ١٢ مليون شخص نازح وهو أكبر عدد من بين بلدان المنطقة.

ويقلل الصراع أيضا رأس المال البشري عن طريق نشر الفقر. وغالبا ما يزداد الفقر في بلدان الصراع مع انخفاض فرص العمل، حتى خارج المناطق المتأثرة مباشرة بالعنف. وتدهور أيضا جودة التعليم والخدمات الصحية وتزداد عمقا كلما طال أمد الصراع. وتعد سوريا مثالا دراماتيكيًا. فقد قفزت البطالة من ٨,٤٪ في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من

تقليل الأثر إلى أدنى حد

ينبغي أن تتخذ البلدان خطوات لتحقيق استقرار الاقتصاد أثناء الصراع، وتليها تدابير لإعادة البناء ودعم النمو الشامل للجميع بعد انحسار الصراع.



وفيما يخص هذه البلدان المستقبلية للاجئين، والتي كانت تواجه بالفعل ودون استثناء تحديات اقتصادية، أدت تدفقات اللاجئين إلى ضغوط إضافية على الميزانيات والإمدادات من الأغذية والبنية التحتية والإسكان والرعاية الصحية. وسجلت البلدان المجاورة لمناطق الصراع الكثيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هبوطاً في النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي قدره ١,٩ نقاط مئوية في المتوسط، مما أدى إلى معدل نمو بطيء جداً غير قادر على توفير وظائف كافية لأعداد السكان المتزايدة. وعلى سبيل المثال، تباطأ متوسط النمو الحقيقي السنوي في الأردن إلى ٢,٦٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ ومن ٥,٨٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠. ويمكن أن يتغلغل أثر التدفق الكبير للاجئين في جميع أرجاء الاقتصاد. وتشير الأدلة من لبنان إلى أن العمالة غير الرسمية كبيرة الحجم بين اللاجئين والنشاط الاقتصادي المكبوح أديا إلى انخفاض في مستويات الأجور ومشاركة المحليين في القوى العاملة، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب. وقد أدى زيادة الطلب على الإسكان في محافظة المفرق بالأردن (منطقة تقع في شمال شرق البلد على الحدود مع سوريا) إلى ارتفاع الإيجارات بنسبة ٦٨٪ بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ — مقارنة بنسبة ٦٪ في عمان.

إدارة أهداف متعددة

تؤدي السياسات الاقتصادية الكلية والمؤسسات دوراً كبيراً في خفض أثر الصراع، حتى أثناء الصراع نفسه، للحد من الضرر الفوري وتحسين الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل

وأخيراً، هناك مخاطر تحيط باستقرار المنطقة وتنميتها في الأجل الطويل، وذلك من خلال الآثار الواقعة على الثقة والتماسك الاجتماعي. فقد أدت الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تزايد انعدام الأمن وانخفاض الثقة، وهو ما تجلّى في انخفاض الاستثمار الأجنبي والمحلي وتدهور أداء القطاع المالي وزيادة الإنفاق على الأمن وتقلص السياحة والتجارة. وضعفت الثقة الاجتماعية أيضاً، مما أثر سلباً على المعاملات الاقتصادية وصنع القرار السياسي.

الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة

يمكن أن يكون الضرر الاقتصادي الكلي هائلاً. فتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي السوري لعام ٢٠١٦، مثلاً، أقل من نصف المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٠ قبل الصراع (دراسة Gobat and Kostial 2016). وفقد اليمن ما يقدر بنحو ٢٥٪ إلى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ وحده، بينما انخفض إجمالي الناتج المحلي في ليبيا بمقدار ٢٤٪ في عام ٢٠١٤ بعد تزايد العنف — حيث أدى الاعتماد على النفط إلى قلب شديد في النمو. وتعرض الضفة الغربية وقطاع غزة منظورا طويلاً الأجل عما يمكن أن يحدث للنمو في الأوضاع الهشة: عانى اقتصادها من الركود شبه التام على مدى السنوات العشرين الماضية مقارنة بمتوسط النمو البالغ ما يقرب من ٢,٥٪ في البلدان الأخرى بالمنطقة خلال هذه الفترة (World Bank 2015).

وبالإضافة إلى ذلك، أدت هذه الصراعات إلى ارتفاع التضخم وضغوط على سعر الصرف. ففي العراق، وصل التضخم إلى ذروة تزيد عن ٣٠٪ خلال منتصف الألفينات؛ وارتفع في ليبيا واليمن إلى أكثر من ١٥٪ في عام ٢٠١١ نتيجة انهيار الإمدادات من السلع والخدمات الحرجة فضلاً عن اللجوء بقوة إلى التمويل النقدي للميزانية. وكانت حالة سوريا أكثر تطرفاً من ذلك، حيث ارتفعت أسعار المستهلكين بنحو ٦٠٠٪ بين عام ٢٠١٠ وأواخر عام ٢٠١٦. وعادة ما تكون ديناميكيات التضخم هذه مصحوبة بضغوط خافضة قوية على العملات المحلية، وهو ما قد تحاول السلطات المحلية مقاومته من خلال تدخل قوي وتنظيم التدفقات العابرة للحدود. ومن الواضح أن هذه القوى تفاعلت في سوريا: تُداول الليرة السورية رسمياً، التي جرى تعويمها في عام ٢٠١٣، بعُشر قيمتها مقابل الدولار الأمريكي قبل الحرب. وتشعر بلدان الجوار التي تستضيف اللاجئين بالضغط الاقتصادي أيضاً. وأكثر البلدان تأثراً بشكل مباشر هي تركيا التي استقبلت أكثر من ٣ ملايين شخص، وهو ما يعادل ٤٪ من سكانها في عام ٢٠١٦؛ ولبنان الذي استوعب مليون لاجئ تقريباً، أو ما يعادل نحو ١٧٪ من سكانه؛ والأردن الذي شهد تدفق ٦٩٠ ألف شخص، أو ما يعادل ٧٪ من سكانه (UNHCR 2017).

في تحقيق الاستقرار للتوقعات وانخفض التضخم إلى معدلات من رقم واحد.

وللأسف، تبين التجارب في المنطقة أنه من الصعب تنفيذ أولويات السياسات هذه في أوقات الهشاشة الاجتماعية السياسية، عندما يقع صناع السياسات في مأزق بين أهداف متعددة — وغالباً ما تكون متنافسة. وبعد انحسار الصراع، ينبغي أن يتحول تركيز السياسات إلى إعادة البناء والتعافي الاقتصادي. غير أنه ثبت صعوبة تحقيق ذلك نظراً لأن البلدان تكون لا تزال تعاني من الهشاشة حتى بعد انتهاء أسوأ أشكال العنف. وكثيراً ما لا يكون لدى الحكومات السيطرة الكاملة على كل الأراضي التي تقع ضمن حدودها ويظل الأمن بعيد المنال. وفي هذه الأوقات، ينبغي أن تسعى السياسات الاقتصادية إلى توطيد السلام، وينبغي أن تكون الأولوية القصوى هي إعادة بناء المؤسسات وتحديثها وتعبئة الموارد لإعادة البناء ودعم النمو الأكثر قوة والشامل للجميع. ولكن غالباً ما تكون تكلفة إعادة البناء باهظة — وخاصة عندما تتداخل الصراعات في المنطقة. وبينما لا يزال يتعين تقدير تكلفة إعادة البناء في ليبيا وسوريا واليمن، فإن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن الأضرار تبلغ ما قيمته ٣٠٠ مليار دولار حتى الآن.

وهناك دور مهم للشركاء الخارجيين لمساعدة البلدان التي تتعافى من الصراع. ويمكن لهؤلاء الشركاء، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، دعم توفير التمويل للبلدان أو حتى المساهمة بجزء بنفسها لاستكمال الجهود المحلية المبذولة لتعبئة الإيرادات. وتحتاج البلدان المنخرطة في صراعات لا محالة إلى قدر كبير من الدعم في مجال بناء القدرات بعد انتهاء الحرب وكذلك إلى تمويل للأغراض الإنسانية وإعادة البناء. **FD**

فيل دي إيموس كبير الاقتصاديين، وغايل بيير اقتصادي، وبيورن روتر خبير استشاري، وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

يستند هذا المقال إلى مذكرة مناقشات خبراء الصندوق بعنوان «الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

المراجع:

Gobat, Jeanne, and Kristina Kostial. 2016. "Syria's Conflict Economy." IMF Working Paper 16/123, International Monetary Fund, Washington, DC.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2017. *Global Trends: Forced Displacement in 2016*. Geneva.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA). 2017. "Yemen: Crisis Overview." Geneva.

World Bank. 2015. "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee." Working Paper 96601, World Bank, Washington, DC.

2017. "The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria." World Bank, Washington, DC.

للبلد (راجع الرسم البياني ١). وأثناء الصراع، ينبغي أن تركز الحكومات على ثلاث أولويات:

- **حماية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من التوقف عن العمل أو الفساد:** يمكن أن يساعد ذلك في الحد من انتشار الفقر وكذلك دعم الخدمات الحيوية. فيمكن أن تتداخل الاضطرابات في البنوك المركزية مثلاً مع نظم المدفوعات التي تعد ضرورية لرواتب القطاع العام وإدارة احتياطات النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات المطلوبة. ومن الأمثلة المشجعة هي خطة استمرارية العمل لسلطة النقد الفلسطينية، التي أدت دوراً أساسياً في الحفاظ على تشغيل نظام المدفوعات والإطار الاحترازي الكلي القوي خلال الفترات التي شهدت زيادة الضغوط، مثل التوتر الذي حدث في غزة في عام ٢٠١٤.

- **وترتيب أولويات الإنفاق العام لحماية الأرواح البشرية والحد من زيادة عجز المالية العامة** وقدّر الإمكان المساعدة في الحفاظ على النمو الاقتصادي المحتمل: تسعى هذه السياسات إلى التصدي بشكل مباشر للتحديات المتمثلة في الإضرار برأس المال البشري والمادي. ويمكن أن يؤدي الحفاظ على بعض الانضباط في المالية العامة إلى خفض الأعباء من على عاتق الحكومة بعد انحسار العنف. وفي العراق، على سبيل المثال، تضع السلطات خططا بالاشتراك مع البنك الدولي وجهات أخرى لتوجيه الاستثمارات العامة إلى المناطق الجغرافية التي تمت استعادتها من تنظيم داعش بعد عنف شديد، بهدف تحقيق مكاسب سريعة لتحسين الخدمات العامة واستعادة التماسك الاجتماعي ووضع الأساس للنمو. وفي أفغانستان، حاولت الحكومة الجديدة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ الحفاظ على انضباط المالية العامة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان بمساعدة خارجية. وركزت الحكومة على الإنفاق على الأمن والتعليم والصحة والمساعدة الإنسانية. وكانت الظروف صعبة للغاية نظراً لفقدان الموظفين المؤهلين في وزارة المالية عقب الهجرة خلال سنوات الحرب والتدمير الجزئي للبنية التحتية للمكاتب الإقليمية للوزارة والأضرار التي تعرضت لها البنية التحتية للاتصالات والنقل.

- **وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتطور المالي** من خلال سياسات نقدية وسياسات بشأن سعر الصرف تتسم بالفعالية: يمكن للسياسات المناسبة أن تساعد في احتواء التضخم وتقلب سعر الصرف للذات يؤديان إلى تفاقم الأثر السلبي الذي تتعرض له مستويات المعيشة. ويقدم لبنان مثلاً جيداً على ذلك، ففي أعقاب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في عام ١٩٨٩، ظل اقتصاد البلد هشاً لعدد من السنوات. وفي عام ١٩٩٢، طبقت السلطات سياسة ارتكاز اسمية تستند إلى سعر الصرف تستهدف تحقيق زيادة اسمية طفيفة في الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي. ونجحت هذه السياسة

التكنولوجيا وعد

تأمل الحكومات في الشرق الأوسط أن يحفز أصحاب المشروعات الرقمية النمو الاقتصادي — وأن يخلقوا فرص عمل للشباب
كامبل ماكديارميد

ويقول أيمن إسماعيل أستاذ إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية في القاهرة ومؤسس حاضنة الأعمال في الجامعة «إن النمو في الشركات الكبيرة ضمن القطاع الخاص محدود». ويضيف «وبالتالي ما يتبقى هي الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها أصحاب المشروعات».

نقص فرص العمل

يأمل صناع السياسات في الشرق الأوسط من جانبهم أن توفر التكنولوجيا على الأقل جزءا من الحل لواحدة من أكبر المشكلات التي تواجه المنطقة — نقص فرص العمل للشباب. فنصف سكان العالم العربي البالغ عددهم ٤٠٦ ملايين نسمة دون سن ٢٥ عاما، ويبلغ معدل البطالة بين الشباب في المنطقة ٣٠٪.

وينطبق تحدي فرص العمل على البلدان الغنية المصدرة للنفط مثلما ينطبق على البلدان الفقيرة مثل مصر والمغرب وتونس. ولا يمكن أن تعتمد مصر، التي يتسع فيها عجز المالية العامة ويزيد فيها الدين العام، على الإنفاق الحكومي لدعم النمو الاقتصادي الذي تحتاج إليه لدفع العمالة. وبدلا من ذلك، فهي تسعى إلى تشجيع الشركات

بدأ طارق نصر في السابعة عشرة من عمره أول شركة له مصنعا ملابس مثل قمصان كرة السلة. وبعد مرور ١٧ عاما، انتقل المواطن المصري إلى العالم الرقمي وهو بصدد جمع ٥٠٠ ألف دولار لتمويل أحدث مشروعاته التي يطلق عليها اسم مينتريكس وهي منصة لتوليد تحليلات مقاطع الفيديو في وسائل التواصل الاجتماعي.

ويقول طارق أثناء اتصال هاتفي بالفيديو من مكتبه في القاهرة، مستخدما سماعة هاتف تقليدي، «إن الهدف — ببعض الحظ والعمل الدؤوب — هو بناء شركة قيمتها ١٠٠ مليون دولار». ويستطرد قائلا «أعتقد أن ذلك ممكن». ويعد نصر البالغ من العمر ٣٤ عاما والذي يفضل ارتداء السراويل القصيرة والبلوزات الثقيلة عن البدلات ورباطات العنق مثلا لطموحات أصحاب المشروعات في الشرق الأوسط. وقد شارك في حركة الربيع العربي التي أزاحت حكومات عبر المنطقة في عام ٢٠١١. وهو ينتمي إلى جيل من الشباب المثقف الذي يأمل في أن توفر التكنولوجيا بديلا للوظائف في الحكومة أو قطاع الشركات — حيث تنقلص الفرص.

والأرجح أن يكون أثر شركات التكنولوجيا المبتدئة في مجال تكوين الثروة.

وكان استحواذ شركة أمازون على شركة سوق.كوم في مارس ٢٠١٧ مقابل أكثر من ٦٥٠ مليون دولار علامة بارزة، وهو رقم قياسي للمنطقة. ويقول سامح طوقان أحد مؤسسي شركة سوق.كوم «هذا دليل على أنه يمكن إنشاء شركات تكنولوجية عظيمة وكبيرة في المنطقة».

وكانت شركة «سوق.كوم» من بين ٦٠ شركة مبتدئة في المنطقة تباع خلال السنوات الخمس الماضية بقيمة كلية تجاوزت ٣ مليارات دولار، وفقا لمنصة ماغنيت (MAGNITT)، وهي منصة على الإنترنت تربط بين أصحاب المشروعات في مجال التكنولوجيا في المنطقة وبين المستثمرين. ووجدت منصة ماغنيت أن هناك أكثر من ٣ آلاف شركة مبتدئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جذبت استثمارات قياسية تزيد عن ٨٧٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦ وحده. وبالمقارنة مع أمريكا اللاتينية التي لديها عدد سكان أكبر ولكن معدل استخدام الإنترنت أقل قليلا، جمعت الشركات المبتدئة ٥٠٠ مليون دولار في شكل رأس مال مخاطر في عام ٢٠١٦، استثمر ٣٤٢ مليون دولار منه في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وفقا لجمعية أمريكا اللاتينية لحصص الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر.

التأخر عن الركب

لا يزال الشرق الأوسط متأخرا كثيرا عن الاقتصادات المتقدمة. وتسهم التكنولوجيا الرقمية بنحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط (بدون شمال إفريقيا) مقارنة بنسبة ٨٪ في الولايات المتحدة، ولا تشكل إلا ١٪ من إيرادات أكبر ألف شركة تكنولوجيا في العالم، مقارنة بنسبة ٣٦٪ في الولايات المتحدة، وفقا لتقرير صادر عن شركة ماكينزي وشركاه في أكتوبر ٢٠١٦.

والإمارات العربية المتحدة من بين قادة التكنولوجيا الرقمية في المنطقة، حيث شكلت ٤٢٪ من المشروعات المبتدئة وفقا لمنصة ماغنيت. وتجذب دبي، وهي أكبر مدن الإمارات، أصحاب المشروعات من جميع أرجاء المنطقة. وعلى النحو الذي أوضحه نصر صاحب المشروعات المصري فإن «البنية التحتية عظيمة والإنترنت رائع وهناك مساحات كثيرة للعمل المشترك» أو مكاتب مشتركة توفر بيئة عمل تعاونية.

وتستفيد الإمارات العربية أيضا من استراتيجية متماسكة إزاء الابتكار. ومن الأمثلة على ذلك مسرعات دبي المستقبل، وهو برنامج مدته تسعة أسابيع يحقق الاقتران بين شركات التكنولوجيا والإدارات الحكومية حتى يمكن للمسؤولين المساعدة في إجراء التغييرات التنظيمية اللازمة لنقل التكنولوجيات الجديدة إلى السوق بسرعة. ويقول خلفان بلهول، المدير التنفيذي، «إن التحدي هنا يتمثل في أن الابتكار كثيرا ما يواجه المقاومة، ولا سيما من الهيئات

الخاصة. وتسعى المملكة العربية السعودية، التي تعمل فيها ٧٠٪ من القوى العاملة في القطاع العام، إلى تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على الصادرات البترولية. ويقول نواف الصحاف، المدير التنفيذي لبرنامج بادر لحاضنات التقنية في الحكومة السعودية «نريد أن نُمكن المواهب الشابة ليصبحوا من أصحاب المشروعات. والدافع وراء ذلك هو خلق فرص العمل».

ولن يكون الأمر سهلا. فبخلاف التحديات التي تواجه أي مشروع ناشئ في مجال التكنولوجيا في أي مكان، يواجه أصحاب المشروعات في معظم بلدان الشرق الأوسط مجموعة فريدة من العقبات، تتراوح ما بين صعوبة جمع رأس المال إلى القواعد التنظيمية المرهقة والعتيقة في إدارة الأعمال. ولا تزال معظم الشركات المبتدئة في الشرق الأوسط تُسجل في مناطق اختصاص خارجية مثل ولاية ديلاوير الأمريكية لحماية المستثمرين من النظم البيروقراطية والقانونية الجامدة في المنطقة.

قانون الإفلاس

بدأ هذا الوضع يتغير ببطء. فقد استحدثت مصر، التي ترى الابتكار كركيزة من ركائز خطتها الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل، إجراء من شأنه أن يسمح لأصحاب الشركات بإعادة هيكلتها خلال مرحلة الإفلاس بدلا من دخول السجن نتيجة عدم دفع الديون.

ولكن مع اشتراك خمس وزارات على الأقل في تشجيع ريادة المشروعات، يشكو البعض مثل كون أودونيل، وهو مستثمر ملاك مقره القاهرة، من ضعف التنسيق وازدواج الجهود. والأكثر من ذلك، فإنه يرى وجود توترات بين أهداف أصحاب المشروعات والحكومة. ويقول «المسألة بالنسبة للحكومة تتمثل كلها في خلق فرص العمل وليس خلق القيمة. وإذا كنت مديرا تنفيذيا، فهذا ليس شاغلك الرئيسي».

وقد تطورت بعض المشروعات المبتدئة في مجال التكنولوجيا وأصبحت من كبار أصحاب العمل. وتوظف شركة كريم، وهي شركة نقل ركاب تأسست في دبي في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٥٠ ألف سائق. ولكن معظم الشركات أصغر حجما. وتعد شركة سوق.كوم (SOUQ.COM) ومقرها دبي أيضا هي الموقع الرائد في البيع بالتجزئة عبر الإنترنت في المنطقة وتوظف حوالي ٣ آلاف موظف. (توظف شركة أمازون أكثر من ٣٥٠ ألف موظف).

وفي تقرير صدر عام ٢٠١٧ عن ريادة المشروعات كعامل دافع لخلق فرص العمل في العالم العربي، تشير بسمة المومني، وهي زميلة غير مقيمة في معهد بروكينغز بالدوحة، إلى «أن البحوث تدعم الملاحظة العامة التي تفيد بأن ريادة المشروعات يمكن أن تكون أداة حاسمة في خلق فرص العمل». ولكنها تضيف «أن المنطقة لم تضع حتى الآن النظام الإيكولوجي اللازم لازدهار ريادة المشروعات».

تعداد سكان مصر الآخذ في النمو بسرعة والبالغ ٩٠ مليون نسمة هو الأكبر في العالم العربي وهو ما يجعلها سوقا واعدة ولكن محفوفة بالتحديات.

فائدة بدعم من سمعتهم الاجتماعية وليس درجة جدارتهم الائتمانية.»

ويستفيد نصر من سوق الإعلانات على الإنترنت المتنامية في مصر. وبعد حصوله على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة نيو برونزويك في كندا، عاد إلى مصر. وباستثمارات من الأصدقاء والأسرة، أطلق وكالة ابتكار في القاهرة باسم «ذا بلانت» تركز على الإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبعد انطلاق الشركة، اشترك في تأسيس مسرع باسم «جوس لاب» يوفر التمويل والرعاية والمساعدة للشركات الرقمية الأخرى المبتدئة.

ثقافة تزدهر

يرى أودونيل، المستثمر الملاك المقيم في القاهرة أن ثقافة ريادة المشروعات آخذة في الازدهار في العالم العربي. ومن بشائرها ظهور برامج الواقع التلفزيونية ذات الشعبية الكبيرة مثل برنامج «المشروع». وقد بدأ بثه في مصر في عام ٢٠١٤ ويظهر فيه أصحاب المشروعات التكنولوجية الذين يعرضون أفكارا على المستثمرين. وبالنسبة للشباب، فإن ريادة المشروعات كمسار وظيفي «مجرد مسار آخر» كما يقول أودونيل. ويضيف «إنها مقبولة في المجتمع بأسره وفي الأسر.»

وأودونيل من مواطني آيرلندا ووصل في التسعينات لدراسة اللغة العربية وظل مقيما في البلد للعمل في العديد من شركات الإعلام قبل إنشاء موقع سرمدى. وهو موقع شبكي للغة العربية — وهو الأول من نوعه — يقدم أدلة عن الأخبار والرياضة والترفيه والمدن. وقد باع شركته إلى شركة فودافون بمبلغ غير معلن في عام ٢٠٠٨ واستثمر منذ ذلك الحين في ١٥ شركة مصرية مبتدئة من «إنستغ» وهي أداة لمطوري التطبيقات التكنولوجية، إلى موقع التعيين عبر الإنترنت باسم «وظف».

ولكن بالنسبة للمستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح سريعة في الشرق الأوسط، فإن المخضرمين من الأطراف الفاعلة مثل أودونيل ينبهون إلى أنه: في ضوء العقبات أمام ممارسة الأعمال في المنطقة فإن الأفضل من «الحصان أحادي القرن»، نسبة للشركات المبتدئة برأسمال يتجاوز مليار دولار، هو «الجمال أحادي القرن».

ويوضح أودونيل قائلا «إننا نطلق عليها اسم «الجمال أحادي القرن» لأنها كالجمال بحاجة إلى تخزين كمية كبيرة من المياه ليكون بوسعها عبور الصحراء.» ويضيف قائلا إن الأعمال هنا قد يواتيها الحظ في مرحلة الاستثمار المبكرة، ولكننا لم نشهد كثيرا منها يتجاوز تلك المرحلة، وبالتالي عليها التأهب لقطع مشوار طويل.» **FD**

كامبل ماكديارميد صحفي حر مقره العراق.

الحكومية.» ولكنه يقول إن حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «يريد أن تصبح دبي المقصد الأول لأي مبتكر في العالم.»

وعبر المنطقة، تطلق الحكومات صناديق التكنولوجية. وأطلق صندوق المملكة العربية السعودية وهو أكبر صندوق بقيمة ١٠٠ مليار دولار هذا العام ولا يزال يتعين أن يحدث أثرا على الساحة التكنولوجية الوليدة في البلد، كما تقول راشيل وليامسون محللة تكنولوجيا مستقلة في الشرق الأوسط. وتضيف «القطاع ينمو بسرعة ولكنه جديد جدا. وهناك الكثير من الكلام ولكن ليس الكثير من حيث النظام الإيكولوجي.»

سوق واعدة

تعداد سكان مصر الآخذ في النمو بسرعة والبالغ ٩٠ مليون نسمة هو الأكبر في العالم العربي وهو ما يجعلها سوقا واعدة ولكن محفوفة بالتحديات. ويتصل أقل بقليل من نصف سكان البلد بالإنترنت وفقا لتقديرات الحكومة. ويرى أصحاب المشروعات مثل أمير برسوم أن مشاكل مصر الكثيرة، من قبيل المدارس والمستشفيات المكتظة إلى البنية التحتية المتهاكلة، تمثل فرصا للأعمال. وبمجرد الفكرة السليمة — تطبيق تكنولوجي يساعد الناس على الوصول إلى الخدمات المالية أو أسلوب أكثر كفاءة لطلب سيارة أجرة — فإنهم يمكن أن يستفيدوا من التكنولوجيات القائمة للتغلب على هذه المشكلات وتحقيق ربح في نفس الوقت.

وفي عام ٢٠١٢، أنشأ برسوم شركة فيزيتا، وهي منصة رقمية للرعاية الصحية تعمل على أتمتة مواعيد الزيارات وتخفف أوقات الانتظار في المستشفيات والعيادات. واليوم، توظف الشركة ٢٠٠ موظف وتساعد مليون مستخدم على حجز ٦٠ ألف ميعاد زيارة شهريا. وبتمويل قدره ١٠,٥ مليون دولار أمريكي، توسعت شركة فيزيتا من مصر إلى الأردن ولبنان وتعتزم دخول أسواق بلدان أخرى في الشرق الأوسط قريبا.

ويمثل التمويل مجالا آخر من الفرص. فقد ولدت المنطقة أكثر من ١٠٠ شركة نشطة في مجال تكنولوجيا التمويل علما بأن ١٤٪ فقط من البالغين في تلك المنطقة لديهم حسابات مصرفية. ومن بين هذه الشركات شركة فوري، وهي منصة تقدم خدمات دفع الفواتير وغيرها من الخدمات عبر الإنترنت من خلال المحافظ المتنقلة وعن طريق ٦٥ ألف موقع.

«بدأت التكنولوجيا المالية تزدهر هنا في المنطقة»، يقول أحمد وادي وهو مواطن مصري. وأطلق مؤخرا تطبيقا تكنولوجيا باسم MONEYFELLOWS يتيح الإقراض والاقتراض بين الأطراف لا يعرف بعضها بعضا. ويضيف «نحن نساعد الناس على الوصول إلى الائتمان بدون

تحيزات وحوادث

زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة بالعالم العربي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي، ولكن هناك عقبات متصلة
نازيلا فتحي

عقارا يمكن استخدامه كضمان إضافي. ولكن مشاركة زوجها في الإجراءات جعلتها غير مؤهلة للحصول على إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات يُمنح لمشروعات الأعمال المملوكة للنساء. واليوم أصبحت أمل المصري، ٤٩ عاما، ربة عمل لخمس أشخاص — منهم ابنتها البالغة من العمر ٢١ عاما، وتعمل كمصورة فيديو — واستطاعت أن تحشد لمجلتها مجموعة من المعلمين والمشاركين دافعي الاشتراكات.

وقالت إن العنصر الأساسي في بناء مشروعها هو زوجها، وإنه «ما كان ليحقق لي النجاح بدون زوجي». وقالت السيدة المصري، وهي أم لثلاثة أطفال، إن كل امرأة عربية عاملة بحاجة إلى شريك داعم من الرجال مستعد لاقتسام العبء معها. ويعتبر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأدنى على مستوى العالم بنسبة ٢١,٢٪ وفقا لتقرير من منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٧، مقارنة بحوالي ٤٠٪ في مناطق أخرى من العالم. ولكن، مع ارتفاع مستويات التعليم بين النساء الشابات، أصبحت المرأة قوة دافعة للتغيير، مطالبة بتحقيق تكافؤ الفرص حتى في البلدان المتمسكة بالتقاليد كالمملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، لا تزال وتيرة التقدم المحرز بطيئة، وحتى في بلد مثل المغرب، حيث نجحت المنظمات النسائية في الضغط على الحكومة لاعتماد قوانين أكثر تقدمية تحظر التمييز بين الجنسين، فقد ظل الانفصال عن ممارسات الماضي أمرا عسيرا. فلا تزال التوجهات الذكورية مهيمنة في البيت والمجتمع، ويتم إقصاء العديد من النساء إلى الوظائف منخفضة الأجر إذا ما تسنى لهن أصلا الحصول على فرصة العمل.

وقد تؤدي العوامل غير المتعلقة بثقافات الشعوب إلى تعقيد المشكلة أكثر. ففي رام الله، على سبيل المثال، أغلقت إسرائيل المعابر وفرضت القيود على حرية تنقل السكان. وأفلست الشركات التي تقوم عادة بتوظيف النساء، كذلك الشركات في قطاع المنسوجات. وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة النساء في القوة العاملة في الضفة الغربية وغزة ١٧٪ فقط.

منذ انطلاق انتفاضات عام ٢٠١١ في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أخذ دور المرأة في الاقتصاد يتسع إلى حد ما — نظريا على الأقل. ولكن كما يتضح من الصور القلمية الموجزة التالية، لا يزال من الصعب أن تحصل المرأة على فرصة عمل في المنطقة، بل والأكثر صعوبة أن تتمكن من تأسيس مشروع أعمال وإدارته. وفي أغلب الأحوال تكون بحاجة إلى المساعدة من أحد أقاربها الذكور الداعمين لها لكي يتحقق لها النجاح في مشروع الأعمال.

قبل انطلاق مجلة الشرق الأوسط للأعمال، التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، أمضت «أمل ضراغمة المصري» ١٣ عاما في وضع الأسس اللازمة لها. ففي عام ١٩٩٩ أنشأت مجموعة أوغاريت، وهي شركة للعلاقات العامة والإعلام، لكي تتمكن من بناء شبكة التواصل والخبرات اللازمة. ولدى انتهائها من إطلاق المجلة في عام ٢٠١٢ شعرت أن بإمكانها التغلب على أي تحيز ضد رائدات الأعمال من النساء بوضع خطة لضمان تحقيق النجاح المالي لهذه المطبوعة.

«هناك نوعان من النساء»، وفقا لما ذكرته السيدة أمل المصري المقيمة في مدينة رام الله بالضفة الغربية. «نساء ونساء عنيدات. وفي هذا الجزء من العالم يجب أن تكوني عنيدة لكي تحققي النجاح».

ولكن السيدة المصري سرعان ما عرفت أنه حتى المرأة العنيدة لا تجد حافزا يذكر لبدء أي مشروع أعمال يتوقع له النمو. فالمجتمع العربي يعتبر الرجل المسؤول الرئيسي عن النهوض بأعباء الأسرة ولا يكاد يلتفت إلى تطلعات النساء لدرجة أن مجلتها لم تكن مؤهلة كأحد مشروعات الأعمال بملكية نسائية، وفقا للقوانين الوطنية. وبالتالي لم تتمكن من الحصول على قرض للمشروع لأن المجلة، كما قيل لها، تعتبر خدمة، وليست سلعة مثل منتجات أعمال التطريز والمشغولات اليدوية التي تنتجها مشروعات الأعمال الأخرى المملوكة للنساء. وكان على السيدة المصري أن تطلب مشاركة زوجها لها في التوقيع على طلب الحصول على القرض لأنه يمتلك



كانت تشعر بغضب شديد لأن المرأة ظلت مهمشة على الرغم من القوانين التقدمية المستحدثة في عام ١٩٥٦.

وقالت إن «تونس تعتبر من البلدان الأكثر تقدمية من حيث حقوق المرأة. ولكن عندما ننظر إلى الواقع نجد أن الأمر مختلف». «فهناك عدد قليل من النساء في مناصب صنع القرار، ولا توجد مساواة في الأجور، كما أن أرباب العمل يفضلون توظيف الرجال لمسائل مثل الحمل بالنسبة للنساء».

وتتعرض النساء لمضايقات الرجال يوميا في الأماكن العامة في أنحاء العالم العربي من خلال إبداء التعليقات عن مظهرهن أو ملابسهن. ولكن مع ظهور الجماعات الإسلامية في تونس بعد الثورة، واجهت «بن مهني» والنساء اللاتي تشاركها نفس التطلعات شكلا جديدا من أشكال المضايقات. فالمناخ العام الذي يتسم بالتحفظ الديني جعل الرجال يشعرون بالريبة إزاء الحريات المستحدثة، مثل اضطلاع المرأة بدور أكثر فعالية في الحياة العامة والإعراب عن شكوكها في مدى صحة التقاليد. وبلغت عبارات السب والتهديد الموجهة إلى السيدة «بن مهني» درجة جعلتها تشعر بأن حياتها مهددة بالخطر.

وقالت إن «المتشددون لم يستطيعوا القبول بأن تتحدى امرأة آراءهم وتوجه إليهم الانتقادات».

وقد فقدت بن مهني وظيفتها في عام ٢٠١٥. وتعيش حاليا، وهي في الرابعة والثلاثين من عمرها، مع والديها. كما أن عملها كمترجمة حرة لا يوفر لها الدخل المستقر ولا الأمن الوظيفي. وتلخص بن مهني مشكلات التوظيف التي تواجه المرأة. فمنذ قيام «الثورة» وما اقترن بها من

وقالت أمل المصري إن حظر التجول وحواجز الطرق سببت لها مشكلات مالية أيضا. وقالت إن تكلفة إيصال المعدات اللازمة مرتفعة «وبالتالي تتسبب في الإضرار بمشروعات الأعمال، سواء كان المالك رجلا أو امرأة».

«شغل، حرية، كرامة» هو أحد الشعارات التي تردت أصدائها في أنحاء تونس أثناء انتفاضة الربيع العربي التي بدأت في أواخر ديسمبر ٢٠١٠. فالبطالة في العالم العربي سجلت أعلى معدل في العالم — وبلغ ٢٧٪ في تونس. ولم تكن النساء، اللاتي تمثلن الأغلبية بين طلبة الجامعات في مختلف بلدان العالم العربي، قادرات عموما، مثل نظرائهن من الرجال، على إيجاد فرص العمل بعد التخرج.

ومع شعور النساء بالإحباط لقلة الفرص الاقتصادية المتاحة، فقد شغلن موقع الصدارة في الاحتجاجات التي شهدتها تونس وغيرها من الدول العربية التي انتشرت فيها موجة الاحتجاجات في عام ٢٠١١. وكانت إحداهن «لينا بن مهني»، المولودة لأم تعمل كمعلمة مدرسية وأب موظف حكومي.

وتقول لينا «عندما نتحدث عن «الشغل»، كان ولا يزال ما يدور بخاطري هو توفير فرص العمل للمرأة والرجل، والحرية والكرامة للجنسين».

وتعمل بن مهني كمترجمة حرة، ولها تدوينات منذ اللحظات الأولى للثورة في تونس. وبعد سقوط حكومة الرئيس زين العابدين بن علي، وجدت لينا فرصة عمل في تدريس اللغويات بجامعة تونس ولكنها ظلت إحدى كاتبات التدوينات الصريحة — حيث

إذا التحقت نساء أكثر بقوة العمل ...

بين الجنسين — وهي شمال إفريقيا والدول العربية وجنوب آسيا. ووفقا لما ورد في عدد نوفمبر ٢٠١٢ من تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي كان بوسع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أن تحقق مكاسب تقدر بتريليون دولار في صورة ناتج تراكمي خلال العقد السابق على صدور التقرير لو كانت مشاركة الإناث في القوى العاملة قد زادت بالقدر الكافي لتقليص الفجوة بين الجنسين من ثلاثة أضعاف إلى ضعف متوسط هذه الفجوة في غيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال تلك الفترة.

وبينما توجد مكاسب اقتصادية واضحة من مشاركة مزيد من النساء في القوة العاملة، فإن هناك آثار إيجابية أخرى مصاحبة مثل رفع مستوى رفاهية المرأة وزيادة الفرص المتاحة لها لممارسة نفوذها وتحقيق أهدافها في الحياة. وكل هذه الآثار المفيدة مثبتة في البيانات. وبين تقرير منظمة العمل الدولية أن ٧٠٪ من النساء التي شملها استطلاع الرأي تفضل العمل في وظائف مدفوعة الأجر، بغض النظر عن حالتهم الوظيفية الحالية. ولكن أكثر من نصف النساء على مستوى العالم هن خارج قوة العمل، مما يعني أن هناك تحديات كبيرة تعيق من قدرتهن وحيثتهن للمشاركة.

يستند هذا الإطار إلى تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في عام ٢٠١٧ *World Employment Social Outlook: Trends for Women 2017*

تحتل الدول العربية أقل المراتب في العالم من حيث مشاركة الإناث في قوة العمل بنسبة بلغت ٢١,٢٪ في عام ٢٠١٧. وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن منظمة العمل الدولية، ولا تزال هذه النسبة تواصل الارتفاع بانتظام، ولكن لا يزال الطريق طويلا أمام النساء في الدول العربية — وهي حسب تعريف منظمة العمل الدولية دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، والأردن، ولبنان، والصفة الغربية وغزة، وسوريا — لسد الفجوة بينها وبين الرجال، الذين تصل نسبة مشاركتهم ٧٦,٤٪.

ولكن ما أهمية هذه الفجوة بين الجنسين؟ في بيئة تتسم بندرة مصادر النمو الجديدة من شأن زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة أن تكون إحدى طرق تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ففي عام ٢٠١٤، تعهد زعماء مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة بتخفيض قدره ٢٥٪ في الفجوة بين الجنسين في معدل المشاركة في قوة العمل بحلول عام ٢٠٢٥. ووفقا لما أوردته منظمة العمل الدولية، إذا ما تحقق هذا الهدف في كافة البلدان فمن الممكن أن يعطي دفعة لتوظيف العمالة على المستوى العالمي بنسبة ٥,٣٪.

وستؤدي مثل هذه النتيجة إلى تحقيق نمو اقتصادي كبير، مما يرفع معدل إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٢٥ بنسبة تصل إلى ٣,٩٪، أو ٥,٨ تريليون دولار. وسوف تتحقق الفائدة الأكبر للمناطق التي تعاني من أكبر الفجوات

وعود بإطلاق عنان الفرص للمرأة، ارتفع معدل البطالة بين النساء في تونس ١٣ نقطة مئوية ليصل إلى ٤٠٪، وهو ضعف معدل البطالة بين الرجال تقريبا.

بعد الربيع العربي، وتحت ضغط من المنظمات النسائية، أجرى ملك المغرب محمد السادس في عام ٢٠١١ تعديلا في الدستور لضمان المساواة بين الجنسين. وكان الاقتصاد وقتئذ يعاني واعتقد المسؤولون أن رفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل يمكنه إعطاء دفعة للاقتصاد. وأثنى الكثيرون على هذا التحرك.

غير أنه بعد ستة أعوام، ظل جانب كبير من النظام القديم دون أي تغيير. وتشكو النساء من أن عدم توفير المنافع الأساسية مثل إجازات الأمومة وخدمات رعاية الأطفال بأسعار معقولة يدفعهن إلى ترك وظائفهن. ومن هؤلاء النساء، عبير الداودي المحاسبة السابقة في إحدى شركات تصميم الجرافيك في الدار البيضاء. فبعد أن وضعت طفلها التوأم أخبرها زوجها، الموظف الحكومي، أنه يتوقع منها البقاء في المنزل.

وقالت السيدة الداودي «لم يكن يسمح أبدا لشخص غريب يتولى رعاية طفلينا. وحتى لو كان أجاز هذا الأمر، فلم يكن لدي ما استعين به لهذا الأمر. فحتى خدمات رعاية الأطفال بأسعار معقولة كتلك المتوفرة في أوروبا والولايات المتحدة ليست متاحة هنا».

وظنت السيدة الداودي، التي تبلغ من العمر حاليا ٣٧ عاما، أنها ستعود إلى العمل بمجرد التحاق طفلها التوأم بالمدرسة. ولكنها بعد عشرة أعوام لا تزال أم وربة بيت. وقالت «لقد تقدمت بطلبات لعشرات الوظائف. ولكن لا أحد يرغب في توظيف أم تكون بحاجة للإنصراف مبكرا في المساء لاصطحاب أولادها من المدرسة إلى البيت». ولا تتجاوز نسبة النساء العاملات في المناطق الحضرية في المغرب ١٥٪، مقارنة بنسبة قدرها ٦٢٪ من الرجال. وتعتقد الداودي أن اتخاذ خطوات عملية في هذا الشأن، مثل توفير خدمات رعاية الأطفال ورعاية ما بعد المدرسة بأسعار معقولة، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية، يمكن أن يمهّد الطريق لتغيير رؤية المجتمع للمرأة.

لم تبدأ المملكة العربية السعودية تنظر إلى المرأة كوسيلة لتنويع اقتصادها إلا بعد هبوط أسعار النفط. ففي عام ٢٠١٣، أجاز الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، للمرأة السعودية العمل في مجال تجارة التجزئة والضيافة، كما مُنحت أولى المحاميات السعوديات شهادات ممارسة المهنة. ويتم توظيف المرأة السعودية حاليا في قطاعي التعليم والصحة وغيرها. وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، أعلنت المملكة أنها سترفع حظر قيادة النساء للسيارات، مما يسمح لهن بدرجة أعلى من الحركية في بلد تكاد تكون المواصلات العامة فيه منعدمة.

ولكن ليس من السهل أن تكون المرأة عاملة في المملكة العربية السعودية. فالرجال يتمتعون بحقوق الوصاية الرسمية على النساء — بمعنى أن الأب أو الأخ أو الزوج أو حتى الإبن الذي يتجاوز عمره ١٥ عاما يتخذ كل القرارات القانونية نيابة عنهن. وبدون موافقة الوصي الرجل لا تستطيع المرأة السفر أو الدراسة أو الزواج أو حتى الخضوع لعملية جراحية.

وعلى الرغم من أن النساء مثل فاطمة المطرود، ٣٠ عاما، قطعن مشوارا طويلا مقارنة بأمهاتهن، فلا تزال التحديات تواجههن بسبب جنسهن. وقد استغرق والدها، الحاصل على التعليم الابتدائي ويعيش في مدينة صفوى بالمنطقة الشرقية، وقتا طويلا حتى صرح لها بالالتحاق بجامعة الملك سعود في العاصمة الرياض.

وقالت المطرود «كنت متفهمة لقلقه كأب، ولكنني تمنيت لو أنه يثق بي ويسمح لي باتخاذ القرارات عن حياتي الشخصية». وقد حصلت المطرود على درجة الماجستير في علم النفس وتعمل حاليا كأخصائية الطب النفسي في مستشفى الصحة النفسية في حفر الباطن، حيث يبلغ دخلها حوالي ٣٠ ألف دولار سنويا. وقد استأجرت شقة في موقع قريب من المستشفى ومتاجر البقالة. ولكن الإقامة على مسافة ٣٠٠ ميل من أسرته يشكل حسب قولها عبئا «نفسيا». وتحمل المطرود تكاليف كبيرة للانتقال إلى منزلها كل عطلة نهاية أسبوع — سواء بسيارات الأجرة أو الحافلات.

وفي المستشفى، ترى فاطمة المطرود أن التمييز بين الجنسين يحول دون تحقيق النساء إمكاناتهن بالكامل. وقالت في هذا الشأن «إن المديرين متحيزون ضد النساء».

«فيمنحون الرجال قدرا أكبر من المسؤولية. وينتهي الأمر بالنساء إلى القيام بالمهام البسيطة جدا، أي ذلك النوع من العمل الذي لا يسمح لنا بإظهار قدراتنا الفنية لكي نترقى». وعندما يعتزم مدير السيدة المطرود القيام بإجازة من العمل فإنه يكلف دائما أحد زملائها من الرجال لمباشرة مسؤولياته. وتهدف المملكة إلى زيادة معدل مشاركة المرأة من ٢٢٪ في الوقت الحالي إلى ٢٨٪ بحلول عام ٢٠٢٠. وتنحدر معظم النساء ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي من عائلات ثرية. وتشعر السيدة المطرود بالقلق على مستقبلها المهني. فهي في الوقت الراهن غير متزوجة لكنها تعلم أنها ستواجه مجموعة جديدة من التحديات بمجرد أن تتزوج. فسوف يصبح عليها وصي جديد من الرجال، ولا توجد سياسات داعمة للأسرة إذا أصبح لديها أطفال.

ومع ذلك، هناك بشائر أمل — مثل رفع حظر قيادة المرأة للسيارات والتخفيف المعلن في شهر يونيو لبعض قوانين الوصاية في المملكة. إن التغيير قادم، ولكن يبقى أن ننتظر لكي نرى ما إذا كان سيحقق عاجلا بالقدر الكافي لكي تجني المطرود ثماره. **FD**

نازيلا فتحي هي مراسلة سابقة لجريدة نيويورك تايمز ومؤلفة كتاب *The Lonely War: One Woman's Account of the Struggle for Modern Iran*.

والسيد سيف هو مدير أسبق لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، كما عمل أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. وقد قام بالتدريس في جامعتي لندن وويل، حيث أشرف على دورات دراسية عن اقتصادات الشرق الأوسط. وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن ويعمل حالياً مستشاراً لحكومة عُمان.

وفي حوار مع وفاء عمرو من فريق مجلة التمويل والتنمية، ناقش السيد سيف تجربة بلاده مع إصلاح الدعم والآفاق المبشرة بإيجاد مصادر للطاقة المتجددة في المنطقة.

التمويل والتنمية: هل لك أن تصور لنا مشهد الطاقة في الأردن؟

إبراهيم سيف: الأردن يستورد حوالي ٩٥٪ من احتياجات الطاقة، وتصل هذه الواردات إلى حوالي ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبتعبير بسيط، كل دولار ننفقه يذهب حوالي ربعه إلى الطاقة. وهذه نسبة كبيرة تُعرضنا للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتصاد الأردن كثيف الاستخدام للطاقة. ومع انخفاض أسعار النفط حالياً، تبلغ فاتورة استيراد النفط ٥ ملايين دولار. ويذهب حوالي ١٠٪ من استهلاك الأسر إلى شكل من أشكال الطاقة، سواء كانت كهرباء أو وقود.

التمويل والتنمية: ما الذي دفع الأردن إلى إصلاح دعم الطاقة في ٢٠١١؟

إبراهيم سيف: جاء إصلاح دعم الطاقة لمعالجة انكشاف الاقتصاد لمخاطر التغيرات في أسعار النفط الدولية والسلوك الاستهلاكي السائد في الأردن منذ سنوات طويلة. فالدعم كان يشجع الاستهلاك المنبثق للتشوهات.

كان دعم الوقود عبئاً ثقيلاً على موازنتنا العامة. وكان الاقتصاد ككل معرضاً للمخاطر بسبب الواردات، كما كان الإنفاق العام معرضاً لهذه المخاطر أيضاً لأن الحكومة إذا أرادت ضمان سعر معين لم يكن بوسعها معرفة المقدار الذي تخصصه للدعم في نهاية العام. فكان اقتصادنا تحت رحمة ما يحدث في الخارج.

ولهذا قرر الأردن أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار. ولم يكن دعم الوقود موجهاً للمستحقين، فكان أكبر المستفيدين هم من يستهلكون قدراً أكبر من الوقود، مما أضعف المبرر المنطقي لوجود الدعم في الأساس — وهو حماية الفقراء ومحدودي الدخل.

التمويل والتنمية: في ٢٠١١، كيف أثرت الانتفاضات العربية وانقطاع إمدادات الغاز من مصر على قرار الحكومة بإجراء هذه الإصلاحات؟



الحدوة: BILAL JAREKI

التغلب على المقاومة

إبراهيم سيف يناقش السبب وراء أهمية توافق الآراء للنجاح في إصلاح دعم الطاقة

إبراهيم سيف، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني الأسبق، من أكبر مؤيدي إصلاح دعم الطاقة وإنهاء اعتماد بلاده على مصادر الطاقة الخارجية. وفي عام ٢٠١٥، ساعد السيد سيف في صياغة رؤية الأردن لعام ٢٠٢٥، وهي خطة تغطي ١٠ سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تدعو إلى رفع نسبة استهلاك الطاقة التي يتم الحصول عليها من موارد محلية وزيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة. وقد انضم السيد سيف للحكومة الأردنية في المرحلة النهائية من الإصلاحات الكبيرة في دعم الطاقة، وهو يتنبأ للأردن بتوليد ٢٠٪ من طاقته عن طريق الموارد المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥.

الأردن بلد مستورد للنفط لديه القليل من الموارد الطبيعية، وقد نجح في إصلاح دعم الوقود المعمم في ٢٠١٢ بعد سلسلة من المحاولات التي لم يكتب لها النجاح. ومع حدوث ارتفاع حاد في أسعار الطاقة المدعومة بكثافة، إلى جانب تزايد الطلب الاستهلاكي العام، واجه قطاع النفط في الأردن تحديات كبيرة. وقررت المملكة إلغاء الدعم المعمم على الوقود لمواجهة الضغوط الشديدة المتعلقة بالدين والمالية العامة، ولا يزال الأردن يعمل على استكمال إصلاحات دعم الكهرباء.

مثلاً لأن بعض المستفيدين كانوا يعيشون خارج الأردن! تحملنا هذا في البداية لأننا كنا نريد إثبات مصداقية استعدادنا لتعويض المستحقين، ولكن مع الوقت أنشأنا مجموعة بيانات أكثر دقة. وبالفعل، لم ندفع أي تعويض طوال الثلاث سنوات الماضية لأن السعر أقل بكثير من ١٠٠ دولار للبرميل.

وفي تاريخ أقرب، بدأت الحكومة تنشئ قاعدة بيانات لدى «صندوق المعونة الوطنية» لمساعدة الفقراء بالمساعدة المباشرة بدلاً من دعم السلع الأولية التي يستهلكونها.

التمويل والتنمية: هل نجحت الحكومة في تحقيق هدف الإصلاح؟

إبراهيم سيف: نعم — شركة «NEPCO» كانت شركة خاسرة؛ واليوم أصبحت تولد إيرادات قدرها ١,٤ مليار دولار سنوياً على الأقل. وتمكننا من ذلك دون أي استياء اجتماعي يُذكر. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للتكنولوجيات الجديدة وتطوير الطاقة المتجددة، أصبح الأردن رائداً إقليمياً في تنويع مصادر توليد الكهرباء. ونهدف إلى توليد ٢٠٪ من طاقتنا المولدة من خلال مصادر متجددة مثل مزارع الخلايا الشمسية والرياح، وهو هدف يسهل تحقيقه. ولا زلنا بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات لرفع الكفاءة، وتحسين عمليات تدقيق استهلاك الطاقة، وترشيد الاستهلاك. ولكن الأردن نجح في تحويل تحدي الطاقة إلى شيء إيجابي. ولا تزال الطاقة تستحوذ على جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي، ولكن هذه النسبة أقل الآن مما كانت عليه منذ خمسة أعوام.

ومنذ سنوات قليلة، كنا نستورد كل احتياجاتنا من الطاقة تقريباً، ونحن الآن نهدف إلى توليد حوالي ٢٠٪ من الكهرباء محلياً. وقد أصبح استهلاك الطاقة على مسار أسلم من حيث الكفاءة والكثافة إذا ما قورن بالوضع السابق.

التمويل والتنمية: ما هو أهم درس استقيته من تجربتك كوزير للطاقة؟

إبراهيم سيف: تعلمت أهمية التوصل إلى توافق في الآراء داخل مؤسستي بشأن ضرورة الإصلاحات. فالمرء يحتاج إلى فريق مناسب لإتمام هذه المهمة، لأن الأمر لا يقتصر على الوزير. إنه قطاع، وقطاع ضخم فيه الكثير من الأطراف المختلفة. فهناك الأطراف شبه الحكومية، والوزارة، والجهاز التنظيمي، ومستثمرو القطاع الخاص، على المستويين المحلي والدولي. وهناك أيضاً أطراف جديدة وأخرى قديمة. وإذا لم تتمكن من تحقيق الاتساق بين كل هذه الأطراف المعنية، سيصعب عليك تحقيق أهدافك. **FD**

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الوضوح والطول المناسب.

إبراهيم سيف: في ٢٠١١، كان لدى الأردن اتفاق تعاقدي طويل الأجل مع مصر لإنتاج وتوليد الكهرباء، وكنا نحصل بموجبه على الغاز بسعر معين لا يتأثر بتقلب الأسعار الدولية. وفي تلك السنة، حدثت قلاقل في مصر وأدت بعض أعمال العنف إلى انقطاع تدفق الغاز إلى الأردن. وللاستمرار في توليد الكهرباء، كان علينا اللجوء إلى شكل آخر من الطاقة، وهو زيت الوقود الثقيل الذي يعتبر الأعلى سعراً بين الطرق المختلفة لتوليد الكهرباء. وبين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، راكمت شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) ديوناً بلغت ٧ ملايين دولار أمريكي تقريباً. ولو لم يبدأ الإصلاح، لاستمر هذا الوضع العام. ولكن المؤشرات تحولت في غضون عامين. ففي ٢٠١٥، وصلت شركة «NEPCO» إلى مستوى استرداد التكلفة التشغيلية ولم تعد تتكبد خسائر.

«لم نتوقف قط عن تكرار الرسائل»

التمويل والتنمية: ما التحديات الأساسية التي واجهت الحكومة عند إجراء إصلاحات دعم الطاقة؟

إبراهيم سيف: كان الأردنيون قد اعتادوا الحصول على منتجات مدعمة. وكان من الصعب استحداث ثقافة جديدة تصبح فيها الأسعار المحلية مرآة لما يحدث دولياً. وعند الشروع في هذا النوع من الإصلاح، يظهر نوعان من المقاومة: مقاومة من داخل الحكومة لأن المسؤولين يشعرون بأنهم يمكن أن يدفعوا ثمنها سياسياً باهظاً مقابل هذه الإجراءات التي لا تحظى بقبول شعبي؛ ونوع ثان هو المقاومة المجتمعية من خارج الحكومة. وإذا لم يتم الإفصاح للملائم عن عواقب عدم إجراء هذه الإصلاحات، وإذا لم يتوافر عدد مؤثر من المؤيدين للإصلاح في المجتمع، يصبح الأمر بالغ الصعوبة. وقد ظللنا نتواصل على كل المستويات ولم نتوقف قط عن تكرار الرسائل.

التمويل والتنمية: ما الإجراءات التي اتخذت لتعويض الفقراء؟

إبراهيم سيف: كفلنا لأصحاب الدخول التي تقل عن مستوى معين (١١٣٠ دولاراً أمريكياً شهرياً) الحصول على تحويلات نقدية إذا كان سعر النفط أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل، وذلك عند تقديم ما يثبت الدخل. وعندما طبقنا البرنامج، كنا نعلم أن بعض الناس الذين يطالبون بتعويضهم لم يكونوا مستوفين للشروط بالفعل، ولكننا تساهلنا في البداية. وفي العام التالي، بدأنا استخدام إجراءات أكثر صرامة وقمنا بإجراءات أفضل للتحقق، وذلك

التفتح متأخرا

كريس ويليش يقدم لمحة عن شخصية ديفيد أوتور، الاقتصادي بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذي حقق أعمالاً رائدة بشأن آثار الواردات على سوق العمل في الولايات المتحدة

إذا

مررت بمكتب ديفيد أوتور ساعة الغداء ستجد أستاذ الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا يمزغ سندويتشا من زبدة الفول السوداني مع مربى الجيلي يحضره كل يوم من منزله. والمسألة لا تقتصر على حب أوتور لزبدة الفول السوداني مع مربى الجيلي فحسب، ولكن ذلك يوفر له الوقت الذي يستغرقه للنزول إلى الكافيتريا في الطابق الأسفل.

وخلال مقابلة أجريت معه في الفترة الأخيرة، قال أوتور البالغ من العمر ٥٣ عاما من مكتبه الذي يطل على نهر تشارلز «لن أضيع ساعة من وقتي أبدا». ويضيف «إذا لم أكن أعمل، فإنني أقوم بشيء آخر مفيد». ويمكن أن يكون ذلك الشيء الإبحار مع ابنه، أو التزلج كقائد فريق هوكي الجليد بالجامعة، أو فك الأدوات الكهربائية وتركيبها مرة أخرى.

فعلم الاقتصاد يتعلق أساسا بالندرة، ويبدو أن الوقت نادر جدا بالنسبة لأوتور الذي بدأ متأخرا في هذه المهنة ويعتقد أنه لا يزال أمامه الكثير الذي يتعين اللحاق به — على الرغم من المكانة البارزة التي حققها بالدراسات الرائدة عن أثر التجارة والتكنولوجيا على سوق العمل في الولايات المتحدة. وتعد مجموعة البحوث الكبيرة لأوتور عن سوق العمل — ٢٩ مقالا في مجلات أكاديمية عن موضوعات تتراوح ما بين استحقاقات الإعاقة والحد الأدنى للأجور — مفعمة باحترام كرامة العمل والتعاطف مع الفئات المحرومة، والقلق إزاء ما تحدثه البطالة من أضرار على الأسر والمجتمعات المحلية.

ويقول أوتور «إن التعطيل شيء فظيع». ويستطرد قائلا «إن العمل يعطي هيكلا ومعنى لحياة الناس. ويمنحهم هوية. ويوفر لهم حلقة اجتماعية». وهو لا يتفق مع الاقتصاديين الذين يرون العمل على أنه السعر الذي ندفعه ليكون بوسعنا الاستهلاك. فيقول «هذا ليس صحيحا بالمرة بالنسبة لما يفعله معظمنا. فإننا يمكن أن ندفع لنحتفظ بوظائفنا».

وبالنسبة لشخص أكاديمي، فلهذه مقدار غير عادي من الخبرة بالحياة العملية: استشاري في برمجيات الحاسوب، ومدرس للأطفال المحرومين، ومساعد إداري بإحدى المستشفيات. وقد أعطاه كل ذلك فهما عمليا لموضوعه والميل إلى استخدام الوقائع الجامدة لاختبار النظريات الاقتصادية التي يقرأها، وأن يشكك فيها في بعض الأحيان. ولنأخذ مثال دراسات أوتور عن أثر الواردات من الصين على عمال المصانع في الولايات المتحدة. فعندما كان طالبا بالدراسات العليا في كلية جون كينيدي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد في أواخر التسعينات، كان الاقتصاديون يناقشون أسباب انخفاض الوظائف في الصناعات التحويلية الأمريكية وخلصوا إلى أنه اتجاه طويل الأجل وأن الأمتة هي السبب الرئيسي. وبقدر ما كان العمال مسرحين بسبب المنافسة الناتجة عن الواردات،

فإنهم يمكن أن يجدوا وظائف أخرى بسهولة نسبية في سوق العمل الأمريكية الكبيرة والمرنة.

ويقول أوتور «في الوقت الذي أوشك فيه النقاش على الانتهاء، كانت الحقائق تتغير. فقد كان لصعود الصين أثر كبير ولم يكن الناس يلاحظونه».

فقد أدى انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ إلى تسريع صعودها كقوة اقتصادية عالمية يمكن أن تستفيد من مجموعة كبيرة من العمالة الرخيصة لإنتاج أثاث ومنسوجات وأجهزة كهربائية منخفضة السعر. وبين عامي ١٩٩١ و٢٠١٢، قفز نصيب الصين من الصناعات التحويلية العالمية من ٤٪ إلى ٢٤٪.

وكانت الصدمة للعمال في الولايات المتحدة عميقة وطويلة كما يزعم أوتور وزملاؤه — ديفيد دورن من جامعة زيورخ وغوردن هانسن من جامعة كاليفورنيا بسان دييغو. ففي مقال صدر في عام ٢٠١٣، أشاروا إلى أن الواردات الصينية مسؤولة بشكل مباشر عن فقدان ١,٥٣ مليون وظيفة بالمصانع بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧ — أي خمس الانخفاض الكلي في العمالة بالصناعات التحويلية في البلد بأكمله. وكانت هذه الخسارة في الوظائف تتركز في مناطق البلد المعرضة مباشرة للمنافسة الصينية، وفي

«العمل يعطي هيكلا ومعنى لحياة الناس. ويمنحهم هوية.»

المناطق الأخرى، كان انخفاض الوظائف في الصناعات التحويلية أكثر من متواضع.

والأهم، خلص الباحثون إلى أن «صدمة الصين» كما أطلقوا عليها بشكل استفزازي، تمتد خارج الصناعات التحويلية إلى صناعات غير متأثرة مباشرة بالمنافسة من الواردات، مثل الموردين. وتراجع توظيف العمالة، ومستويات الأجور، ومشاركة قوة العمل في أسواق العمل المحلية لمدة عقد أو أكثر. (وفي دراسة لاحقة، أشارت تقديراتهم إلى أن خسائر الوظائف بشكل غير مباشر تبلغ مليون وظيفة). وتثير هذه النتائج الشكوك حول الآراء المقبولة بشأن تنقل العمالة. ولم يكن من السهل أن ينتقل العمال إلى مناطق أخرى مليئة بالوظائف أو أن يغيروا مهنتهم كما افترض الاقتصاديون.

ويقول لورنس كاتز، رئيس الفريق المشرف على رسالة أوتور بجامعة هارفارد ومتعاون معه في أعمال من حين إلى آخر «شكك ديفيد في هذه الحكمة السائدة. وقد واصل الناس الاعتماد على أدلة قديمة ترجع إلى ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة. وبالنظر إلى أنه تكون هناك احتكاكات نتيجة الانتقال، فإننا نرى أن تكاليف التجارة تكون أكبر بكثير عما كنا نعتقد».

أو الوجبات السريعة. وكانت النتيجة زيادة الاستقطاب في سوق العمل، حيث ذهبت معظم مكاسب الأجور إلى العمال أصحاب أعلى وأدنى المهارات في حين ضاقت فئة أصحاب المهارات المتوسطة.

وقد نشأت هذه الرؤية من دراسة في عام ٢٠٠٢ للعمال في بنك ما قام بتركيب برمجية جديدة لتجهيز الشيكات، وهي مهمة كان يقوم بها موظفو البنوك يدويا منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقضى أوتور وزملاؤه ريتشارد مورنين وفرانك ليفي من جامعة هارفارد ساعات لا تعد ولا تحصى في البنك حيث أجروا مقابلات مع الموظفين والمديرين وشاهدوا الناس أثناء العمل. واكتشفوا أنه في حين أن برامج الكمبيوتر يمكن أن تجهز ٩٧٪ من الشيكات، لا يزال يتعين أن تجهز الناس النسبة المتبقية البالغة ٣٪ — التي تنطوي على مشكلات مثل السحب على المكشوف والتوقيعات غير المقرؤة. ويمكن بعد ذلك إعادة تنظيم عمل هؤلاء الموظفين بطريقة تتطلب مزيدا من المهارات.

ويقول أوتور «الناس يعملون الآن بمجموعات أوسع من الحسابات ويقومون بحل مشكلات بشكل أكبر عن مجرد تجهيز المعاملات».

ويترسخ جزء كبير من دراسات أوتور وأعماله البحثية في العمل الميداني. وحين كان يعد دراسة عن سبب تقديم شركات المساعدة المؤقتة تدريباً عملياً في الوقت الذي يبدو فيه أنه من الواضح أنها لن تستفيد منه، سجل أوتور نفسه كمتقدم للعمل بإحدى هذه الشركات لاكتساب خبرة عملية من عملية المقابلة الشخصية. واكتشف أن هذه الشركات توفر تدريباً مجانياً لتقييم الدافع الذي لدى الموظفين ولتعلم كيفية جذب الناس الذين كانوا على استعداد للتحسن.

وبالمثل، يترسخ اهتمامه بالتغير التكنولوجي في خبرته الحياتية: فقد علم نفسه في المدرسة الثانوية على برمجة أحد الحواسيب الشخصية الأولى، وهو Radio Shack TRS-80. غير أن مساره من الحواسيب إلى علم الاقتصاد لم يكن مساراً مباشراً.

فقد التحق بجامعة كولومبيا ولكن سرعان ما تركها (موضحاً «كنت غير ناضج بالمرّة») وانتقل مرة أخرى إلى مدينته الأم، بوسطن، حيث عمل كمساعد إداري في إحدى المستشفيات. وأصبح مطور برمجيات في المستشفى ثم انضم إلى صديق له يعمل في مجال تقديم الاستشارات بأن البرمجيات، مثل إعداد قواعد البيانات للبنوك.

وعندما عاد إلى الكلية، وهذه المرة في جامعة توفتس بمدينة مدفورد في ماساتشوستس، تخصص أوتور في علم النفس لكي يصبح طبيباً نفسياً سريرياً مثل والديه.

ولكن عند تخرجه في عام ١٩٨٩، يقول «خلصت إلى أنه على الأقل بالنسبة لجزء من علم النفس الذي كنت أدرسه، كنت أحب الأسئلة كثيراً ولكنني لم أكن مقتنعاً



كان عمل أوتور عن الصين قد أفاد من الإحساس العميق بالقلق من فقدان وظائف الفئة المتوسطة الذي عكر حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠١٦. وفي دراسة صدرت في ديسمبر ٢٠١٦، خلص أوتور وزملاؤه إلى أن صدمات التجارة تدفع الناخبين إلى طرفي الطيف السياسي. وفي مقال آخر، أوضحوا كيف يؤدي انخفاض آفاق العمل وانخفاض أجور الشباب في المجتمعات المعرضة للتجارة إلى تقليل الرغبة فيهم كأزواج محتملين، مما يسهم في انخفاض معدلات الزواج وارتفاع معدلات الأطفال المولودين لأمهات وحيدات.

ويمثل التغير التكنولوجي مصدراً آخر للقلق العام — وهو موضوع مثير بالنسبة لأوتور الذي ألهمته جزء منه خلفيته في مجال علوم الحاسوب. فمع انتشار استخدام الحاسوب في المنزل والعمل بالقرب من نهاية القرن الماضي، بدأ الاقتصاديون في دراسة كيف أدى الإلمام بمهارات الحاسوب إلى زيادة قيمة الناس في سوق العمل. وانتهج أوتور منهجاً مختلفاً. فقد أوضح مهام محددة يقوم بها العمال — مثل تحريك شيء ما أو إجراء حساب ما — ونظر إلى تلك التي يمكن القيام بها بواسطة الحاسوب. وخلص هو وزملاؤه إلى أنه حتى إذا كانت الحواسيب حلت محل العديد من المهام الروتينية العادية للوظائف «متوسطة المهارات»، مثل حفظ السجلات أو العمل كأمين صندوق، فقد أدت إلى تفاقم قيمة مهارات حل المشكلات وقابلية التكيف والإبداع التي كانت تتسم بها الوظائف المهنية والإدارية. وفي الوقت ذاته، لم يتيسر استخدام الحواسيب لتحل محل بعض المهام اليدوية، مثل تلك التي يقوم بها عمال النظافة

تماما بالأساليب والإجابات. وكانت لدي هذه الرغبة في علوم الحاسوب والهندسة، ولكنني كنت اهتم بالمشكلات الاجتماعية، ولم أكن أعرف كيف يمكن أن أجمع بين الاثنين معا.

فصعد إلى سيارة دودج كولت كان قد اشتراها بمبلغ ٢٥٠ دولارا وقادها عبر البلد بدون أي خطة واضحة في ذهنه. وبينما هو يستمع إلى الراديو على الطريق، عرف أن كنيسة تتبع طائفة المسيحيين المناهجين (بروتستانت) في سان فرانسيسكو ستبدأ برنامجا لتعليم مهارات الحاسوب لأطفال المدينة. وتطوع أوتور للعمل هناك وأصبح مديرا تعليميا بعد فترة قصيرة.

فيقول «رأيت أن هذا أقرب لما أبحث عنه. فمن ناحية، كان العمل تقنيا، ومن الناحية الأخرى كنت أعمل على مسائل اجتماعية، وهو ما كان له معنى بالنسبة لي.» والتقى زوجته ماريكا تاتسوتاني وهما يبحثان عن شريك بالمنزل في مدينة أوكلاند بولاية كاليفورنيا. وفي ذلك الوقت، كانت تاتسوتاني طالبة بالدراسات العليا بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. وهي تعمل الآن لحسابها الخاص ككاتبة ومحررة وخبيرة استشارية في مجالي الطاقة والبيئة. ولديهما ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢٠ عاما.

وبعد الإقامة ثلاث سنوات في كاليفورنيا، قرر أوتور، الذي لا يهدأ أبدا، أن الوقت قد حان للانتقال. ومازح بتقدير طلبات إلى كليات الطب، لكنه اختار في النهاية برنامج السياسة العامة بكلية جون كينيدي بجامعة هارفارد التي اكتشف فيها أوتور، نتيجة دورات الاقتصاد المطلوبة، مجال عمله المستقبلي. ويقول «لم أكن اصدق. فلماذا لم يبلغني أحد أبدا عن ذلك؟ فهذا ما الذي كنت أبحث عنه. فهذا المجال يتناول المشكلات التي اهتم بها، ولكنه يقوم بذلك باستخدام الأساليب التي تحظى بتقدير وقيمة من جانبي واستمتع بها.»

وكان مورنين، وهو أحد أساتذة أوتور (وتعاون معه فيما بعد بشأن الدراسة المتعلقة بالبنوك) معجبا بفضوله وحماسه. ويقول «كانت خلفيته في مجال علم النفس عاملا مهما فيما أعتقد وأعطته منظورا أوسع للنظر إلى المشكلات مقارنة بدارسي علم الاقتصاد فقط.»

وفي عام ١٩٩٩، حصل أوتور على الدكتوراه ووجد نفسه في سوق العمل، وكان إحساسه أن مؤسسات مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لن تأخذه محمل الجد كاقتصادي لأن الدرجة التي حصل عليها كانت في مجال السياسة العامة. وبالتالي عندما طلبه أوليفيه بلانشار، عميد كلية الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا آنذاك ليعرض عليه الوظيفة، شعر أوتور بالخوف لدرجة أنه لم يكن يريد الرد على المكالمات في البداية.

فيتذكر قائلا «كنت مرعوبا. وشعرت من ناحية إنني أكثر الناس حظا في المهنة بأكملها، ومن الناحية الأخرى إنني في غير محلي تماما. فما الذي أفعله هنا؟»

ويقول بلانشار الذي أصبح فيما بعد كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي وهو الآن من كبار الزملاء في معهد بيترسون للاقتصادات الدولية في واشنطن العاصمة «لقد كان تعيين ديفيد بالفعل غير عادي بالنسبة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ولكن كان هناك شعور بالهدف وموهبة حقيقية وجدية في العمل أقنعنا على الاختيار. وبالفعل كنا على حق.»

ومع ذلك كانت فترة أول سنتين صعبة على أوتور الذي شعر أنه تنقصه الأساسيات النظرية الكافية في علم الاقتصاد. ويتذكر أنه تم تكليفه بتدريس مادة على المستوى الجامعي في نظرية الاقتصاد الكلي وكان يشك في أنه مؤهل لذلك.

ويقول «في البداية، كنت أشعر إنني بالفعل لا أعرف هذه المادة، وينبغي ألا أقوم بتدريسها. ثم فكرت وقلت إذا هذه طريقة جيدة لتعلمها.»

وهذه الأيام، أوتور مشغول أكثر من أي وقت مضى، وإن كان مستوى توتره أكثر انخفاضا. فقد تم تعيينه مديرا مشتركا لبرنامج دراسات العمل في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، إلى جانب ألكسندر ماس من جامعة

صدمات التجارة تدفع النخبين إلى طرفي الطيف السياسي.

برينستون. يقوم حاليا بتدريس مادة نظرية الاقتصاد الجزئي التطبيقي والسياسة العامة لطلبة الجامعة. وهو يواصل بحثه بشأن كيف تُشكل الصدمات الاقتصادية المعتقدات السياسية وبنية الأسرة الأمريكية. وقد شرع في دراسة طموحة متعددة السنوات عن أثر المعونة المالية على الحضور بالكليات وإكمال الدراسة بها.

ويترك له كل ذلك ست ساعات للنوم — إذا كان محظوظا. ولكنه لا يشك.

ويقول إن الناس اتسموا بكرم كبير في توجيهه وإعطائه الفرصة للتعليم وهو ما شكّل مساره الوظيفي. وهو يريد أن يقدم هذا الكرم للغير في المستقبل. «لقد كنت محظوظا جدا.» FD

كريس ويليش من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.



لعنة ما قبل الموارد

الاكتشافات النفطية قد تؤدي إلى البهجة في البداية ثم إلى الخطر الاقتصادي

جيمس كست وديفيد ميهالي

تُكتشف

كل عام رواسب كبرى
من النفط والغاز
حول العالم. ويشعر

المسؤولون الحكوميون والمواطنون على حد سواء بالبهجة، مستبشرين بما قد تجلبه هذه الاكتشافات من ازدهار. إلا أن هذه النشوة كثيرا ما تكون في غير محلها. فقد خاب أمل بعض البلدان في تحقيق النمو بعد اكتشافات نفطية كبرى، وحلّت عليها المشكلات الاقتصادية بعد ذلك بوقت قصير.

وقد أقر العالم منذ زمن بعيد بأن البلدان التي لديها إيرادات وفيرة من النفط والموارد الطبيعية الأخرى غالبا ما تحقق مستويات أقل من النمو الاقتصادي وتعاني من مشكلات اجتماعية أكبر بالمقارنة مع البلدان التي تتمتع بموارد أقل — وهي الظاهرة التي عُرفت باسم لعنة الموارد.

إلا أنه في كثير من الحالات، لا سيما في البلدان التي تعاني من ضعف مؤسساتها السياسية، يبدأ أداء النمو الاقتصادي في التدني قبل إنتاج أول قطرة من النفط بوقت طويل، وهي ظاهرة نطلق عليها اسم لعنة ما قبل الموارد.

عودة إلى أرض الواقع

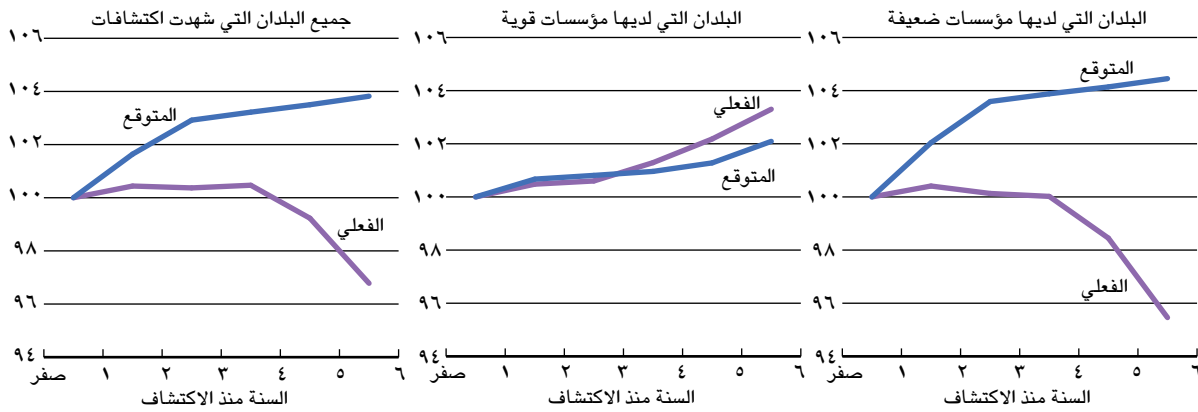
في ٢٠٠٩ كانت غانا تحلق في عاليا في سماء النجاح. فقد اختارها باراك أوباما لتكون أول بلد إفريقي يزوره بصفته رئيسا للولايات المتحدة. وكانت غانا، التي نجحت في تحقيق الانتقال السلمي للسلطة في عام ٢٠٠٧، تقاوم بشدة التباطؤ الاقتصادي العالمي آنذاك محققة نموا اقتصاديا قويا بلغ ٧٪ في المتوسط بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٣. وفوق كل ذلك، فازت غانا بالذهب مرتين — أو لمزيد من الدقة، الذهب الأسود. فحققت اكتشافا نفطيا كبيرا قبالة سواحلها في عام ٢٠٠٧ تلاه اكتشاف آخر في عام ٢٠١٠. وارتفعت الآمال بأن هذه الاكتشافات ستساعد في دفع غانا نحو الازدهار الذي تشهده البلدان متوسطة الدخل. وأعلن رئيس غانا آنذاك، جون كوفور، في عام ٢٠٠٧

قائلا «إن أداؤنا جيد حتى بدون النفط ... ولكن بحقنة منشطة من النفط، فإننا سنحلق عاليا». وبالاتقال سريعا إلى يومنا هذا، سنجد أن غانا لا تحلق عاليا. فقد انخفض النمو إلى ما دون ٤٪ ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، ورغم تنبؤات الصندوق بتحقيق معدل نمو يتجاوز ٧٪. وبدأ أن الاكتشافات النفطية والمكاسب المالية غير المتوقعة التي وعدت بها تلك الاكتشافات تعلن عن بداية عهد من التهور الاقتصادي: إفراط في الاقتراض، وإسراف في الإنفاق، وتعرض الاقتصاد لصدمة انهيار أسعار النفط في عام ٢٠١٤. كما خالفت غانا روح قواعدها الادخارية. وفي حين ادخرت ٤٨٤ مليون دولار من إيراداتها النفطية المقررة لوقت الشدة، فقد أقدمت على اقتراض ٤,٥ مليار دولار من الأسواق الدولية. ومنذ عام ٢٠١٥، ينفذ البلد برنامجا للدعم والرقابة مع الصندوق. وتولت حكومة جديدة السلطة في عام ٢٠١٧، ولكن لا تزال الأزمة مستمرة.

وغانا ليست وحيدة في ذلك. فقد شهدت بلدان أخرى حالة من البهجة مع الاكتشافات لترى بعد ذلك تعثرا أو انخفاضا في النمو. فقد اكتشفت موزامبيق أكبر رواسب ساحلية للغاز في إفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٩. وبلغ النمو ٦٪ في المتوسط. وفي أعقاب هذه الاكتشافات، وضعت التنبؤات نمو الاقتصاد على مسار يزيد عن ٧٪. غير أنه بحلول عام ٢٠١٦، كان النمو قد انخفض إلى ٣٪ في المتوسط مع تكشف النتائج الكارثية للاقتراض الهائل من خارج الميزانية. وفي نفس الوقت، توقف الدعم المقدم من الصندوق إلى حين معرفة نتائج تدقيق الاقتراض من خارج الميزانية. ويشير بحثنا إلى أن غانا وموزامبيق ليستا حالتين شاذتين. ففي جميع أنحاء العالم، كان أداء النمو دون التنبؤات التالية للاكتشافات في المتوسط. وبالنسبة لبعض البلدان، أدت هذه الاكتشافات إلى خيبات أمل كبيرة بشأن النمو، حتى مقارنة بالاتجاهات السائدة قبل الاكتشافات.

الحوكمة الرشيدة مهمة

البلدان التي لديها مؤسسات سياسية ضعيفة، مثل عدد قليل من القيود على السلطة التنفيذية، لا تعجز عن تحقيق تنبؤات الصندوق بشأن النمو فحسب، بل تحقق في المتوسط معدل نمو أقل مما كانت تحققه قبل اكتشافات النفط والغاز الهائلة. (الأرقام تراكمية: السنة الصفر، أي السنة التالية للاكتشافات، مربوطة بمؤشر لإجمالي الناتج المحلي = ١٠٠)



المصدر: دراسة Cust, James, and David Mihalys. 2017. "Evidence for a Presource Curse? Oil Discoveries, Elevated Expectations and Growth Disappointments".
ملحوظة: يبين الخط الأزرق آثار اكتشاف حقول نفط وغاز ضخمة على توقعات الصندوق. ويبين الخط الأرجواني النمو الفعلي. وتستند جودة المؤسسات إلى قاعدة بيانات مشروع Polity IV.

ولكن تبدو الصورة أيضا مقسمة إلى جزئين (راجع الرسم البياني). فنرى أكبر الآثار في البلدان التي لديها مؤسسات سياسية ضعيفة، مثل القيود غير الفعالة على الجهاز التنفيذي. ولا تحقق تلك البلدان تنبؤات الصندوق بشأن النمو فحسب، بل ويقل معدل نموها في المتوسط عما كان عليه قبل الاكتشاف. وعلى الجانب الآخر، تحقق البلدان التي لديها مؤسسات سياسية قوية وقت الاكتشاف أداء جيدا — ويستمر النمو بنفس المعدل ويواكب توقعات الصندوق.

وتتعرض البلدان التي لا تحقق معدلات نموها المحتملة لما نطلق عليه لعنة ما قبل الموارد.

وكحال شقيقتها، لعنة الموارد، نجد أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون نقمة لبعض البلدان في ظل ظروف معينة — ويمكن أن تظهر المشكلات في وقت أبكر من المعتاد. وفي حالة لعنة ما قبل الموارد، يكون السبب في الآثار السلبية هو الوعد بتوفر الموارد، وليس توفرها بالواقع.

وتركز فرضية لعنة الموارد على الآثار السلبية طويلة الأجل على الاقتصاد الناجمة عن إنتاج الموارد وفرض الضرائب عليها. وعلى سبيل المثال، يشير ما يطلق عليه المرض الهولندي إلى حدوث طفرة في قطاع الموارد تؤدي إلى مزاحمة قطاع الصناعات التحويلية وخفض نمو الإنتاجية. وقد يؤدي تقلب إيرادات التصدير والإيرادات الضريبية المتأتية من الموارد الطبيعية إلى الإضرار بالماليات العامة. ويمكن أن تكون المشكلات سياسية أيضا. ويمكن أن تتسبب إيرادات الموارد في حالات فساد أو في نشوب صراعات عنيفة واستمرارها. ويدفع البعض بأن الثروة النفطية يمكن أن تؤدي إلى تآكل المؤسسات الديمقراطية.

وفي المقابل تركز لعنة ما قبل الموارد على ما يحدث في الفترة الوجيزة الفاصلة بين الاكتشاف وبدء الإنتاج. فخلال تلك الفترة الوجيزة، يمكن أن تقع مشكلات اقتصادية إذا استند السلوك الاقتصادي إلى تقدير مفرط في التفاؤل بالازدهار من ثروات الموارد الطبيعية في

ومنذ عام ١٩٨٨، تم اكتشاف ٢٣٦ حقلا ضخما (بطاقة إنتاجية تزيد عن ٥٠٠ مليون برميل) في ٤٦ بلدا (راجع الخريطة). وهذه الاكتشافات كبيرة — حيث يصل متوسط القيمة المحتملة لكل منها ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني.

النمو يتأخر في المتوسط بانتظام عن مواكبة توقعات الصندوق، ولا يبلغها في بعض البلدان.

وتشير المراجع إلى أن أي اكتشاف يُفترض أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم النمو، مع تكيف الاقتصاد مع ثروته الجديدة وارتفاع مستوى الاستهلاك القابل للاستمرار. وتتفق تنبؤات الصندوق مع ذلك — حيث تشير إلى أن الاكتشافات تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو بمقدار ٠,٥٢ نقطة مئوية سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى. ولتحديد ما إذا كان البلد المعني يستفيد من الإمكانات الإيجابية التي تتيحها اكتشافات النفط أو الغاز الكبيرة، نستخدم مقارنتين:

- ما إذا كان النمو أعلى في المتوسط بعد الاكتشاف مقارنة بقبل الاكتشاف؛
- ما إذا كان النمو يواكب توقعات الصندوق لمرحلة ما بعد الاكتشاف (التي تنشر في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق) — وبعبارة أخرى، هل تحقق البلدان معدل النمو المتوقع في المراجع؟

والصورة ليست جيدة في الحالتين. فالنمو يتأخر في المتوسط بانتظام عن مواكبة توقعات الصندوق، ولا يبلغها في بعض البلدان.

اكتشافات كبيرة

منذ عام ١٩٨٨، تم اكتشاف ٢٣٦ حقل نفط وغاز حول العالم تتجاوز طاقتها الإنتاجية ٥٠٠ مليون برميل.



٢٠١٠-١٩٨٨

قبل عام ١٩٨٨

المصدر: دراسة Cust, James, and David Mihalyi. 2017. "Evidence for a Presource Curse? Oil Discoveries, Elevated Expectations and Growth Disappointments".

أن تؤثر التنبؤات على وسائل الإعلام والجمهور الذي له حق التصويت. ومن الممكن أن تؤدي توقعاتهم العالية إلى الضغط على الحكومات للتصرف بشكل غير رشيد — الإفراط في الإنفاق أو الاقتراض. وثالثاً، يمكن أن تؤثر التنبؤات على التقييمات التي تجريها جهات الإقراض أو وكالات التصنيف وبالتالي على تكلفة الاقتراض. وإذا كانت تكاليف الاقتراض منخفضة انخفاضاً اصطناعياً، فإنها يمكن أن تغذي الإفراط في الاقتراض. وتشير تقديراتنا إلى أن الدرجات التي تمنحها المؤسسات الاستثمارية لاقتراض البلدان تتأثر بتنبؤات النمو — فتنحسّن الدرجات مع ارتفاع التنبؤات، حتى بعد مراعاة النمو التاريخي للبلد المعني.

ويعتمد الانتقال من اكتشاف الموارد إلى الازدهار القابل للاستمرار على سلسلة من الخطوات. فيبتعين على البلدان تأمين الاستثمار لنقل أي مشروع إلى مرحلة الإنتاج، وينبغي أن تستجيب سياسة الحكومة مع ذلك عن طريق تجهيز الاقتصاد الأوسع نطاقاً لاستيعاب تدفق الاستثمارات والعملة الأجنبية. ويمكن أيضاً أن تزداد التحديات الأخرى في مرحلة ما قبل الإنتاج — مثل إيرادات الحكومة المتأخرة من المدفوعات المقدمة مثل علاوات التوقيع.

المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تتعثر البلدان أحياناً في الخطوات اللازمة لتحويل الاكتشافات إلى دولارات، وتعجز عن تحقيق ذلك.

واقع التنبؤات

التنبؤ بالنمو محفوف بالتحديات. ويصدر صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يتضمن تنبؤات بشأن نمو البلدان كل ستة أشهر، وتصدر جهات تنبؤ أخرى تقديرات مماثلة، وإن كانت تشمل عدداً أقل من البلدان. وقد خلصت البحوث إلى دقة تنبؤات الصندوق، على الرغم من أنها لم تكن دائماً خالية من التحيزات. فعلى سبيل المثال، أظهر كبير الاقتصاديين السابق بالصندوق أوليفييه بلانشار وزميله دانييل لي في تقرير صدر في عام ٢٠١٣ أن تنبؤات الصندوق لبلدان الاتحاد الأوروبي كانت متشائمة بلا داع بشأن مضاعفات النمو بعد الأزمة المالية العالمية. وفي المقابل، نجد أن تنبؤات الخبراء يمكن أن تكون مفرطة في التفاؤل في توقعاتها بشأن النمو في بلدان معينة بعد اكتشاف الموارد.

وما إذا كانت التنبؤات مفرطة في التفاؤل أو التشاؤم أمر مهم. أولاً، تعتمد الحكومات والقطاع الخاص على التنبؤات للتخطيط واتخاذ القرارات. وثانياً، يمكن كذلك

قد تحتاج البلدان التي أصبحت غنية بالموارد حديثا إلى التعامل مع الاكتشافات بحذر أكبر.

وإذا كانت لدى المؤسسات المالية الكبرى توقعات شديدة التفاؤل، فقد تُقدّم على تقديم قروض زائدة أو تخفيف إجراءات مراقبة المقترضين عما يجب أن يكون. ويجوز أيضا أن تؤثر لعنة ما قبل الموارد على أطراف أخرى، مثل الصندوق. فقد يلزم أن تأخذ التوقعات في الاعتبار ظروف البلد والحوكمة فيه بشكل منهجي. وقد يعتمد توقيت الثروة الناجمة عن اكتشاف الموارد وحجمها ومنافعها على هذه العوامل.

وتشكل إدارة توقعات المواطنين عاملا مهما. فالعوامل النفسية هي التي تحرك اللعنة، كما أورد بول كولبير في مقال كتبه في ٢٠١٧ في مجلة دراسات التنمية وركز فيه على غانا. فقد يُساء تفسير تحقيق اكتشاف نفطي بطاقة إنتاجية تبلغ ٥٠٠ مليون برميل على أنه سيأتي بثروات هائلة لجميع المواطنين. ولكن بعد توزيع العائد على كل فرد ونشره على فترة الإنتاج المعتادة التي تستغرق ٢٠ عاما، قد لا يزيد نصيب كل مواطن غاني على ٣٠ دولارا من إيرادات الحكومة.

ولعنة ما قبل الموارد، مثلها مثل لعنة الموارد، ليست أمرا مقضيا. فقد تمكنت بلدان كثيرة مثل تنزانيا من تجنب اللعنتين. وقد اكتشفت تنزانيا، شأنها شأن جارتها موزامبيق، حقول غاز بحرية كبيرة. وجاءت الاكتشافات في تنزانيا بعد عام واحد في ٢٠١٠. إلا أن البلد شهد ارتفاعا فعليا في معدل نموه بعد الاكتشافات، من ٦٪ إلى ٧٪، حيث حافظت تنزانيا على مستويات منخفضة من الدين وأظهرت التزاما باستمرارية المالية العامة من خلال سن قاعدة بشأن المالية العامة. ولكن من الناحية الأخرى، لم تشهد تنزانيا حتى الآن الاستثمارات الكبيرة المتوقعة في هذا القطاع، ومع استمرار انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال، قد لا يتحقق الإنتاج لسنوات كثيرة.

والمهم ليس اكتشاف الموارد فحسب، بل أيضا كيف تستجيب الحكومات لأخبار اكتشاف تلك الموارد. وتؤدي التكنولوجيا أيضا إلى تغيير الخط الزمني من الاكتشاف إلى الإنتاج، مما يغير طبيعة التحدي المحتمل. ولن تكون غانا آخر البلدان التي تكتشف حقول نفط ضخمة جديدة. ولكن ربما يمكن أن تكون آخر من يقع ضحية للإفراط في الاستجابة لهذه الأخبار السارة. ^{FD}

ولم تصل بعض البلدان مثل تنزانيا وموزامبيق إلى مرحلة الإنتاج أبدا. وفي بلدان أخرى، مثل كازاخستان — حيث بدأ الإنتاج في حقل كاشاغان النفطي بعد ١٣ عاما — استغرقت العملية وقتا أطول بكثير من المتوقع. وحالات التأخر أو الإخفاق هذه شائعة. فقد أفادت شركة الاستشارات إرنست أند يونغ في ٢٠١٦ بأن ٧٣٪ من مشروعات النفط والغاز في جميع أنحاء العالم تبلغ عن حالات تأخر عن المواعيد المقررة. ويستغرق الانتقال من الاكتشاف إلى الإنتاج، في قطاع التعدين على الأقل، وقتا أطول في البلدان التي لديها مؤسسات أضعف ومستويات فساد أعلى، وفقا لما أورده تهمينا خان والمؤلفون المشاركون لها في ورقة عمل صادرة عن البنك الدولي في عام ٢٠١٦.

وإذا كانت لعنة ما قبل الموارد قائمة بالفعل، فمن شأنها أن تحدث طائفة من الآثار على مستوى السياسات. وقد تحتاج البلدان التي أصبحت غنية بالموارد حديثا إلى التعامل مع الاكتشافات بحذر أكبر. وعليها أن تولي مزيدا من الاهتمام للخطوات السابقة للإنتاج بدلا من عد غنائها. وهذا يعني أن تعتمد الحكومات منهجا جديدا إزاء التزامات الاقتراض والإنفاق قبل وصول الإيرادات. وكان مركز الاهتمام في السياسة الاقتصادية بعد اكتشافات الموارد هو تصميم أدوات ادخار مثل صناديق الثروة السيادية.

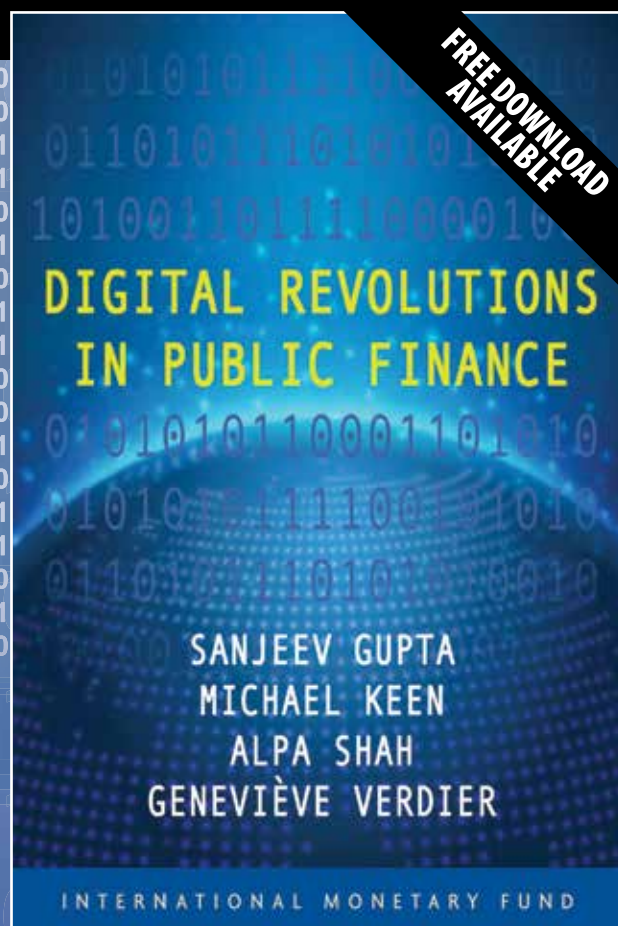
وتشير استنتاجاتنا إلى أنه ينبغي على البلدان أن تولي مزيدا من الاهتمام لسلوكها قبل وصول الإيرادات — كالحصول على توافق آراء عامة الجمهور على تقييد الميزانيات الحكومية — بدلا من التركيز على نسبة الإيرادات التي سيجري ادخارها في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ربما ينبغي أن تولي البلدان المعنية المزيد من الاهتمام بوضعها الضريبي ووضع الإنفاق لديها في ظل سيناريوهات مختلفة. فماذا لو تأخرت المشروعات؟ وماذا لو انهارت الأسعار؟ وماذا لو لم تحصل الحكومة على جميع الامتيازات الضريبية المتوخاة؟

عدم اتساق المخاطر

تفرض اكتشافات الموارد مخاطر غير متسقة. ففي حالة انخفاض الأسعار بما فيه الكافية، يمكن أن ترى البلدان إلغاء المشروعات أو لا تحقق الاستثمارات أو الضرائب أو الوظائف المتوقعة. أما في حالة ارتفاع الأسعار، فلا تحصل البلدان إلا على نسبة من زيادة الأرباح عن طريق الضرائب.

جيمس كست هو اقتصادي بمكتب كبير للاقتصاديين لمنطقة إفريقيا في البنك الدولي وباحث مساعد خارجي في جامعة أوكسفورد، وديفيد ميهاليي اقتصادي بمعهد إدارة الموارد الطبيعية وزميل بحثي زائر في جامعة أوروبا الوسطى.

Digitalization promises to reshape fiscal policy...



“A fascinating assessment of the next frontier—digital everything, applied to government finances....It is greatly encouraging that the IMF is paying attention to these developments.”

—Simon Johnson, Professor of Entrepreneurship, MIT Sloan School of Management

“An engaging read that is relevant to all who are keen to discover and study the possibilities that digitalization and data brings to governments and people, across the world.”

—Nandan Nilekani, Founding Chairman of Unique Identification Authority of India (Aadhaar)

\$25. English. ©2017. Approx. 263pp. Paperback ISBN 978-1-48431-522-4. Stock#DRPFEA

Support for this book and the conference on which it is based
was provided by the Bill & Melinda Gates Foundation.

Free download available at bookstore.imf.org/drpf

بداية جديدة للتمويل العالمي

التراجع في التدفقات الرأسمالية عبر الحدود يؤذن بنظام مالي عالمي أكثر قوة
سوزان لوند وفيليب هارلي

كبيرة من الأصول الأجنبية، مثل توريق الرهون العقارية عالية المخاطر والعقارات التجارية، واعتمدت بشكل متزايد على التمويل بين البنوك عبر الحدود قصير الأجل.

ولكن الحذر أصبح الآن السمة الغالبة ويتم حاليا المحافظة على رؤوس الأموال. وتراجع الإقدام على المخاطرة وعادت الأعمال المصرفية المتحفظة — وحتى «المملة» كما يقول ميرفين كينغ محافظ بنك إنجلترا المركزي السابق. وكانت أكبر بنوك سويسرا والمملكة المتحدة وبعض بنوك الولايات المتحدة جزءا من حالة انسحاب واسع النطاق، ولكن لم يكن انعكاس الأوضاع أكثر شدة من ذلك الذي حدث بين بنوك منطقة اليورو (راجع الرسم البياني ٢).

وبعد صدور اليورو في ١ يناير ١٩٩٩، توسعت بنوك منطقة اليورو خارج حدودها الوطنية إلى جميع أرجاء منطقة العملة الواحدة. ونظرا للعملة الموحدة والقواعد الموحدة إلى حد كبير، تراجعت المخاطر ذات الصلة بكل بلد على حدة أو تم تجاهلها. وزادت أرصدها من المطالبات الأجنبية (بما في ذلك القروض الخاصة بفروعها الأجنبية) من ٤,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويرجع معظم هذا النمو إلى الإقراض ومشتريات الأصول الأجنبية الأخرى في منطقة اليورو. وكانت الروابط المالية المتنامية — وخاصة أسواق ما بين البنوك — مهمة أيضا حيث ربطت بين البنوك في منطقة اليورو ولندن والولايات المتحدة.

ولكن استند جزء كبير من التوسع الخارجي للبنوك إلى مخاطر غير محسوبة جيدا أو استراتيجيات غير موجهة بشكل جيد ظهرت من جديد وأثرت سلبا على البنوك. فقد اشترت بعض البنوك الأوروبية شرائح ذات تصنيف AAA- من الأوراق المالية الأمريكية المضمونة بالرهون العقارية عالية المخاطر التي أدت في وقت لاحق إلى خسائر كبيرة. واشتركت البنوك الهولندية والفرنسية والألمانية بشكل مباشر وغير مباشر في فقاعة العقارات الإسبانية وعانت من آثار انفجار تلك الفقاعة. وتوسعت البنوك النمساوية كثيرا في أوروبا الشرقية وحتى آسيا الوسطى ولكنها قلصت حجم أعمالها منذ ذلك الحين، وكان انكشاف البنوك الإيطالية كبيرا في تركيا حيث ثبت أن الهوامش المعدلة لمراعاة المخاطر كانت أقل مما كان متوقعا. وكان

مشهد التمويل العالمي كثيرا بعد مرور عقد من الزمن على الأزمة المالية العالمية. فقد انخفض إجمالي التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود (الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشتريات من السندات وحصص الملكية، والإقراض والاستثمارات الأخرى) انخفاضا كبيرا منذ حقبة ما قبل الأزمة، وعادت مقابل إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى مستويات أواخر التسعينات (راجع الرسم البياني ١). وفي حين تقلصت جميع أنواع التدفقات الرأسمالية، فإن الإقراض عبر الحدود يشكل أكثر من نصف إجمالي الانخفاض. وتعكس هذه الظاهرة تراجعا عن ممارسة الأعمال في الخارج وتحولا بعيدا عن تمويل تجارة الجملة عبر الحدود من جانب كبرى البنوك الأوروبية وبعض البنوك الأمريكية.

فهل هذا يعني أن العولمة المالية تعود إلى الوراء؟ ويخلص بحثنا الجديد إلى الإجابة بالنفي على هذا السؤال. فلا يزال النظام المالي العالمي شديد الترابط عند قياسه برصيد الأصول والخصوم الاستثمارية الأجنبية. ويبدو أن ما يتكشف من الانقراض هي نسخة من الاندماج المالي العالمي أكثر حساسية للمخاطر وأكثر عقلانية ومن المحتمل أن تكون أكثر استقرارا وقدرة على الصمود — وهي في النهاية نتيجة مفيدة للجميع.

تحول في المشهد

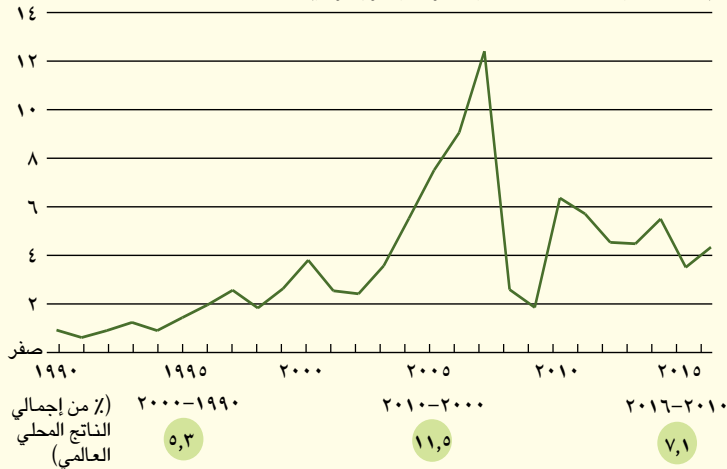
أطلق الكثير من البنوك الكبرى في أوروبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خططا توسعية عالمية جريئة قبل الأزمة، بالسعي بكل الوسائل الممكنة لتحقيق النمو على الصعيد الدولي. فقد استحدثت أعمالا مصرفية للعملاء من تجار التجزئة والشركات في مناطق جديدة، وجمعت حوافز



الرسم البياني ١

هل ماتت العولمة المالية؟

عادت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود إلى مستويات أواخر التسعينات.
(التدفقات الرأسمالية العالمية عبر الحدود، تريليون دولار)



المصادر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات؛ وتحليل معهد ماكينزي العالمي.
ملحوظة: بيانات عام ٢٠١٦ تقديرية.

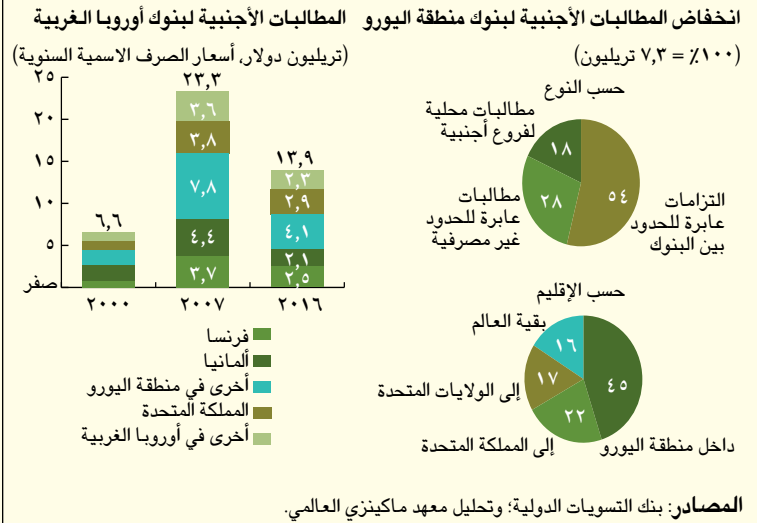
هناك عنصر من سلوك القطيع، حيث أدى سعي بعض البنوك الكبيرة بقوة إلى التوسع الخارجي للمشاركة في أعمال عالية الهامش إلى دفع الكثير من البنوك الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ولكن انعكس هذا الاتجاه منذ الأزمة: انخفضت المطالبات الأجنبية الخاصة ببنوك منطقة اليورو بمقدار ٧,٣ تريليون دولار، أو ٤٥٪ (على الرغم من أنها لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه عندما ظهرت العملة الواحدة على الساحة). وكان نصف هذه المطالبات تقريباً مرتبطاً بمقرضين آخرين في منطقة اليورو، ولا سيما بنوك أخرى. وتثبت أن تصور أن الإقراض في أي مكان داخل منطقة العملة الموحدة يمثل معاملة شبيهة محلية — وبالتالي منخفضة المخاطر — يمثل تصوراً خادعاً. وقد تبخرت بالمثل المطالبات بين بنوك منطقة اليورو وبنوك المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وقد كان هذا التراجع استجابة رشيدة — في منطقة اليورو وخارجها — إلى إعادة تقييم مخاطر المعاملات عبر الحدود. وبعد التروي، اتضح لكثير من البنوك أن الهوامش والإيرادات على الأعمال الأجنبية أقل من مثيلتها في الأسواق المحلية، التي يكون فيها لدى البنوك حجم أعمال كبير ودرية بالأوضاع المحلية — أو على الأقل أن الأعمال الأجنبية لا تستحق المخاطر الإضافية. وأصبحت البنوك الآن تحت ضغط مستمر من الهيئات التنظيمية وحاملي

العزوف عن المخاطرة

تقود كبرى البنوك الأوروبية الانسحاب من الأسواق الأجنبية.



وقد باعت البنوك العالمية الكبرى بعض أعمالها الأجنبية أو خرجت تماما من بعض الأسواق الأجنبية أو مجرد سمحت بانتهاء القروض التي حان أجل استحقاقها. ووفقا لشركة Dealogic، وهي إحدى الشركات المتخصصة في توفير البيانات والتحليلات المالية، باعت البنوك أصولا تزيد قيمتها عن تريليوني دولار منذ الأزمة. ونتيجة لذلك، تحولت الميزانيات العمومية لمعظم البنوك الأوروبية بشكل كبير نحو الأصول المحلية. وكان ثلثا إجمالي أصول أكبر ثلاث بنوك ألمانية — المصرف الألماني، وبنك كومرتس وبنك KfW (Deutsche Bank, Commerzbank, and KfW) — محتفظا به في أسواق أجنبية عشية الأزمة؛ واليوم تقلصت هذه النسبة إلى الثلث.

وخفضت بنوك هولندا وفرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة بالمثل أعمالها الأجنبية. وكان حجم عمليات البنوك الأمريكية على الصعيد الدولي أقل من نظيراتها الأوروبية، نظرا لحجم السوق المحلية الضخم، ومع ذلك خفضت بعض البنوك حجم أعمالها. فقد كان لمجموعة سيتي غروب عمليات مصرفية مرتبطة بسوق التجزئة في ٥٠ بلدا في عام ٢٠٠٧، وأصبح هذا الرقم ١٩ الآن.

وفي حين انسحبت البنوك الأوروبية والأمريكية إلى أسواقها المحلية، فقد توسعت البنوك في المناطق الأخرى خارجيا، على الرغم من أنه ليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان هذا التوسع سيكون مربحا أو قابلا للاستمرار. وتحتفظ البنوك الكندية الأربعة الكبيرة بنصف أصولها الآن خارج كندا، وخاصة في الولايات المتحدة؛ وتوسعت البنوك اليابانية خارجيا أيضا. كما أن ما يطلق عليها البنوك الصينية الأربعة الكبيرة وسعت بسرعة إقراضها الخارجي، ويرجع ذلك في المقام الأول لتمويل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج التابعة للشركات الصينية.

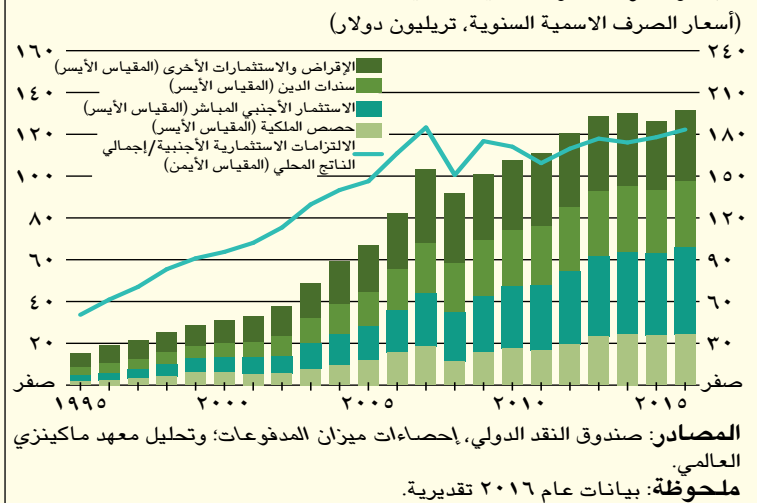
المزيد من الاستقرار في المستقبل

علينا ألا نحزن من إعادة مواءمة الخدمات المصرفية عبر الحدود. فالذروة الهشة التي بلغت التدفقات الرأسمالية العالمية في السنوات التي سبقت الأزمة ليست قاعدة معيارية مناسبة يمكن استخدامها للحكم على حالة العولمة المالية. ولا يوجد توافق في الآراء على المستوى الأمثل للتدفقات الرأسمالية، ولكن هناك اليوم أدلة قليلة على نقص التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى الاقتصادات النامية أو المتقدمة.

وبدلا من الإشارة إلى نهاية العولمة المالية، فإن التطورات الأخيرة تشير إلى ظهور نسخة أكثر استقرارا وقدرة على الصمود. ولا تزال الأسواق المالية حول العالم مترابطة للغاية. وعلى الرغم من أن التدفقات السنوية من رأس المال الجديد تراجعت تراجعا كبيرا، فقد استمر نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وحفاظ حصص الملكية وحفاظ السندات منذ الأزمة، وإن كان بشكل أبطأ بكثير من السنوات التي سبقت الأزمة (راجع الرسم البياني ٣). وعلى الصعيد العالمي، يمتلك المستثمرون الأجانب ٢٧٪ من حصص الملكية حول العالم مقارنة بنسبة ١٧٪ في عام ٢٠٠٠. وفي أسواق السندات العالمية،

التقدم بقوة

واصل رصيد حوافز حصص الملكية وحفاظ السندات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر النمو منذ الأزمة المالية العالمية.



الأسهم والدائنين لتكون أكثر تحفظا. وأدت الشروط الدولية الجديدة بشأن رأس المال والسيولة إلى زيادة تكاليف حيازة جميع الأصول، وتضيف الرسوم الجديدة المفروضة على البنوك المؤثرة على النظام المالي أثرا سلبيا على زيادة حجم وتقييد مختلف خطوط الأعمال، بما في ذلك العمليات الأجنبية، وقلصت البنوك بعناية عملياتها الأجنبية استجابة لذلك. وأعطت بعض برامج البنوك المركزية التي وضعت بعد الأزمة لاستعادة الاستقرار المالي، مثل خطة التمويل من أجل الإقراض لبنك إنجلترا المركزي أو عمليات إعادة التمويل الموجه على المدى الطويل للبنك المركزي الأوروبي، للبنوك الحافز لإقراض المقترضين المحليين بدلا من الأجانب.



كان المستثمرون الأجانب يمتلكون ٣١٪ من السندات في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع ١٨٪ في عام ٢٠٠٠. ويُعد عنصر الإقراض والاستثمارات الأخرى هو العنصر الوحيد من أرصدة الأصول والخصوم الاستثمارية الأجنبية الذي انخفض منذ الأزمة.

وهناك ثلاثة أسباب تشير إلى أن مستقبل العولمة المالية يمكن أن تكون أكثر استقراراً من الماضي، على الأقل على المدى المتوسط.

أولاً، تغير مزيج التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود بشكل كبير وبطرق ينبغي أن تؤدي إلى الاستقرار. فمنذ الأزمة، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر ٥٤٪ من التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود، مرتفعاً من ٢٦٪ قبل عام ٢٠٠٧. ونظراً للحقائق الجديدة في تنظيم البنوك والتدقيق من جانب حاملي الأسهم، من غير المرجح أن يعود حجم الإقراض العابر للحدود إلى مستويات ما قبل الأزمة في المستقبل القريب. وسيعزز هذا التحول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الاستقرار في التدفقات المالية العابرة للحدود. ونظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الاستراتيجيات طويلة الأجل للشركات فيما يتعلق بأثرها العالمي، فإنه يُعد أقل نوع من التدفقات الرأسمالية تقلباً. ومشتريات الحافظة من حصص الملكية والسندات أقل تقلباً أيضاً من الإقراض العابر للحدود، وشكلت هذه المشتريات أكثر من ٤٠٪ من إجمالي التدفقات الرأسمالية منذ الأزمة. والإقراض عبر الحدود، ولا سيما الإقراض قصير الأجل، هو أكثر أنواع التدفقات الرأسمالية تقلباً، وينبغي أن يحظى تراجعها بالترحيب.

والمصدر الثاني المحتمل للمزيد من الاستقرار في العولمة المالية هو النمو المطرد لتحويلات العاملين إلى بلدانهم الأم. وهذه التحويلات أكثر استقراراً من الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه وزادت بفضل زيادة الهجرة العالمية. ولا تحسب تحويلات العاملين على أنها تدفقات رأسمالية في ميزان المدفوعات الوطني، وكانت قليلة جداً في الماضي. ولكنها أصبحت اليوم مصدراً كبيراً للتمويل في الاقتصادات النامية. وبحلول عام ٢٠١٦، بلغت تحويلات العاملين إلى هذه الاقتصادات ما مجموعه ٤٨٠ مليار دولار تقريباً، مقارنة بمجرّد ٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ و٢٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. وهي تعادل الآن ٦٠٪ من التدفقات الرأسمالية الخاصة (الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات حوافض حصص الملكية والدين والإقراض عبر الحدود) وتبلغ ثلاث مرات حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المرجح أن تواصل تحويلات العاملين النمو مع استمرار الزيادة في الهجرة العالمية وتطور التكنولوجيات مثل المدفوعات باستخدام سلسلة التجمع والدفع عبر الهاتف النقال التي تجعل التحويلات أكثر سهولة وأرخص سعراً.

والمصدر الثالث المحتمل للمزيد من الاستقرار في التمويل العالمي هو تقلص وفرة المدخرات العالمية التي ظهرت قبل الأزمة. وتقلصت الاختلالات العالمية في الحسابات المالية والرأسمالية من ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٠٧ إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٦.

ويؤدي ذلك إلى انخفاض احتمالات أن تسفر إزالة هذه الاختلالات فجأة عن حدوث تقلبات في أسعار الصرف وأزمات في ميزان المدفوعات في بعض البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تنتشر اليوم العجوزات والفوائض في عدد أكبر من البلدان، وانحسرت الاختلالات الكبيرة في الصين والولايات المتحدة. وهناك نقاش الآن بين الاقتصاديين حول إمكانية استمرار الاختلالات العالمية الأصغر حجماً.

لا مجال للشعور بالرضا

لا يوجد في أي من هذه التطورات ما يدعو إلى الشعور بالرضا. فلا تزال التدفقات الرأسمالية الإجمالية متقلبة، ومن المحتمل أن تؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف للاقتصادات النامية. ولا محالة من أن يأتي النظام المالي العالمي المتشابك بإحكام بمخاطر حدوث أزمات وعدوى. وفقاعات الأصول والانهيئات قديمة مثل الأسواق نفسها. وإذا كنا قد تعلمنا أي شيء من الماضي فهو أن الاستقرار يتحقق بصعوبة ويفقد بسهولة بالغة. وفي الوقت الذي بدأنا فيه نرسم أنماطاً جديدة للاندماج المالي العالمي بعد التغير العنيف الذي حدث في السنوات العشر الماضية، فهناك إعاقة جديدة — ومغيرة لقواعد اللعبة — آتية في شكل تمويل رقمي. فمن المرجح أن تؤدي زيادة انتشار استخدام التكنولوجيات المالية الجديدة مثل المنصات الرقمية وسلسلة التجميع والتعلم الآلي إلى توسيع المشاركة في التمويل العابر للحدود وتسريع التدفقات الرأسمالية. وستكون هناك فرص هائلة، ولكن ستكون هناك أيضاً منافسة شرسة. ولا يعرف أحد منا حتى الآن ما هي المخاطر الجديدة التي يمكن أن تنشأ نتيجة التدفقات الأسرع لرأس المال حول العالم، ولكن من المهم جداً توخي اليقظة والانتباه جيداً للتهديد القادم الذي سيتعرض له الاستقرار. ^{١٥}

سوزان لوند شريكة في معهد ماكينزي العالمي ومقره واشنطن العاصمة، و**فيليب هارلي** كبير الشركاء في شركة ماكينزي وشركاه ومدير إدارة الممارسات المصرفية في الشركة، ومقرها ميونيخ.

يستند هذا المقال إلى تقرير «الديناميكيات الجديدة للعولمة المالية» الصادر عن معهد ماكينزي العالمي في أغسطس ٢٠١٧.

احتراق المناخ

العبء الأكبر لتغير المناخ يقع على البلدان الفقيرة، لكن ظروفها أسوأ من أن تتحملة

منخفضة الدخل من آثارها السلبية؛ فتغير المناخ مشكلة عالمية ولن يُعالج بفعالية إلا عن طريق العمل الجماعي. ويستلزم تخفيف أثر تغير المناخ تحولا جذريا في نظام الطاقة العالمي، بما في ذلك من خلال استخدام أدوات المالية العامة لتعكس التكاليف البيئية بشكل أفضل في أسعار الطاقة وتشجيع التكنولوجيات النظيفة. ويدعو التكيف مع آثار تغير المناخ إلى استثمارات ضخمة لدعم البنية التحتية، وتقوية المناطق الساحلية، وتعزيز الإمدادات من المياه والحماية من الفيضانات.

وسيكون على المجتمع الدولي القيام بدور رئيسي في تعزيز وتنسيق الدعم — المالي وغير المالي — المقدم إلى البلدان منخفضة الدخل المتضررة. وقد ساهمت الاقتصادات الغنية بنصيب الأسد في تغير المناخ الحالي والمتوقع. وبالتالي فإن مساعدة البلدان الفقيرة على التكيف يمثل حتمية إنسانية وسياسة اقتصادية عالمية سليمة. **FD**

من إعداد ماريا يوفانوفيتش. يستند النص والرسوم البيانية إلى الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

ترتفع درجة حرارة سطح الأرض ولن ينجو أي بلد من العواقب. وستتعرض الكثير من البلدان للأثر المباشر لتغير المناخ مثل الكوارث الطبيعية الأكثر تواترا (وضررا) وارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان التنوع البيولوجي. ولكن ستكون البلدان منخفضة الدخل الأكثر معاناة من هذا التهديد العالمي، على الرغم من أنها ساهمت مساهمة صغيرة في هذه المشكلة. وفي هذه البلدان، من المرجح أن يكون الفقراء الأشد تأثرا.

ويمكن أن تساعد السياسات المحلية في تعويض أثر صدمات الطقس. فالاستراتيجيات الرامية إلى مساعدة البلدان على التكيف — مثل مشروعات البنية التحتية القادرة على الصمود أما تغير المناخ، وتطبيق التكنولوجيات المناسبة، وآليات تحويل المخاطر وتقاسمها من خلال الأسواق المالية — يمكن أن تساعد في الحد من الأضرار الاقتصادية التي تسبب فيها صدمات الطقس أو تغير المناخ.

بيد أن تنفيذ هذه السياسات صعب في البلدان منخفضة الدخل، التي تحتاج إلى حجم كبير من الإنفاق بالفعل ولديها نطاق محدود لإيجاد الموارد اللازمة لمكافحة تغير المناخ. ولا يمكن أن تعزل السياسات المحلية بمفردها الاقتصادات

ما هي العواقب الاقتصادية؟



يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي في البلدان الأكثر دفئا: يتحقق أقصى نصيب للفرد من الناتج عند درجة حرارة قدرها ١٣ درجة مئوية وينخفض انخفاضا كبيرا عند درجات الحرارة الأعلى.

يتوقع توافق الآراء بين العلماء أنه بدون المزيد من العمل للتصدي لتغير المناخ، يمكن أن يزيد متوسط درجات الحرارة بمقدار ٤ درجات مئوية أو أكثر بنهاية هذا القرن.

زادت درجات الحرارة العالمية بمقدار درجة مئوية واحدة تقريبا

مقارنة بمتوسط الفترة ١٨٨٠-١٩١٠. وقد بدأت الزيادة الفعلية في السبعينات عقب زيادة كبيرة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كيف يمكن أن تتعامل البلدان الفقيرة مع تغير المناخ؟

تتطلب مواجهة آثار تغير المناخ أن تتبّع البلدان تدابير **التخفيف** (لمعالجة الأسباب الجذرية) وتدابير **التكيف** (لخفض المخاطر الناشئة عن عواقبه)



التخفيف

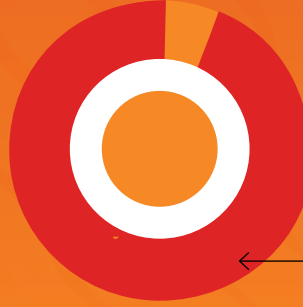
- أن تنعكس التكاليف البيئية في أسعار الطاقة — مثلاً عن طريق:
 - فرض ضرائب على الكربون
 - إلغاء دعم الطاقة
- تشجيع التكنولوجيات النظيفة

التكيف

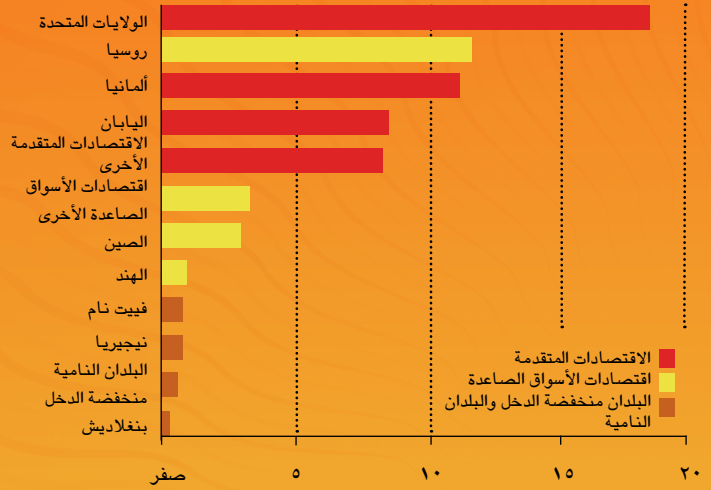
- تعزيز إمدادات المياه
- دعم الحماية من الفيضانات
- تعزيز المناطق الساحلية
- تعزيز البنية التحتية

من الذي يتسبب في الاحترار؟

تفسر العوامل الطبيعية بعض الاحترار العالمي على مدى القرن الماضي، ولكن وفقاً للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ، ترجع **معظم الزيادة في درجات الحرارة منذ الخمسينات إلى النشاط البشري**.



متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، ١٩٧٠-٢٠١٤ (طن متري)



الرسم التوضيحي: ILLAUREN, JAKITTIGA, COH, DESIGN, SHOWVECTORTUDIO, ILLAUREN, JAKITTIGA, COH, DESIGN, SHOWVECTORTUDIO, ILLAUREN, JAKITTIGA, COH, DESIGN, SHOWVECTORTUDIO

٥

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج في **البلدان الأكثر دفئاً**، وتقع معظم البلدان منخفضة الدخل في أكثر المناطق الجغرافية سخونة على الكوكب. وتتفاعل الآثار السلبية من خلال قنوات عديدة: انخفاض الإنتاج الزراعي، وضعف إنتاجية العمال في القطاعات الأكثر تعرضاً للطقس، وانخفاض الاستثمار، وضعف الصحة البشرية. ويمكن أن يستجيب السكان لتغير الظروف المناخية عن طريق الهجرة.



إجمالي الناتج المحلي

٩٪

٤

سيكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لأي بلد منخفض الدخل في العادة أقل بنسبة ٩٪ في عام ٢٠١٠ في حالة عدم بذل جهود لتخفيف الأثر.

الوصول إلى الفقراء

أدلة جلية من إفريقيا توضح مدى صعوبة توجيه جهود مكافحة الفقر توجيهها حسنا
كايتلين براون ومارتن رافاليون ودومينيك فان دي وال

جنوب الصحراء — وهي أفقر مناطق العالم وفقا لمعظم المقاييس — لتحديد الفقراء على نحو موثوق.

تحديد الأسر الفقيرة

كثيرا ما تتسم عملية تحديد الأسر الفقيرة بالتعقيد بسبب نقص البيانات الموثوقة. ومن الصعب، بل ربما من المستحيل، في كثير من الحالات تقييم المستويات المعيشية لجميع أفراد السكان. ففي البلدان الأعلى دخلا، تساعد سجلات ضرائب الدخل في تحقيق ذلك. إلا أن السجلات الضريبية لا تشكل خيارا قابلا للتطبيق في كثير من الاقتصادات النامية، نظرا لأن كثيرا من الأسر يعمل في القطاع غير الرسمي أو في الزراعة التقليدية. وكثيرا ما تواجه الحكومات عوائق بسبب القيود المفروضة على حفظ السجلات اللازمة لقياس جميع الدخل بشكل موثوق، ويمكن أن تكون هذه القيود شديدة في البلدان الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تشكل البيانات على مستوى الأسر مؤشرا جيدا لمستويات معيشة الأفراد داخل الأسرة. ولمحاولة التغلب على هذه العقبة، بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم تتحول على نحو متزايد إلى استخدام شكل من أشكال الاختبارات بمؤشرات بديلة لتحديد الأسر الفقيرة. والفكرة بسيطة، حيث تعطى لكل أسرة درجة استنادا إلى مجموعة (صغيرة عادة) من خصائص الأسر التي يمكن ملاحظتها بسهولة والتي تشير إلى ما إذا كانت الأسرة فقيرة. ويمكن أن تشمل هذه الخصائص على حجم الأسرة، وجنس رب الأسرة، والتكوين الديمغرافي للأسرة، ونوع المسكن الذي تعيش فيه الأسرة، والمواد التي صنع

ما يقال إن فجوة الفقر الإجمالية في العالم — أي المبلغ النقدي الإجمالي الذي يقع على أساسه جميع الفقراء

غالبا

تحت خط الفقر — متواضعة إذا ما استخدمنا خطوط فقر مماثلة لتلك المستخدمة في البلدان منخفضة الدخل. وعلى سبيل المثال، كتبت آني لاوري في مقالها المنشورة في مجلة نيويورك تايمز في ٢٣ فبراير ٢٠١٧ أن «أحد التقديرات الحديثة... أشار إلى أن فجوة الفقر العالمية ... تناهز ما ينفقه الأمريكيون على تذاكر اليانصيب كل عام، ونحو نصف ما ينفقه العالم على المعونة الخارجية». ويستدل في بعض الأحيان أن القضاء على الفقر العالمي — أي رفع جميع فقراء العالم إلى خط الفقر الدولي الذي يفصل الفقراء عن غير الفقراء — لا يستلزم إلا مبلغا متواضعا من المال.

غير أن القضاء على الفقر أصعب بكثير من الحجم الذي يمكن أن تشير إليه فجوة الفقر الإجمالية. فمن الصعب للغاية تحديد الفقراء وحجم فقرهم. وبالتالي يمكن أن تكون التقديرات الواردة في مجلة نيويورك تايمز بعيدة عن الواقع تماما. ويظل بعض الفقراء الحقيقيين في حاجة إلى المال في حين تصل الأموال إلى يد آخرين. ونظرا لقصور المعلومات المتعلقة بمستويات المعيشة، يمكن أن يتزايد المبلغ المالي اللازم للقضاء على الفقر بسرعة كبيرة.

وقد حاولنا تقييم مدى كفاية البيانات المتاحة عادة والتي يستخدمها صناع السياسات بانتظام في إفريقيا



التي تناولناها بالدراسة. يمكن تقليل معدل الخطأ المرتبط بإدراج الأسر إلى النصف على الأقل. أما الخبر السيء فهو أن ذلك يأتي على حساب استبعاد الفقراء بشكل كبير. وعندما يكون الهدف هو الحد من الفقر، ينبغي أن يشعر صناع السياسات بالقلق إزاء الاستبعاد.

ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات خطأ الاستبعاد هو أن الاختبارات القياسية بمؤشرات بديلة لا تعمل بشكل جيد بالقرب من طرفي منحنى توزيع استهلاك الأسر. وكثيرا ما تؤدي الخصائص الإحصائية لهذه الطريقة إلى تقدير المستويات المعيشية للفقراء بأعلى من قيمتها (وتقديرها بأقل من قيمتها للأغنياء). وعندما نقارن استهلاك الأسر الفعلي بالقيم المتوقعة من الاختبارات بمؤشرات بديلة، يتضح مدى أهمية هذه المبالغة في التقدير. ومن حيث الاستهلاك الفعلي لأفقر ٢٠٪ من الأسر، تنتج الاختبارات بمؤشرات بديلة قيما متوقعة أعلى بنسبة ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من الاستهلاك الفعلي. ويعني ذلك أن القياس يغفل عددا كبيرا من الأسر الفقيرة في جميع البلدان تقريبا: في المتوسط، يحسب الاختبار ٨٠٪ من الأسر الفقيرة على أنها غير فقيرة، ويحسب ٤٠٪ من الأسر غير الفقيرة على أنها فقيرة.

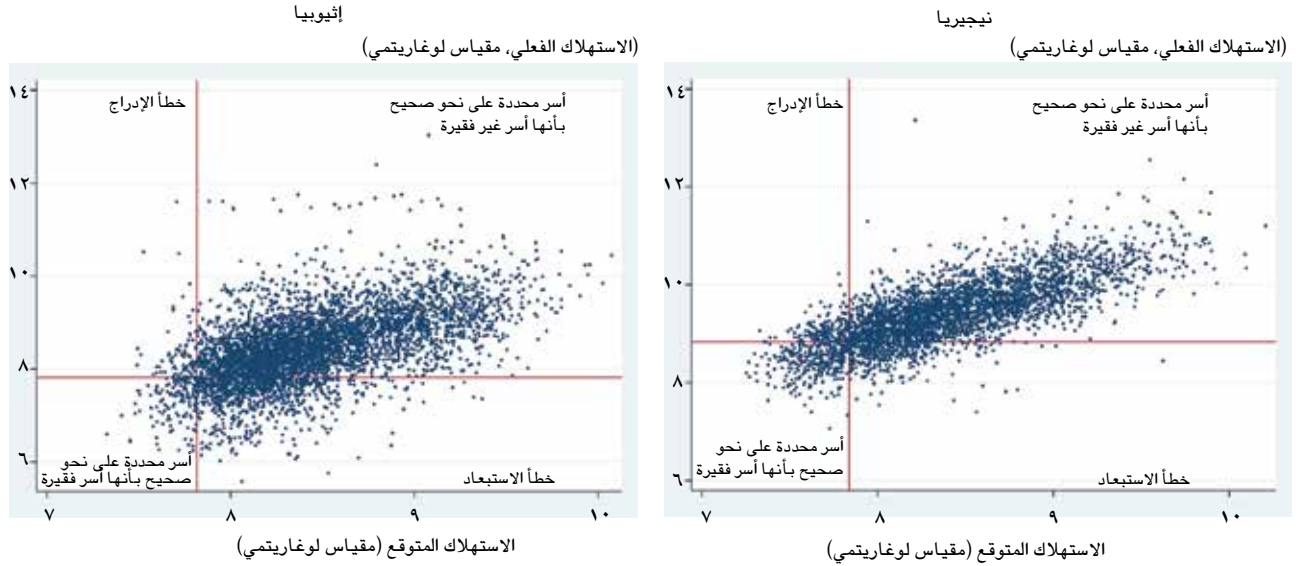
منها المسكن، والأصول التي تملكها الأسرة (على سبيل المثال، ما إذا كانت الأسرة تمتلك أغراضا أساسية مثل راديو أو هاتف). ويُعطى كل من هذه الخصائص وزنا ترجيحيا استنادا إلى علاقتها الإحصائية الملاحظة باستهلاك الأسرة استنادا إلى المسوح لعينات تمثيلية على الصعيد الوطني.

ودار كثير من النقاش بين الباحثين والممارسين حول فعالية الاختبارات بمؤشرات بديلة (أي، ما مدى جودة الاستعاضة بالسمات عن الأدلة المباشرة للدخل أو الاستهلاك). فيزعم المؤيدون أنها طريقة موثوقة، في حين يقول المنتقدون إن هذا المنهج يقدم تنبؤات غير مرضية عمّن هو فقير ومن هو غير فقير. كما أثّرت شواغل إزاء نقص الشفافية والانقسام داخل المجتمعات المحلية، حيث تُعامل الأسر المماثلة معاملة مختلفة جدا استنادا إلى درجة غير مفهومة في اختبار بمؤشرات بديلة.

ونعكف على دراسة أداء هذه الطريقة الشهيرة في عدد من البلدان الإفريقية. وتشير نتائجنا إلى نقاط القوة والضعف لهذه الطريقة. والخبر المطمئن هو أن الاختبارات بمؤشرات بديلة يمكن أن تحد كثيرا من إدراج الأسر غير الفقيرة في برنامج لمكافحة الفقر، وفي معظم الحالات

مؤشرات ضعيفة للتنبؤات

في نيجيريا وإثيوبيا، تعمل الاختبارات بمؤشرات بديلة بشكل أفضل في استبعاد الأسر غير الفقيرة من برامج مكافحة الفقر بدلا من تحديد الأسر الفقيرة. وتحدث أخطاء مماثلة في معظم البلدان منخفضة الدخل.



المصدر: دراسة Brown, Caitlin, Martin Ravallion, and Dominique van de Walle. 2016. "A Poor Means Test? Econometric Targeting in Africa," NBER Working Paper 22919. **ملحوظة:** الخطوط الحمراء تمثل خط الفقر الذي يفصل أدنى ٢٠٪ من الأسر من حيث معدلات الاستهلاك (فقيرة) عن تلك التي تعتبر غير فقيرة. ويقع خطأ الإدراج (الرُّبع الأسفل الأعلى) عندما يتم تحديد إحدى الأسر غير الفقيرة بأنها فقيرة، ويقع خطأ الاستبعاد (الرُّبع الأعلى الأسفل) عندما يتم تحديد إحدى الأسر الفقيرة على نحو غير صحيح بأنها أسرة غير فقيرة. وتستخدم الاختبارات بمؤشرات بديلة خصائص الأسر بدلا من وثائق الدخل أو الاستهلاك لتحديد ما إذا كانت الأسرة تعتبر فقيرة. وتحول بيانات الاستهلاك إلى قاعدة لوغاريتمية لتحسين التمثيل.

الأسبب هذه خيارا مفضلا من حيث خفض الفقر بالنسبة لميزانية معينة.

تحديد الأفراد الفقراء

حتى وإن أمكن استهداف الأسر الفقيرة بشكل صحيح، يظل من غير الواضح ما إذا كان ذلك يضمن الوصول إلى الأفراد الفقراء. فالفقر حرمان فردي، ولكنه يُقاس في كل الأوقات تقريبا باستخدام بيانات الأسر. وعادة، يُفترض أن يكون كل فرد من أفراد الأسر الفقيرة فقيرا، وكل فرد من أفراد الأسر غير الفقيرة غير فقير.

ولكن المقاييس واسعة الاستخدام القائمة على الأسر قد لا تحقق نتائج جيدة في تحديد الأفراد المحرومين الذين قد لا يستهلكون إلا حصة ضئيلة نسبيا من الاستهلاك الإجمالي للأسرة أو يواجهون عوائق في الحصول على فرص خارج نطاق الأسرة — بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والمالية. ويمثل نقص البيانات عن الفقر على مستوى الأفراد عائقا كبيرا أمام دراسة مدى وصول برامج مكافحة الفقر التي تستهدف الأسر الفقيرة إلى الأشخاص الفقراء. ولا يتم جمع بيانات استهلاك الأفراد بسهولة، ومن الصعب تحديد كيفية اقتسام الدخل الذي يكتسبه الأفراد مع أفراد الأسرة الآخرين. وعلى سبيل المثال، في أسرة لا يعمل فيها سوى فرد واحد، يمكن اقتسام الدخل بالتساوي بين جميع أفرادها، أو قد يحصل فرد واحد منها على نصيب غير متناسب. وقد يعاني أفراد معينون داخل الأسرة، مثل كبار السن أو الأيتام، من التمييز. وبالتالي، يمكن أن نجد أفرادا غير فقراء يعيشون في أسر فقيرة وأفرادا فقراء يعيشون في أسر غير فقيرة.

وبالنسبة للبلدين في دراستنا، وهما إثيوبيا ونيجيريا، يُظهر الرسم البياني العلاقة بين الاستهلاك الفعلي والدرجات باستخدام الاختبارات القياسية بمؤشرات بديلة. وفي البلدين، هناك علاقة موجبة قوية بين درجات الاختبار بمؤشرات بديلة والاستهلاك الفعلي، وأغلب الأسر التي تعتبر غير فقيرة استنادا إلى الدرجة التي حصلت عليها جاء تصنيفها صحيحا. ولكن توجد أخطاء استبعاد كبيرة، لا سيما في حالة إثيوبيا، حيث تم تحديد ٩٥٪ من الفقراء على أنهم غير فقراء (مقارنة بنسبة ٥٥٪ في حالة نيجيريا). غير أنه بالنسبة للبلدين، وكذلك بالنسبة لجميع البلدان الواردة في الدراسة، من الواضح أن المتغيرات البديلة الشائعة الاستخدام لا تبلي بلاء حسنا في تمييز الأسر الفقيرة عن غيرها.

وفي حالة تحديد ميزانية ثابتة، نخلص إلى أن الشكل الموحد من الاختبارات بمؤشرات بديلة يخفض معدل الفقر بنسبة ضئيلة في المتوسط مقارنة بدخل أساسي معمم، يحصل فيه الجميع على نفس التحويلات، سواء كانوا من الفقراء أو الأغنياء أو متوسطي الدخل. ويمكن تحقيق نفس النتائج الجيدة للاختبارات بمؤشرات بديلة عن طريق إجراء تحويلات موحدة استنادا إلى عدد قليل من خصائص الأسر، مثل جنس رب الأسرة أو ما إذا كان لدى الأسرة أطفال صغار. وبالفعل، عند مراعاة حالات التأخر الطويلة غالبا في تنفيذ الاختبارات بمؤشرات بديلة وتغيير ظروف الأسر، يكون أداء أساليب الاستهداف الأبسط أفضل في المتوسط في خفض معدل الفقر. وعند مراعاة تكاليف بناء وتنفيذ الاختبارات بمؤشرات بديلة، ربما تكون أساليب الاستهداف

يمكن أن نجد أفرادا غير فقراء يعيشون في أسر فقيرة وأفرادا فقراء يعيشون في أسر غير فقيرة.

تتعرض لمخاطر صحية مماثلة. ونخلص إلى وجود أدلة تتسق مع هذا التفسير باستخدام بيانات عن حالات المرض بين الأطفال في مختلف توزيعات ثروات الأسر.

لا يوجد حل سهل

لا تمثل المعلومات بالطبع العامل الوحيد الذي يؤثر على سياسات مكافحة الفقر، إذ يتعين كذلك مراعاة القيود التي تواجه ميزانيات الحكومات (التي تعكس أيضا قدرة الحكومات على زيادة الإيرادات)، وتأثيرات الحوافز (مثلا عندما يغير غير الفقراء سلوكهم للحصول على منافع موجهة إلى الفقراء)، والاقتصاد السياسي (عندما لا يدعم بعض الأفراد غير الفقراء الجهود الرامية إلى مساعدة الفقراء). ولكن لا يمكن إنكار أن المعلومات تمثل قيدا مهما. وعلى صناع السياسات أن يضعوا توقعات واقعية بشأن ما يمكن إنجازه في ضوء موثوقية البيانات المتاحة. وتشير نتائجنا إلى أن مصادر البيانات القياسية عن الفقر ليست فعالة جدا في تحديد الأسر الفقيرة أو الأفراد الفقراء. وللوصول إلى النساء والأطفال الذين يعانون من نقص التغذية، يتعين عند إجراء أي تدخل على مستوى السياسات إما الحصول على مزيد من المعلومات الفردية أو تنفيذ تغطية أوسع من السياسات الموجهة توجيهها دقيقا إلى الأسر الفقيرة. ويصح ذلك الأمر تماما في البلدان التي تزيد فيها معدلات نقص التغذية.

وهناك إمكانية لاستخدام بيانات أفضل وأساليب أفضل. ولكن فكرة القضاء على الفقر بسهولة عن طريق التحويلات حسنة التوجيه إنما هي فكرة مفرطة في التفاؤل. ويصح ذلك الأمر حتى قبل أن نبدأ في التفكير في آثار الحوافز العكسية (الخطيرة ربما) التي يمكن أن تترتب على هذه السياسة. ^{FD}

كايتلين براون هو مرشح لدرجة الدكتوراه ومارتن **رافاليون** أستاذ الاقتصاد ببرنامج إدmond د. فيلاني بجامعة جورج تاون. و**دومينيك فان دي وال** هو خبير اقتصادي رئيسي في مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل المعنونة «A Poor Means Test? Econometric Evidence Using Targeting in Africa» الصادرة في عام ٢٠١٦ عن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وكذلك إلى ورقة العمل بحوث السياسات المعنونة «Are Poor Individuals Mainly Found in Poor Households? Evidence Using Nutrition Data for Africa» الصادرة في عام ٢٠١٧ عن البنك الدولي، وكلاهما من إعداد مؤلفي هذا المقال.

وتمثل حالة التغذية أحد أبعاد الرفاهية الفردية التي تدل على الفقر ويمكن ملاحظتها في كثير من المسوح. وقد أجرينا دراسة شاملة عن العلاقة بين ثروة الأسرة (مقيسة إما بمؤشر الأصول المملوكة أو نصيب كل فرد من استهلاك الأسرة) وبين حالة التغذية في ٣٠ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء باستخدام المسوح الديمغرافية والصحية.

ونخلصنا إلى وجود علاقة قوية معقولة بين ثروة الأسرة ومؤشرات نقص التغذية بين النساء والأطفال — أي أن حالات نقص التغذية تميل إلى الانخفاض مع زيادة ثروة الأسرة. ومع ذلك، فإن نحو ثلاثة أرباع النساء اللواتي يعانين من نقص الوزن والأطفال الذين يعانون من نقص التغذية لا يقعون في نسبة العشرين في المائة لأفقر الأسر. ولا يقع نحو نصفهم في نسبة الأربعين في المائة للأفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تشهد معدل كلي أعلى لنقص التغذية هي غالبا تلك التي تكون فيها نسبة أكبر من الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية من أسر غير فقيرة. وهناك تفسيرات محتملة عديدة لهذه النتائج. ولم تثبت أن الاختلال الديمغرافي بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة يمثل عاملا مهما، مثل أن يكون للأسر الفقيرة عدد أطفال أكبر من الأسر غير الفقيرة. وفي حين أن أخطاء القياس واردة بالتأكيد، فلا تشير الاختبارات التي أجريناها إلى أن هذا هو السبب الرئيسي للنتائج التي توصلنا إليها.

وتسهم عدم المساواة داخل الأسرة الواحدة في تفسير سبب أن نسبة كبيرة من النساء والأطفال الذين يعانون من نقص التغذية ينتمون لأسر غير فقيرة. ونخلص إلى أن نسبة كبيرة من النساء والأطفال الذين يعانون من نقص التغذية يعيشون في أسر لا يعاني فيها رب الأسرة الذكر من نقص الوزن — على الرغم من أن رب الأسرة الذكر يعاني من نقص الوزن وأفراد الأسرة الآخرون لا يعانون منه في بعض الأحيان.

غير أن عدم المساواة داخل الأسرة ليس إلا جزءا من التفسير. ويتضح ذلك عندما نحري حساباتنا مرة أخرى بافتراض عدم وجود تفاوت داخل الأسرة (يُعطى كل فرد من أفراد الأسرة حالة تغذية متوسطة للأسرة). وحتى في هذه الحالة، نخلص إلى أن نسبة كبيرة من النساء والأطفال الذين يعانون من نقص التغذية لا يعيشون في أسر فقيرة على النحو المحدد في بيانات المسوح. ويبدو أن يرجع ذلك إلى أن الأسر الفقيرة وغير الفقيرة التي تعيش في مناطق محرومة غالبا ما تتقاسم نفس البيئة الصحية وبالتالي

مكتبة الصندوق الإلكترونية



للاستعراض المجاني لمجموعة مختارة
من منشورات الصندوق التي تغطي
الاقتصاد العالمي وعدم المساواة
والنمو وآسيا والطاقة والموارد
الطبيعية، يرجى زيارة الموقع التالي
على شبكة الإنترنت:

elibrary.imf.org/fd127a

استعراض مجاني صندوق النقد الدولي



Like what you're reading?

Then like us on Facebook!

www.facebook.com/financeanddevelopment



Statement of Ownership, Management, and Circulation required by 39 USC 3685

1. Title: *Finance & Development*. 2. Publication No. 123–250. 3. Date of filing: November 6, 2017. 4. Frequency: Quarterly. 5. Number of issues published annually: four. 6. Annual subscription price: \$29. 7/8. Complete mailing address of known office of publication/publisher: *Finance & Development*, International Monetary Fund, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431. 9. Full names and complete mailing address of publisher, editor, and managing editor: Jeffrey Hayden, Camilla Lund

Andersen, Maureen Burke, International Monetary Fund, Washington, DC 20431. 10. Owner: International Monetary Fund, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431. 11. Known bondholders, mortgagees, and other security holders owning or holding 1 percent or more of the total amount of bonds, mortgages, or other securities: None. 12. Tax status: has not changed during preceding 12 months. 13. Publication title: *Finance & Development*. 14. Issue date for circulation data below: September 2017.

15. Extent and nature of circulation	Average no. of copies each issue in preceding 12 months	Actual no. of copies of single issue published nearest to filing date (September 2017)
A. Total number of copies	17,394	17,700
B. Paid distribution through the USPS	516	783
C. Total paid distribution	531	810
D. (4) Free or nominal rate distribution outside the mail	12,305	11,805
E. Total free or nominal rate distribution	14,402	13,770
F. Total distribution	14,933	14,580
G. Copies not distributed	2,462	3,120
H. Total	17,394	17,700
I. Percent paid and/or requested circulation	3.55	5.56

I certify that the statements made by me above are correct and complete.
Jeffrey Hayden, Publisher

إثبات أهمية المنطق الاقتصادي

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، شكك كثير من المراقبين — بما في ذلك ملكة إنجلترا، التي سألت عن السبب في عدم تنبؤ الاقتصاديين بالأزمة — في أهمية علم الاقتصاد التقليدي. وقد دعا اقتصاديون المغايرون باعتماد مناهج بديلة. إلا أن الاقتصادي الفرنسي جان تيرول يوضح فائدة التفكير الاقتصادي الصارم للمجتمع بلغة عميقة، وإن كانت سهلة الفهم، في كتابه بعنوان علم الاقتصاد للمصالح العام.

وتكمن قوة الكتاب في نطاقه العريض. فهو يضيف الوضوح والبساطة للكثير من الموضوعات المعقدة التي تغطي مجالات مختلفة في علم الاقتصاد تتراوح ما بين تغير المناخ وقوانين سوق العمل والأزمة المالية العالمية وصولاً إلى أزمة اليورو واقتصاد العربية. ويحتوي الكتاب على العديد من الأمثلة التوضيحية — معظمها من فرنسا — التي تيسر فهم الكتاب، ويمكن قراءة كل فصل فيه على حدة.

وأوصي تحديدا بقراءة الفصلين المتعلقين بالرقمنة ومستقبل العمل، حيث يقترحان حولا لتحديات المستقبل.

ويتناول الفصل المتعلق بالابتكار عددا من الأسئلة المهمة. كيف ينبغي تنظيم حقوق الملكية على البيانات بحيث لا تواجه الشركات الجديدة أي حواجز أمام

كتاب تيرول يدعم السياسات التي تعمل على تحسين الرفاهية والتنظيم استنادا إلى منطق اقتصادي دقيق.

دخول السوق؟ وما هي تداعيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات تعلم الآلة التي تسمح للمنصات بتقسيم الإنتاج إلى مهام بسيطة والتمييز بين العملاء عن طريق زيادة الأسعار في أوقات الذروة؟ وكيف يؤثر التوجه نحو اقتصاد الكبار — الذي يتسم بهيمنة مجموعة صغيرة من الشركات العملاقة — على النظام الضريبي الأمثل في عالم غير مادي تتزايد فيه سهولة المراجعة



جان تيرول
علم الاقتصاد للمصالح
العام

Jean Tirole

**Economics for
the Common Good**
Princeton University Press,
Princeton, NJ, 2017,
576 pp., \$29.95

الضريبية الدولية؟ ومن نقاط قوة تيرول أنه لا يركز مجرد على مكاسب الكفاءة التي تحققها التكنولوجيات الجديدة ولكنه يبحث أيضا آثارها على الدخل وتفاوت الثروات.

ويقترح الكتاب في جوهره الانتقال بعيدا عن النقاش الكلاسيكي بشأن الدولة مقابل الأسواق، أو اليسار مقابل اليمين، ويحوله نحو تفكير قائم على الدولة التي لديها أسواق. فلا يتمثل دور الحكومات في إنتاج السلع بدلا من الأسواق، بل في أن تعمل بمثابة عامل مكمل للأسواق عن طريق تنظيمها من خلال وضع قواعد أساسية موحدة. غير أن تيرول يدعو في كتابه إلى اعتماد سياسات تعمل تحسين الرفاهية والتنظيم استنادا إلى منطق اقتصادي دقيق، بدلا من مجرد تشجيع المنافسة.

والأهم أن تيرول يقدم كثيرا من الأمثلة على الحدس الاقتصادي البسيط المضلل. وكثيرا ما يركز الحدس على الآثار المباشرة فقط وعادة ما يتجاهل الآثار غير المباشرة التي لا تقل أهمية. فعلى سبيل المثال، قد تتسبب القوانين البيئية الصارمة في بلد ما إلى خفض استهلاك النفط وبالتالي التلوث — أثر مباشر — وتتسبب في الوقت ذاته في انخفاض الطلب على النفط وبالتالي سعره. إلا أن انخفاض سعر النفط في المقابل يزيد من جاذبيته كمصدر للطاقة في بقية العالم، مما قد يؤدي إلى زيادة التلوث — أثر غير مباشر.

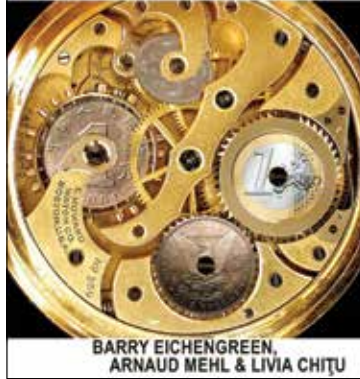
والخلاصة هي أن تيرول يبني على علم الاقتصاد العادي ولكن يتجاوزه، ويوضح للقارئ غير المتخصص العمل الذي يؤديه الباحث الأكاديمي. وسيستفيد كثير من القراء من الاطلاع على هذا الكتاب الرائع، الزاخر برؤى بشأن طيف واسع من المسائل المتعلقة بالسياسات. **FD**

ماركوس برونرماير، أستاذ الاقتصاد ببرنامج إدواردز سانفورد، جامعة برنستون

السباق على المكانة

إن وضع العملات الرئيسية — أي المستخدمة في التجارة الدولية وإصدار السندات والمحتفظ بها في الاحتياطات الرسمية — أكثر جدلاً وسلاسة مما يعتقد معظم الناس. هذا ما يقوله باري آيكنغرين وأرنو ميهل وليفيا شيتو في كتاب جدير بالقراءة وصادر في الوقت المناسب. وتعمم حجتهم البحوث السابقة لآيكنغرين ومارك فلاندرس التي تبين أن الدولار لحق بالجنيه الإسترليني في عشرينات القرن الماضي، ولكنه تأخر عنه مرة أخرى في الثلاثينات. ويبدأ الكتاب بعرض لتاريخ احتياطات النقد الأجنبي في القرن التاسع عشر قبل أن يتناول بالوصف تأسيس الاحتياطي الفيدرالي — أي البنك المركزي الأمريكي — والندية بين الجنيه الإسترليني والدولار في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين. ثم يتناول الكتاب بالتحليل الأدوار المهمة للعملات الرئيسية: تمويل التجارة، وتقويم السندات خلال الفترة بين الحربين في القرن العشرين، واستخدامها

HOW GLOBAL CURRENCIES WORK PAST, PRESENT, AND FUTURE



باري آيكنغرين وأرنو ميهل
وليفيا شيتو
كيف تعمل العملات
العالمية: الماضي
والحاضر والمستقبل

Barry Eichengreen,
Arnaud Mehl, and Livia Chitu
**How Global Currencies
Work: Past, Present,
and Future**

Princeton University Press,
Princeton, NJ, 2017, 272 pp., \$39.50

كاحتياطات أجنبية رسمية بعد الحرب العالمية الثانية. وسلكت العملات المسار التالي: تراجع الجنيه الإسترليني للمملكة المتحدة، وصعود الين الياباني ثم هبوطه، وقيام اليورو بدور الرجل الثاني، وأفاق اليوان الصيني. ويعارض مؤلفو الكتاب أصحاب النظريات الذين يقولون إن تأثيرات الشبكات (تصبح العملة، شأنها شأن اللغة، أيسر في الاستخدام كلما زاد عدد الناس الذين يستخدمونها) والقصور الذاتي (في هذه الحالة، شغل عملة معينة للمكانة الرئيسية) يؤديان إلى سباق يحصل فيه الفائز على كل شيء. ويذهبون بدلاً من ذلك إلى أن السياسات الوطنية

الرامية إلى تنمية الأسواق قد أحدثت فرقاً. فعن طريق المشتريات الضخمة، روج الاحتياطي الفيدرالي لسندات الدين بالدولار من أجل تمويل الصادرات والواردات الأمريكية، وبالتالي خفض اعتماد الولايات المتحدة على سندات الدين المقومة بالجنيه الإسترليني. ولكن ينبغي لهم ملاحظة أن قانون الاحتياطي الفيدرالي لعام ١٩١٣ أعفى تلك السندات من الاحتياطي الإلزامي المكلف الذي كان بالفعل بمثابة ضريبة قدرها ٠,٥٪. وحظى اليوروبولار (الودائع الدولارية المحتفظ بها في بنوك خارج الولايات المتحدة ولا تخضع للاحتياطات الإلزامية للاحتياطي الفيدرالي) بميزة تنافسية ماثلة في وقت لاحق من خمسينات القرن الماضي.

وعند تحليل خيارات العملات المتاحة لأغراض الاحتياطي من العملات الأجنبية، واجه المؤلفون مسألة منهجية وهي: كيف يقاس نطاق العملة. فأين تعمل حوافز الشبكات؟ واختار مؤلفو الكتاب حجم الاقتصاد المحلي للعملة. ولا يتعارض هذا الاختيار مع القصة التي أوردتها المؤلفون عن الندية القائمة بين الجنيه الإسترليني والدولار في الفترة بين الحربين العالميتين. ففي الثلاثينات، عاد الجنيه الإسترليني ليحتل مكانته العليا وحل محل الدولار، ولم يكن السبب هو أن اقتصاد المملكة المتحدة أصبح أكبر من الاقتصاد الأمريكي. ولكن لأن بلدانا مثل اليابان حولت احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى الجنيه الإسترليني بعدما انضمت لمنطقة الإسترليني، وهي مجموعة من دوائر الاختصاص التي احتفظت باستقرار عملاتها مقابل الجنيه الإسترليني أكثر من الدولار.

وبالتالي، فإن منطقة الدولار وليس الاقتصاد الأمريكي هي التي يمكن أن تحدد شبكة الدولار. وتشمل هذه المنطقة الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات التي تربط عملاتها بالدولار مثل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ومعظم الاقتصادات التي تتحرك عملاتها بقدر أقل مقابل الدولار مقارنة باليورو. وتغطي منطقة الدولار نحو نصف الاقتصاد العالمي، وفقاً لتقرير بنك التسويات الدولية السنوي لعام ٢٠١٥. ويعد استخدام الاقتصاد الأمريكي نطاقاً للدولار مثل استخدام سكان الولايات المتحدة لحساب عدد المتحدثين باللغة الإنجليزية في العالم.

وهل هناك منطقة لليوان تتشكل في الوقت الحالي مع تحرك العملات الآسيوية نحو اليوان؟ وهل يمكن أن تتغير العملة الدولية المهيمنة بنفس سرعة تغيرها في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي؟ ولا يجيب الكتاب على هذين السؤالين بشكل مباشر، إلا أن هذه الفكرة الملفتة التي تفيد بأن السياسات يمكن أن تدعم تحدي عملة رئيسية مسيطرة إنما تهيب القارئ لتدبر هذين السؤالين. **FD**

روبرت مكاولي، كبير المستشارين ببنك التسويات الدولية

الآراء الواردة في هذا المقال هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء بنك التسويات الدولية.

عولمة أقل، نمو أكثر

كلام صريح عن التجارة هو أحدث كتاب في سلسلة داني رودريك عن العولمة. وقد أثار كتابه الأول — هل تصادت العولمة كثيرًا؟ — شواغل بشأن التماسك الاجتماعي عندما تتخلف فئات كبيرة من السكان عن الركب بسبب التجارة والتكنولوجيا. ومضى في نظريته مشككا في النظام العالمي في كتابه «المفارقة العالمية» (*The Global Paradox*) الذي نشر في عام ٢٠١١. فقد كان الكتاب الأول مثيرا جدا للجدل وقت نشره منذ عقدين، ورفضه كثير من الاقتصاديين باعتباره يدعو إلى الحمائية.

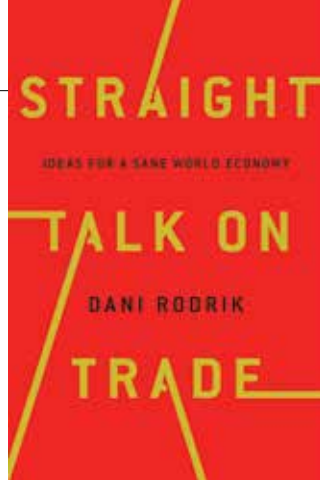
إلا أن الزمن أثبت صحة آراء رودريك، على الأقل كمتنبئ سياسي. فقد تحقق ما حذر منه. إذ أدى التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب إلى تمهيد الأجواء لتسلسل الأحداث القوي والاستفزازي التي يستكشف قدرة الديمقراطية والعولمة على البقاء مع صعود النزعة القومية.

ويشدد رودريك على الأفكار في تشكيل السياسات ويتهم الاقتصاديين بالتجاوز عند ترجمة النماذج الاقتصادية إلى سياسات، لا سيما بشأن التجارة. وتشير النظريات إلى أن العمالة غير الماهرة ستخسر من جراء سياسات الانفتاح التجاري في الاقتصادات المتقدمة. ولكن عندما يتحدث الاقتصاديون علنا عن التجارة، فإنهم دائما ما يركزون على المكاسب الجمالية.

ولا يؤيد رودريك النزعة الحمائية ولا يؤمن بتعميق التكامل الاقتصادي. ولكنه يعتقد بدلا من ذلك في ضرورة وجود حيز للسياسات المحلية لإدارة نظام العولمة القائم. فيرى أن الاقتصادات النامية تحتاج إلى مجال لتنفيذ سياساتها الصناعية، في حين ينبغي أن تحمي الاقتصادات المتقدمة العمال من الممارسات التجارية غير العادلة. ويمكن تحقيق هذه الأهداف دون وضع فقراء العالم في مواجهة العمالة منخفضة المهارات في البلدان المتقدمة.

ويقول رودريك إن عصا الترهيب المتمثلة في سبل الإصلاح التجاري مجهزة بشكل أفضل لإدارة العولمة من جزرة الترغيب المتمثلة في الاتفاقيات التجارية، وينبغي أن يكون للبلدان ملتزمة بحماية حقوق العمال الحق في تقييد الاستيراد من البلدان التي لا توفر لهم الحماية. وهو يزعم أن الاستراتيجية البديلة المتمثلة في استخدام اتفاقيات التجارة لحمل الاقتصادات النامية على اعتماد معايير اجتماعية أعلى غير فعالة وتمنح الشركات نفوذا مفرطا على حساب السياسة العامة والتنمية.

وعلى الرغم من أن رودريك كان صائبا بشأن التوترات القائمة في النظام العالمي، فإن إلقاء اللوم على الاقتصاديين لما تعرضت له التجارة من انتقاد يبدو مبالغا فيه. فقد أدت التحولات في التكنولوجيا والتجارة والطلب إلى خفض الحاجة إلى العمالة منخفضة المهارات في الاقتصادات المتقدمة، في حين أدى تخفيف القيود التنظيمية إلى الحد من القدرة التفاوضية للعمال. ومن



داني رودريك
كلام صريح عن التجارة
Dani Rodrik
Straight Talk on Trade
Princeton University Press,
Princeton, NJ, 2017, 336 pp., \$29.95

الممكن أن تكون الانتقادات الحالية الموجهة للعولمة مرتبطة بالحاجة لإيجاد طرف لإلقاء اللوم عليه أكثر من ارتباطها بالدور الفعلي للتجارة في هذه العملية، وهي نقطة يسلم بها رودريك. ومع ذلك، فهو يواصل تأكيد أن تعميق التكامل يعد أحد خيارات السياسات التي تعمل على تأجيج غضب العمال، وهو الأمر الذي لا يضع العولمة في وجه المخاطر فحسب بل ويشعل النزعة القومية ويعرض الديمقراطية للخطر.

وفي حين يدافع معظم الاقتصاديين عن فكرة إعادة التوزيع والاستثمار في التعليم لإدارة التغيير، فإن رودريك يزعم بأن إعادة التوزيع قد فات أوانها وأن العائد على التعليم سيستغرق سنوات ليتحقق. ويرى بدلا من ذلك أن هناك حاجة إلى عولمة أقل ونمو أكثر. ويقترح اعتماد سياسات صناعية خضراء وضخ استثمارات عامة لدعم النمو. وتتمثل أحدث الأفكار في إنشاء «صندوق للابتكار»، أي صندوق عام للاستثمارات المخاطرة تعود أرباحه إلى المواطنين كأداة تكميلية للدخل. ومن شأن هذه الفكرة أيضا، إذا نجحت، أن تحسن توزيع الدخل، ولكنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى تسريع وتيرة فقدان الوظائف لصالح التكنولوجيا. ويدرك رودريك ضرورة وجود مؤسسات مصممة بعناية لكفالة عدم الاستحواذ على السياسة الصناعية والاستثمارات التي تديرها الحكومة في حد ذاتها.

ولكنه لا يعطي أي تفاصيل بشأن ذلك. ويوفر الكتاب رؤى بعيدة النظر عن الاقتصاد السياسي والديمقراطية والتنمية. غير أن القارئ الذي ينتظر من هذا الكتاب سردا يركز على التجارة قد يخيب أمله. ولعل الجزئية الغائبة الملحوظة في هذا الكتاب هي إغفاله عرض المنافع الكثيرة للتجارة الدولية، ناهيك عن مناقشة الفترة الطويلة من الازدهار العالمي والحد من الفقر والسلام التي دعمها تزايد التكامل العالمي. ^{FD}

كارولين فرويند، زميل أقدم بمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي

استقبال تشوبه الانتقادات

ورقة بنكنوت جين أوستن الجديدة والحفاوة المنقوصة

جون بيشوب

انجلترا صورتها على ورقة البنكنوت، فقد أعطاهما الشرعية التي سبق أن أسبغها على اثنين آخرين من عمالقة الأدب، هما تشارلز ديكنز وويليام شكسبير. ولكن هذا الحماس لم يكن الشعور السائد لدى الجميع. فإصدار ورقة بنكنوت جديدة دائماً ما يكون أمراً شائكاً، لكن المخاطر تزداد حين يتعلق الأمر بشخصية محبوبة مثل أوستن. ولذلك فربما كان من المتوقع وسط كل هذا الحماس تجاه الورقة الجديدة أن يكون بعض أشد المنتقدين هم الأكثر معرفة بأعمال أوستن.

خارج السياق

أثار المتخصصون في أدب أوستن عدداً من المسائل يتراوح بين صورة أوستن على الورقة (كونها تبدو متحفظة حيية بخلاف طبيعة هذه الكاتبة الخارجة عن الأعراف دونما إفصاح) وصورة غودمرشام بارك، وهو منزل أخيها الذي تبناه أبناء عمومة من الأثرياء، حيث بدا للبعض غير ممثل لما عاشته أوستن من تقلبات في وضعها المالي ومكانتها الاجتماعية، وهو ما كان مصدراً لطاقة الإلهام في رواياتها. ولكن أكثر ما أثار حفيظة المتخصصين هو الاقتباس المختار للظهور على الورقة: «أعلن في نهاية المطاف أنه لا توجد متعة كالقراءة». بهذه الكلمات الحميدة، بل الباعثة على السكينة، أغضب بنك إنجلترا المتخصصين ومعجبي أوستن على حد سواء.

قالت جانيت تود، المشرف العام على تحرير طبعة كامبريدج التي تحمل عنوان أعمال جين أوستن: «إنه من غير المقبول اقتباس كلمات جاءت على لسان شخصية بغیضة مستهزئة من شخصيات رواية كبرياء وهوى». والواقع أن هذه الكلمات المقتبسة هي جزء من حوار لكارولين بينغلي، المنافس الرئيس لبطلة الرواية إليزابيث بينيت، وهي شخصية متكبّرة مخادعة لا تحب القراءة في واقع الحال. ومن ثم فإن انتزاع هذه الكلمات إلى خارج السياق قد أدهش الكثيرين باعتباره مسيئاً لأوستن نفسها. ومن هنا انهال النقاد هجوماً على الاقتباس المختار في الأيام التالية للكشف عن الورقة الجديدة. ومع ذلك، فقد أقر البعض بأن بنك إنجلترا كان يواجه تحدياً جسيماً في اقتباسه من أوستن. فالشعراء والفلاسفة يتحدثون عن أنفسهم، لكن الروائيين يتحدثون من خلال شخصهم فيما يشبه التكلم من البطن الذي يجعل من الصعب العثور على عبارة بليغة تعبر عن معتقدات الكاتب الشخصية. وتصبح المهمة بالغة الصعوبة حين تكون عدة الكاتب هي خفة الظل والهجاء والسخرية.

من بعض الأوجه، كان يبدو أن اختيار جين أوستن للظهور على ورقة البنكنوت الجديدة من فئة ١٠ جنيهات استرلينية في المملكة المتحدة هو اختيار آمن. فهذه الروائية البريطانية التي كتبت روايات مثل كبرياء وهوى وعقل وعاطفة لا تزال من أهم الشخصيات المحبوبة في بلدها، كما أن لها جمهوراً من المعجبين على مستوى العالم. ورغم وفاتها منذ أكثر من قرن، فقد عالجت رواياتها قضايا نلمس أصداها في عالم اليوم.

وحول هذا الاختيار، قالت فيكتوريا كلياند، رئيسة الخزينة في بنك إنجلترا، لمجلة التمويل والتنمية إن «جين أوستن كانت مؤلفة رائعة تحظى باحترام كبير والناس يحبون كتبها، ولكنها تتسم بعمق أكثر من ذلك بكثير. فقد كان اهتمامها كبيراً بالمرأة والمجتمع، بالقوة والقيادة ... كانت تسبر أغوار قضايا اجتماعية بالغة الصعوبة في زمنها».

وقد تم الكشف عن ورقة البنكنوت الجديدة في مرقد أوستن الأخير، في كاتدرائية وينشستر، بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٧ الذي يوافق الذكرى المائتين لوفاتها. وإذ وضع بنك

رأي الخبراء

طلبت مجلة التمويل والتنمية إلى بعض كبار المتخصصين في أدب أوستن اختيار اقتباس جديد لوضعه على العملة الورقية من فئة ١٠ جنيهات استرلينية. واليكم الاقتراحات:

«من النادر، النادر جداً، أن تكون الحقيقة الكاملة وليدة أي إفصاح بشري» - إيمما

اختيار كلوديا جونسون، أستاذة في جامعة برينستون ومؤلفة كتاب جين أوستن: النساء والسياسة والرواية

«حظي الرجال بكل المزايا في سرد قصتهم ... كان القلم في أيديهم» - إقناع

اختيار هيلينا كيللي، مؤلفة كتاب جين أوستن، الراديكالية المتخفية

«يحسنُ بالمرء أن يقتنص السعادة بكل السبل الممكنة» - دير نورثانجر

اختيار جانيت تود، ناقدة وروائية ورئيس أسبق لكلية لوسي كافنديش، كامبريدج

«الدخل الكبير هو أفضل وصفة سمعت بها لتحقيق السعادة» - مانسفيلد بارك

اختيار كلير هارمان، مؤلفة كتاب شهرة جين: كيف قهرت جين أوستن العالم

Bank of England



كاتدرائية وينستر التي تبدو بلون ذهبي على الوجه الأمامي وباللون الفضي على الجانب الخلفي. ويعتبر إصاق رقاقة معدنية بما هو في الأساس قطعة من البلاستيك مهمة لا يستهان بها في الأصل. ولكن إصاق الرقاقة على الجانبين بما تحمله من صور مختلفة تماما الواحدة في ظهر الأخرى مباشرة — مثلما حدث مع التاج في الوجه الأمامي من ورقة البنكنوت والكتاب النحاسي المزركش بالحروف "JA" في وجهها الخلفي — إنما هو دلالة على التقدم التكنولوجي.

وعن هذا قالت كلياند: «أهم شيء يثير إعجاب الناس هو التوصل إلى المزيج الصحيح بين العلم والجمال، وكل ذلك على قطعة بلاستيكية بالغة الصغر يمكن أن تضعها في محفظتك.»

وبينما يستحيل أن نعرف رأي أوستن في ورقة العملة التي تحمل صورتها، فإن كونها روائية كتبت بصراحة فائقة عن المال والطبقات والمكانة الاجتماعية يجعلنا نعتقد أنها ربما كانت ستجد وضع صورتها على العشرة جنيهات الاسترلينية اختيارا موقفا إلى حد كبير؛ فهو نفس المبلغ الذي حصلت عليه مقابل روايتها الأولى. ^{FD}

جون بيشوب، موظف مسؤول عن الشؤون المؤسسية في إدارة أمانة صندوق النقد الدولي.

وقالت ديدريه شونا لينش، الأستاذة في جامعة هارفارد ومحرة كتاب أتياع جين: حواريو أوستن ومعجبوها (*Janeites: Austen's Disciples and Devotees*)، «ورقة البنكنوت هي رمز للثقة، إنها وعد بالدفع. ولكن لأن أوستن كاتبة ساخرة، يكون وضع اسمها مقترنا بأي شيء جدير بالثقة أصعب مما هو الحال مع بعض الكتاب الآخرين.»

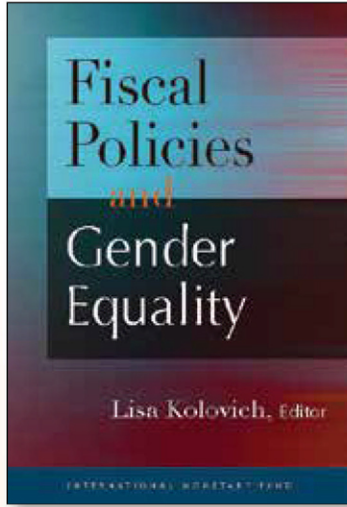
نثق في جين

ومع ذلك، فإن ورقة أوستن الجديدة تتميز بعدد من السمات التي تعزز الثقة فيها كمخزن للقيمة. وقد وصفت كلياند الورقة الجديدة بأنها نتاج سنوات طويلة من الجهد وتكرار المحاولات بين بنك إنجلترا ومؤسسات طبع العملة وصناعة النقد. والنتيجة هي ورقة بنكنوت تجمع بين أحدث التكنولوجيات والمهارة الفنية في تناغم تام.

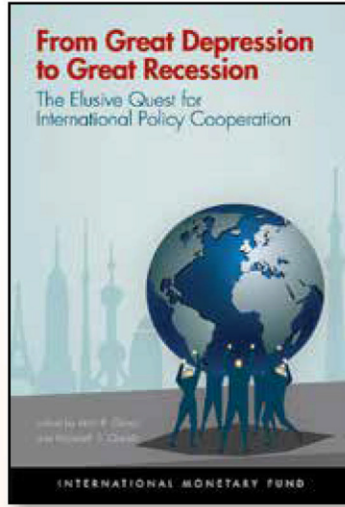
ورقة بنكنوت أوستن من فئة ١٠ جنيهات استرلينية هي ثاني ورقة بنكنوت انجليزية مطبوعة على مادة البوليمر، مما يجعلها أطول بقاءً وأصعب في التزوير من سابقتها. وبفضل الانتقال إلى البوليمر، فتحت المجال أمام عدد من الابتكارات التكنولوجية، ومن أهمها نافذة كبيرة شفافة تحمل صورة الملكة إليزابيث.

وقد أبرزت كلياند عدة مواصفات أمنية قالت إنها تمثل طفرة تكنولوجية في تصميم العملة، بما في ذلك صورة

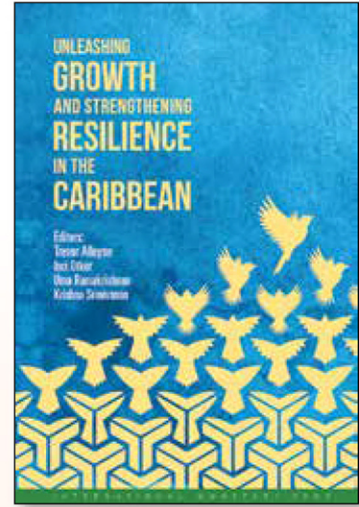
أضواء على مطبوعات الصندوق



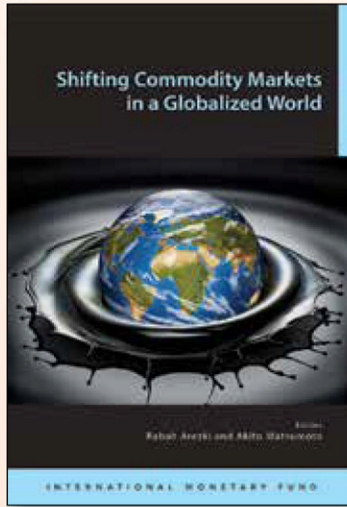
سياسات المالية العامة
والمساواة بين الجنسين
\$25. ©2018. Paperback
ISBN 978-1-51359-036-3.



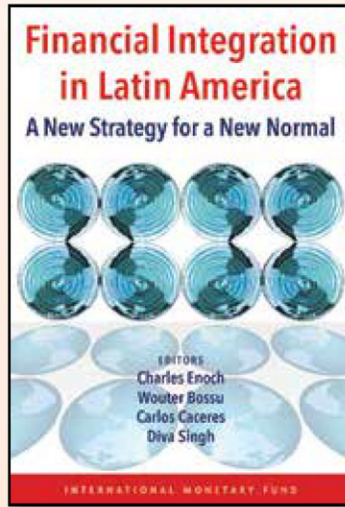
من الكساد الكبير إلى الركود الكبير:
السعي الحثيث نحو التعاون
الدولي على مستوى السياسات
\$27. ©2017. Paperback
ISBN 978-1-51351-427-7. 256pp.



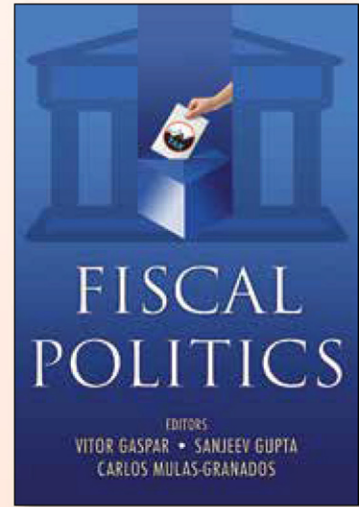
إطلاق إمكانات النمو وتعزيز
الصلابة في منطقة الكاريبي
\$25. ©2017. Paperback
ISBN 978-1-48431-519-4. Approx. 400pp.



أوضاع أسواق السلع الأولية
المتغيرة في عالم يتسم بالعولمة
\$25. ©2018. Paperback
ISBN 978-1-48431-032-8. Approx. 256pp.



الاندماج المالي في أمريكا اللاتينية:
استراتيجية جديدة نحو الوضع
الطبيعي الجديد
\$25. ©2017. Paperback
ISBN 978-1-51352-024-7. 177pp.



السياسة والمالية العامة
\$40. ©2017. Paperback
ISBN 978-1-47554-790-0. 548pp

bookstore.imf.org



التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠١٧



MF1AA2017004

صندوق النقد الدولي